**جامعة ابن خلدون - تيـــــارت -**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير**

**قسم: العلوم التجارية**

---

مذكرة مقدمـــة لنيل شهـــادة المـــاجستير

تخصص: الإقتصاد و التنمية

**بعنـــوان:**

# القطاع الخاص و التنمية الفلاحية

## – دراسة حالة ولاية سعيدة –

**إعداد الطالب:** **تحت إشراف الدكتور:**

**جلولي محمد** **مداني بن شهرة**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الأستاذ الدكتور: شريط عابد** | **أستاذ التعليم العالـي** | **جامعة تيارت** | **رئيسا** |
| **الدكتور: مداني بن شهرة** | **أستاذ محـــاضـــــر** | **جامعة تيارت** | **مقررا** |
| **الدكتور: زيدان محمد** | **أستاذ محـــاضـــــر** | **جامعة الشلف** | **ممتحنا** |
| **الدكتور: صوار يوسف** | **أستاذ محـــاضـــــر** | **جامعة سعيدة** | **ممتحنا** |
| **الدكتور:الأخضر أبو علاء عزي** | **أستاذ محـــاضـــــر** | **جامعة المسيلة** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية: 2010 / 2011**

# الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى والدتي الكريمة

التي رافقتني في دربي،

و إلى ذكرى أبي رحمه الله،

و إلى كل العائلة، دون

أن أنسى كل الأهل

و الأحباب

# الشكر

أتقدم

بعميق شكري

و فائق امتناني و احترامي

إلى أستاذي الكريم الدكتور: مداني بن شهرة

على تفضله بالإشراف على هذا البحث و على

ما قدمه لي من أرائه القيمة و وقته الثمين

مما يجعلني أعجز أن أوافيه حقه،

دون أن أنسى لجنة المناقشة

و التي تكرمت و تفضلت

و قبلت مناقشة هذه

المذكرة

**الملخص:**

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعتبر من أهم مقومات التنمية، و بالتالي له من الأهمية ما يجعله قطاعا حساسا، بحيث يجب على الدولة أن تراعي كل شروط عملية التنمية الفلاحية، و من بين هذه الشروط هو إدماج القطاع الخاص في هذه العملية، حيث لاحظنا بعد دراسة التطور التاريخي للقطاع الخاص أنه كان مهمشا نوعا ما، و من خلال دراستنا لدور القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة أردنا معرفة مكانة القطاع الخاص في هذا المجال من خلال مقارنة مجموعة من الإحصائيات الفلاحية فيما يتعلق بالإنتاج النباتي و الحيواني، الأراضي الفلاحية و المستثمرات بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين العام و الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الخاص، التنمية الفلاحية، القطاع العام، التنمية الاقتصادية، السياسات الفلاحية، البيئة، الموارد الطبيعية، ولاية سعيدة.

**Résumé**

Le secteur agricole en Algérie demeure l'un des plus importants éléments catalyseurs de développement, une importance qui fait de lui très sensible, dans ce contexte l'état doit impérativement prendre en considération tout les facteurs nécessaires pour le développement agricole, parmi lesquels l'intégration du secteur privé dans ce processus. Ainsi nous avons constaté, après un survol du parcours historique du secteur privé, que ce dernier reste relativement négligée, et a travers notre étude qui traite le rôle qui joue le secteur privé dans le développement agricole au niveau de la wilaya de Saïda nous avons tenté d'apprécier la place que détient le secteur privé dans ce domaine, et ce, en comparant un ensemble des statistiques agricoles entre le secteur privé et le public, des statistiques concernant la production végétale et animale, les terres agricoles, les exploitations agricoles ainsi que les petites et moyens entreprises opérant dans ce domaine.

**Mots clés :** secteur privé, développement agricole, secteur public, développement économique, politiques agricoles, environnement, ressources naturelles, wilaya de Saïda.

## المقدمة

إن القطاع الفلاحي يلعب دور حساس في اقتصاديات الدول، خاصة تلك التي لها مقومات فلاحية، و يعتبر أداة فعالة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فالجزائر تتمتع بالمزايا الفلاحية التي تسمح لها بتحقيق تنمية فلاحية مستديمة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية، خاصة في الوقت الحالي، إذ نجد أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على عائدات المحروقات ما يعادل 97% من مداخيلها، وبالتالي على الدولة أن تقوم بسياسات اقتصادية مدروسة و مبنية على أسس صحيحة لاستغلال مقوماتها الوطنية، خاصة في مجال الفلاحة التي توفر احد أهم عناصر الحياة بعد الماء ألا و هو الغذاء و الذي يشكل عجزا بالنسبة للدول النامية من بينها الجزائر و يجعلها تعاني إهدار الموارد المالية في استيراد الغذاء، بالإضافة لمعاناتها من الضغوط الاقتصادية و السياسية الخارجية بسبب ذلك، و بالتالي يجب استخلاص العبر من هذه التبعية و الضغوطات المسلطة و القيام بإصلاحات تجعل في منأى عن ذلك و تساهم في تنمية مستدامة لتحقيق الهدف الأسمى و الذي يتمثل في تحقيق الحاجات الأساسية للقرد و من تم رفاهيته.

و من اجل تحقيق تنمية فلاحية مستدامة يجب تفاعل كل القوى الوطنية فيما بينها لتحقيق ذلك، و ذلك من خلال تفاعل الدولة مع القطاع الخاص و إعطاء هذا الأخير الفرصة الكاملة للمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية، و ذلك من خلال إشراكه في مختلف القرارات و البرامج المسطرة، حيث نجد في اقتصاد السوق أن الدولة أصبحت تلعب دور المؤطر و المراقب و المخطط و القطاع الخاص هو اللاعب الأساسي في تحريك عملية التنمية و تنفيذ البرامج التي تسطرها الدولة و تنفيذ مشاريع الهياكل القاعدية و العملية الإنتاجية، حيث يجب على الدول أن توفر المناخ المناسب للقطاع الخاص ليلعب دوره على أكمل وجه من خلال توفير الإطار القانوني و التشريعي الملائم.

حيث كان الدولة في الماضي لا تعير القطاع الخاص الأهمية التي يجب أن تعطى له للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، بل كانت تعتمد على القطاع العام و توفر لـــه كل الشروط في سبيل مساعدته على التطور، إلا أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة سواء تلك التي كانت تفرض من الخارج خاصة من طرف صندوق النقد الدولي أهمها التعديل الهيكلي أو الذاتية أعادت نوعا ما للقطاع الخاص قيمته من خلال مساهمته فـــي التشغيل و القيمة المضافة.

**الإشكالية:**

و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور القطاع الخاص في نجاح عملية التنمية الفلاحية؟** و التـــي تتفـــرع منهـــا الأسئلة التالية:

- ما هي مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري؟
- في ماذا تتمثل السياسات الفلاحية؟
- و ما هو تأثير البيئة على الاقتصاد و الفلاحة؟

**الفرضيات:**

- إن القطاع الخاص يلعب دورا فعالا في نجاح عملية التنمية الفلاحية من خـــلال مساهمته في تطبيق البرامج و السياسات التي تسطرها الدولة؛
- إن للفلاحة مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال الاهتمام الـــذي توليـــه الدولة لها،
- إن السياسات الفلاحية تعتبر الموجه لعملية التنمية الفلاحيـــة و تمثـــل الخطـــط اللازمة لتحقيق ذلك،
- توجد علاقة وطيدة بين البيئة و الاقتصاد عامة و الفلاحة خاصة، حيث لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية خاصة الفلاحية لما لها مـــن ارتبـــاط وثيـــق مـــع الموارد الطبيعية.

**أهداف الدراسة:**

يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في العناصر التالية:

محاولة معرفة أفاق و استراتيجيات التنمية الفلاحية التي تنتهجها الدولة، من خلال معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص فيها، و تحديد المشاكل و العراقيل التي تعيقها مع محاولة إيجاد الحلول اللازمة لذلك، مع التأكيد على أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني.

**أهمية الدراسة:**

هذه الدراسة يمكن أن تساعدنا في تحديد العراقيل و التحديات التي تواجه القطاع الخاص من جهة و القطاع الفلاحي من جهة أخرى، و من تم البحث عن الحلول.

**مبررات اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا البحث للأسباب التالية:

- باعتبار أن الولاية مكان الدراسة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، و من المهم جدا محاولة تنويع الدراسات في هذا المجال في هذه الولاية؛
- قلة الدراسة لموضوع الفلاحة بصورة الواقع والآفاق في الدراسات السابقة؛
- الأهمية الكبرى التي يحتلّها القطاع الفلاحي في اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية حيث أضحت الإصلاحات الفلاحية الشغل الشاغل للسلطات العمومية؛
- إن هذا العمل المتواضع يعتبر كمساهمة لتدعيم البحوث و الدراسات السابقة في هذا المجال.

**دراسات سابقة:**

- عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه، قام الباحث بدراسة مكانة القطاع الخاص في التنمية من خلال استعراض دور القطاع الخاص في مجموعة من المجالات: الصناعة، الفلاحة، النقل و السياحة،

من خلال المساهمة في التشغيل و القيمة المضافة، بالإضافة إلى التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر.

- الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" مذكرة ماجستير، قام الباحث بتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية سعيدة، من خلال إظهار النتائج التي حققها هذا البرنامج، و كذلك بين التطور التاريخي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

**المنهج المتبع:**

لقد استعمل المنهج "التاريخي" من خلال دراسة المراحل التاريخية لتطور القطاع الفلاحي و القطاع الخاص في الجزائر، و حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات السابقة، اخترنا المنهج "الوصفي التحليلي" الذي يمكننا من جمع البيانات الإحصائية وتحليلها واستخلاص الملاحظات و النتائج.

**صعوبات البحث:**

لا يمكن لأي بحث أن يخلو من الصعوبات و العراقيل التي تواجه الباحث في إعداده و في ما يلي بعض الصعوبات لتي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

- صعوبة الحصول على المعطيات و الإحصائيات من الجهات المختصة؛
- مشكلة تحفظ بعض المسؤولين فيما يخص إمدادنا بالمعلومات؛
- إضافة إلى عدم دقة الإحصائيات.

**حدود الدراسة:**

لقد تم التطرق في الجانب النظري إلى تطور القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أما في دراسة حالة ولاية سعيدة تم دراسة السنوات ما بين 2004 و 2009.

**تقسيمات البحث:**

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع ارتأينا أن نقسمه إلى خمس فصول، حيث خصصنا:

الفصل الأول لدراسة القطاع الخاص في الجزائر و مدى مساهمته في القطاعات الحساسة في البلاد، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى القطاع الخاص من خلال استعراض تطوره التاريخي في الجزائر، و خصص المبحث الثاني لدراسة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني.

أما الفصل الثاني فالمبحث الأول يهتم بعلاقة الفلاحة بالتنمية الاقتصادية من خلال استعراض المفاهيم و شروط التنمية الفلاحية و دور التنمية الفلاحية في التنمية الاقتصادية، و في المبحث الثاني تم التطرق إلى التطور التاريخي لقطاع الفلاحة في الجزائر.

و بالنسبة للفصل الثالث فهو يتطرق للسياسات الزراعية من خلال معرفة مفهوم و أدوات و أهداف السياسات الزراعية، و خصص المبحث الثاني لأنواع السياسات الزراعية.

و أخر فصل في الجانب النظري فهو يهتم بالموارد الطبيعية و البيئة و علاقتهما بالاقتصاد عامة و الفلاحة خاصة، حيث تم التطرق لمفهوم و تقسيمات الموارد الطبيعية من جهة و الأمن الغذائي من جهة أخرى، و المبحث الثاني خصص لعلاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية و السياسات البيئية.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فخصص لدراسة التنمية الفلاحية و مدى مساهمة القطاع الخاص فيها في ولاية سعيدة، حيث تم استعراض الإمكانيات الفلاحية و غير الفلاحية في ولاية سعيدة، و في المبحث الثاني تم تقييم دور القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في الولاية.

## تمهيد

يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية"[1]، و تعتبر عملية تنمية القطاع الخاص للمساهمة في الاقتصاد الوطني لأي دولة على أنها: "رفع الحواجز و خلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة و يحقق نموا اقتصاديا"[2]، و لقد تم في الجزائر التوجه المباشر نحو القطاع الخاص و فسح المجال أمام المساهمة في التنمية الوطنية المنشودة، بعدما عجز القطاع العمومي في تحقيقها بمفرده بصدور و إقرار جملة من القوانين و التشريعات و الإجراءات التنظيمية التي أعادت الاعتبار للقطاع الخاص المحلي و خاصة الأجنبي –حيث كان يعتبر بأنه خطر على السيادة الوطنية و أداة للهيمنة و وسيلة استحواذ و سيطرة على الخيرات و القيمة المضافة المحلية– و اعتبرته أداة للتنمية، و مساهم حيوي في رؤوس الأموال و التكنولوجيا المفتقدة و إتاحة فرص التشغيل و تمكين الاقتصاد من تطوير قطاعاته و تنويع صادراته، فقامت الدولة بفتح الأسواق للقطاع الخاص ليقدم الدعم المنتظر منه لتطوير الاقتصاد الوطني.

[1]: أحمد الكواز ورقة بحثية بعنوان "دور المرأة في نمو القطاع الاقتصادي" المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان ص 4.

[2]: رنده بدير ورقة بحثية بعنوان "بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع" المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان ص 2.

## المبحث الأول: القطاع الخاص في الجزائر

### المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

#### 1/ الفترة 1965-1989:

#### 1/1/ الإطار القانوني و التنظيمي لترقية القطاع الخاص

##### 1/1/1/ قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 الممضي في 26 جويلية 1963:

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب للاستثمار أموالهم داخل الجزائر، فجاء هذا القانون لإعطاء حرية للاستثمارات الخاصة بشرط توطين هذه الاستثمارات، تحديث و تجديد عوامل الإنتاج و تكوين و ترقية العمالة، و كان على الدولة متابعة، تنظيم وتوجيه القطاع الخاص نحو النشاطات التي ترغب فيها، إلا أن هذا الأمر اعتبر عائقا أمام الاستثمارات الخاصة لأنها كانت تفضل النشاطات الأكثر ربحية و الأقل تكلفة ومخاطرة[1].

##### 2/1/1/ قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 الممضي في 15 سبتمبر 1966[2]:

لقد كان هذا القانون موجها بشكل خاص إلى رؤوس الأموال الوطنية و قد جاء عكس القانون الأول من خلال تحديد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص عند طلبه و طلب الموافقة عليه من طرف الدولة، كما وضح فكرة تضافر الجهود باستعمال كل الطاقات الموارد الوطنية، إن الملاحظ في هذه الفترة التناقض الضمني بين قوانين تشجيع الاستثمار الخاص و الخطاب السياسي الذي عمل فيما بعد على تأميم الثروات و استرجاع الأملاك الفرنسية التي اشتراها المستثمرون الجزائريون الخواص، مما أدى إلى تخوف القطاع الخاص، فكانت نتائج توسع القطاع الخاص ضئيلة[3].

---

[1]: شبي عبد الرحيم "مداخلة بعنوان معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان ص 4.

[2]: الجريدة الرسمية عدد 80 مؤرخة في 17 سبتمبر 1966، الصفحة 1202.

[3]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 4.

### 3/1/1/ قانون الاستثمار الخاص رقم 82-11 الممضي في 21 أوت 1982[1]:

اتضح فيما بعد بأن للقطاع الخاص الأجنبي دورا مميزا خاصة في مجال المحروقات ، لاعتباره شريان الاقتصاد الجزائري. إذ كان لابد من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لإمكانيات التقنية و المادية التي يتطلبها هذا الميدان، فنتيجة لذلك صدر القانون 82-13[2] من أجل توضيح كيفية تشكيل و تنظيم الشركات الاقتصادية المختلطة، حيث حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49 % كحد أقصى من رأسمال الشركة[3].

### 4/1/1/ قانون الاستثمار الخاص رقم 86-13 الممضي في 19 أوت 1986[4]:

لقد جاء هذا القانون ليتم و يعدل قانون 82-13 نظرا لعدم قدرته و تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، و الذين يؤسسون شراكة مع المؤسسات الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات و واجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة العمومية الجزائرية بـ 51 % على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، لقد وصل عدد المشاريع المعتمدة في الفترة 1985-1987 إلى 5015 مشروع، أما بعد 1987 فقد تم اعتماد

[1]: الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخة في 24 أوت 1982، الصفحة 1692.
[2]: الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 31 أوت 1982، الصفحة 1724.
[3]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 5.
[4]: الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986، الصفحة 1476.

1662 مشروع بقيمة 17737 مليار دينار جزائري، و في سنة 1989 اعتمدت الدولة 1707 مشروع خاص[1].

**2/1/ القطاع الخاص و التشغيل و القيمة المضافة:**

**1/2/1/ مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:**

إن مشكلة البطالة تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية، و أحد أهداف التنمية الاقتصادية هو القضاء على مشكلة البطالة أو تخفيفها و لهذا نجدها قد احتلت مكانة هامة في المخططات التنموية، فكان التشغيل من بين الأهداف الرئيسية لهذه المخططات، فلذلك قامت الدولة بدعم القطاع الخاص من خلال القوانين السابقة الذكر حتى يكون له دور في مجال التشغيل و يعطي دفعة للقطاع العام في هذا المجال، وفي ما يلي سنستعرض بعض الإحصائيات التي تظهر دور القطاع الخاص في توفير مناصب العمل في الفترة الممتدة ما بين 1967-1986.

الجدول (1-1): تطور التشغيل خلال الفترة (1967-1986) دون الفلاحة.

| السنوات | العدد الإجمالي للعمال الأجراء | حصة القطاع الخاص | % |
|---|---|---|---|
| 1967 | 874.000 | 299.800 | 34.3 |
| 1970 | 1.028.700 | 349.800 | 34 |
| 1981 | 2.322.000 | 655.000 | 28.2 |
| 1982 | 2.465.000 | 657.400 | 26.7 |
| 1986 | 2.921.000 | 717.000 | 24.5 |

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر[2]

من خلال الجدول نلاحظ أن دور القطاع الخاص في التشغيل عرف تطورا مستمرا في تلك الفترة ففي سنة 1967 كان حوالي 229800 ليزيد إلى 655000 في سنة 1981 حيث وصل إلى 717000 عامل إلا أنه في حقيقة الأمر نسبة مساهمته في التشغيل كانت في انخفاض مستمر، حيث نجد أنه سنة 1967 كانت مساهمة القطاع

[1]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 5.

[2]: عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون سنة نشر. عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2007 ص 46.

الخاص 34.3 % لتنخفض إلى 28.2 % سنة 1981 حيث وصلت إلى 24.5 % سنة 1986 وهدا راجع إلى عدة عوامل:

- المخططات التنموية في تلك الفترة التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع العام نظرا للنظام الاشتراكي في تلك الفترة و الذي كان يعتمد على القطاع العام؛
- سياسة التأميمات المتبعة في تلك الفترة مما أدى إلى تخوف القطاع الخاص و تراجع استثماراته؛
- الامتيازات الممنوحة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص في الاستثمارات الممنوحة؛
- لجوء اليد العاملة إلى القطاع العام نظرا لضمانات التشغيل و الامتيازات التي كان يمنحها، حيث أن القطاع الخاص كان يهدف إلى تعظيم الربح و تقليل التكلفة و بالتالي تقليل تكلفة اليد العاملة، الأمر الذي جعله لا يحترم مستوى الأجور؛
- و يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى عدم قيام القطاع الخاص بالتصريح بعدد العمال في الضمان الاجتماعي.

و الجدول (1-2) يوضح تطور التشغيل ما بين سنوات 1967 و 1986 بين مختلف القطاعات ما عدا قطاع الفلاحة.

الجدول (1-2): تطور التشغيل حسب القطاعات (1967-1986)

| القطاع / السنة | الصناعة | | | البناء والاشغال العمومية | | | النقل | | | التجارة والخدمات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد الجمالي | ق.خ (*) | % | العدد الجمالي | ق.خ (*) | % | العدد الجمالي | ق.خ (*) | % | العدد الجمالي | ق.خ (*) | % |
| 1967 | 123.000 | 59.040 | 48 | 71.300 | 349.37 | 49 | 52.800 | 14.784 | 28 | 321.100 | 191.039 | 59.5 |
| 1970 | 17.400 | 58.986 | 33.9 | 120.400 | 61.404 | 51 | 68.000 | 20.400 | 30 | 336.900 | 209.010 | 62 |
| 1981 | 458.100 | 99.800 | 21.8 | 503.900 | 154.600 | 30.7 | 146.700 | 79.200 | 53.9 | 506.600 | 321.400 | 63.4 |
| 1982 | 468.300 | 104.600 | 22.3 | 552200 | 155.200 | 28.1 | 150.900 | 75.700 | 50.1 | 541.200 | 321.900 | 59.4 |
| 1986 | 537.000 | 124.300 | 23.1 | 657000 | 165.300 | 25.1 | 169.000 | 88.400 | 52.3 | 618.000 | 339.000 | 54.9 |

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر[1]

(*)ق.خ : حصة القطاع الخاص.

[1]: عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985" مرجع سبق ذكره
عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 49.

من خلال دراستنا لهذا الجدول نجد أن التشغيل قد تطور في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، حيث في سنة 1967 كانت الصناعة تساهم بـ 48 % و البناء و الأشغال العمومية بـ 49 % و النقل بـ 28 % و التجارة و الخدمات بـ 59.5 %، لتنخفض مساهمة الصناعة و البناء و الأشغال العمومية إلى 21.8 % و 30.7 % على التوالي سنة 1981، بالمقابل نلاحظ زيادة في مساهمة كل من قطاع النقل و التجارة و الخدمات لتصل إلى 53.9 % و 63.4 % على التوالي، و في سنة 1986 أصبحت الصناعة تساهم بـ23.1 % و البناء و الأشغال العمومية 25.1 % و النقل بـ 52.3 % و التجارة و الخدمات بـ54.9 %، و منه نلاحظ بأن القطاع الخاص أصبح أكثر اهتمام بقطاع الخدمات، و هذا راجع لمجموعة من الأسباب:

- إنشاء و توسيع المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام و انحصار القطاع الخاص الصناعي بسبب نموذج التنمية المعتمد و المخططات التنموية التي اعتمدت على القطاع العام؛
- سياسة التأميمات في مجال الصناعة و ارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي جعل القطاع الخاص يلجأ إلى القطاعات الأقل تكلفة كالخدمات و التجارة و النقل؛
- أما فيما يخص قطاع لبناء و الأشغال العمومية، فقد كان ذلك راجع إلى أن الدولة في ذلك الوقت أوكلت هذه المشاريع إلى المؤسسات العمومية الكبرى كتحفيز للقطاع العام، إضافة إلى المشاكل و العراقيل التي كان يتلقاها القطاع الخاص و ندرة المواد الأساسية في تلك الفترة؛
- إضافة إلى النشاطات التي كانت تعتبر حساسة و كانت حكرا على الدولة فقط نظرا لأهميتها الكبيرة.

و مع ذلك للتشغيل مشاكل عديدة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، و يشير الأستاذ الجيلالي اليابس في " أحداث اقتصادية " إلى بعض الملاحظات الأولية لمعرفة المنطق المتبع على المؤسسة في قضايا التشغيل[1]:

[1]: عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985" مرجع سبق ذكره ص 304-305-306.

- إن المؤسسة الخاصة تقوم على أساس حساب مالي دقيق يجبرها على الحد من تكاليفها فهناك تكاليف عابرة لا دخل للمؤسسة في تحديدها، على سبيل المثال، لا يمكنها تقليص من التكاليف المواد الأولية أكثر من الحد الأدنى، و هذا يعني أن المؤسسة تتبع منطق مردودية الكفاءات القائمة و البحث عن الربح الحسابي؛
- كما أن سياسة التشغيل التي يبدو أن المؤسسة الخاصة تتبعها، تجدها رسمت بعيدا عن سياسة مخطط لأجل متوسط أو بعيد؛
- علاوة على أن القطاع الخاص يعتبر قطاعا خاضعا لمجال تشريع العمل؛
- و بالرغم من أن جدول الأجور يطابق القانون الأساسي العام للعامل إلا أنه غير مطبق كما ينبغي إلا في بعض المؤسسات الهامة و تدل الإحصاءات المتوفرة أن العديد من العمال غير المؤهلين يتقاضون أجور تقل عن الحد الأدنى للأجر المضمون، إن التنقلات الكثيفة للأعوان المستخدمين في القطاع تحول دون استقرار مجموع الإنتاج بالإضافة إلى ذلك فان المؤسسة تستفيد طالما العمال يظلون دائما في فترة التجربة، و من النادر العثور على عدد من المؤسسات التي تلجأ إلى ترقية عمالها؛
- إن تركيبة التأهيل هي دائما غير متلائمة مع تنظيم العمل، فمثلا، عندما تلجأ المؤسسة إلى توظيف عامل ذي تأهيل فإنها لا تصرح به دائما باعتباره عاملا متخصصا؛
- إن المعطيات تتغير من سنة إلى أخرى و إن التصريحات الصورية الكثيرة تجعل من الحسابات المالية و الاقتصادية عسيرة جدا و بالرغم من أن تزايد عدد المؤسسات كبير جدا فان تزايد عدد العمال يعرف نموا بطيئا جدا، و هذا يدفعنا إلى الافتراض بوجود العديد من الورشات الوهمية حيث لا أثر لها في الإحصائيات؛
- و بمقارنة القطاع الخاص بالقطاع العام فان القطاع الخاص يشغل الكثير من اليد العاملة الشابة، و هذا عامل أساسي غير أنه لا يساهم بتاتا أو بصفة استثنائية في

تكوينهم، و إذا ما قام بذلك فدائما حسب مقتضيات المنصب أو مصلحة المؤسسة.

### 2/2/1/ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

الجدول رقم (1-3): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

**الوحدة: مليون دج**

| السنوات | القيمة المضافة | حصة القطاع الخاص | % |
|---|---|---|---|
| 1967 | 13.849,2 | 9.113 | 65.8 |
| 1971 | 20.182,1 | 11.286,3 | 55.9 |
| 1981 | 154.461,1 | 45.845,7 | 29.7 |
| 1982 | 165.875,1 | 49.984,7 | 30.1 |
| 1986 | 226.211,7 | 89.212 | 39.4 |

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر [1]

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكننا تقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول: الفترة (1967-1981): نجد في هذه الفترة بأن القطاع الخاص عرف تراجعا كبيرا في نسبة مساهمته في القيمة المضافة حيث كان في سنة 1967 يساهم بحوالي 65.8 % من القيمة المضافة و في سنة 1971 ساهم بـ 55.9 % ليصبح في سنة 1981 يساهم بـ 29.7 %، و كان ذلك راجع إلى:

- الدور الذي لعبه القطاع العام في تلك الفترة و الإمكانيات الموفرة له جعله يحقق قفزة نوعية في هذا المجال مقارنة بالقطاع الخاص الذي تراجع تراجعا ملحوظا، حيث كان القطاع العام هو القائد لعملية التنمية في تلك الفترة مما جعل الدولة توفر له كل الإمكانيات و تمنحه كل الامتيازات.

أما القسم الثاني فيمثل الفترة (1982-1986): حيث نجد بأن مساهمة القطاع الخاص بدأت في الارتفاع حيث كانت سنة 1982 حوالي 30.1 % لتصبح سنة 1986 39.4 %، و هذا راجع إلى:

[1]: عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985" مرجع سبق ذكره
عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 63.

- الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة مما أثر سلبا على مؤسسات القطاع العام التي كانت تلقى الدعم من الدولة؛
- الإصلاحات التي مست المؤسسات العمومية في تلك الفترة و المتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية و الاستقلالية المالي مما أثر سلبا على أدائها.

**2/ الفترة 1990-2008:**

**1/2/ الإطار القانوني و التنظيمي لترقية القطاع الخاص:**

**1/1/2/ قانون النقد و القرض رقم 90-10 الممضي في 14 أفريل 1990:**

لقد جاء قانون النقد 90-10[1] و القرض لمسايرة و مواجهة مرحلة التحول التي بدأت في تلك المرحلة، حيث اعتبر من أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، حيث ألغى مجموع الأحكام السابقة الخاصة بنسبة مساهمة الشركات المحلية و الأجنبية، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، من خلال تمويل مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون تمييز، لكن رغم ذلك إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة[2].

**2/1/2/ مرسوم ترقية الاستثمار رقم 93-12 الممضي في 5 أكتوبر 1993[3]:**

صدر مرسوم ترقية الاستثمار قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، حيث كانت كل الامتيازات حكرا على القطاع العام مها نتج عنه تهميش للقطاع الخاص، فأقر هذا المرسوم مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، حيث منح الحرية للقطاع الخاص في الدخول لأي مشروع استثماري تحت أي شكل، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، لقد منح مرسوم الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية

[1]: الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أفريل 1990، الصفحة 520.
[2]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 6.
[3]: الجريدة الرسمية عدد 64 مؤرخة في 10 أكتوبر 1993، الصفحة 3.

و دعم الاستثمار، لقد تطور عدد المشاريع المعتمدة بين 1993-1999 إلـــى 30108 مشروع إذ ساهمت هذه المشاريع بإنشاء 1268722 منصب شغل[1].

**3/1/2/ تطوير الاستثمار أمر رقم 1-3 الممضي في 20 أوت 2001:**

لقد جاء الأمر الرئاسي[2] رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار لدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائـــر. لقـــد حدد هذا الأمر النظام العم الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

و قد تحدد مفهوم الاستثمار وفق هذا الأمر بـــ[3]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، توسيع قدرات الإنتـــاج، إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

و بموجب هذا الأمر تم إنشاء هيئتين أساسيتين للاستثمار: المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

**2/2/ القطاع الخاص و التشغيل و القيمة المضافة:**

**1/2/2/ مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:**

الجدول رقم (1-4): تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخاص

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 381.531 | 411.201 | 479.283 | 507.692 | 612.570 |

المصدر: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2007 ص 99.

من خلال ملاحظتنا للجدول نلاحظ بأن هناك تطور ملحوظ فيما يخص عدد عمال القطاع الخاص، حيث نلاحظ بأن العدد زاد إلى ما يقارب الضعف بين سنتي 1999 و 2003، حيث كان في سنة 1999 381531 عامل ليصبح في سنة 2003 612570.

[1]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 6.
[2]: الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 22 أوت 2001 ص 4.
[3]: شبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره ص 7.

إلا أن العمال الأجراء المصرح بهم سنة 2003 لا يشكلون إلا نسبة 15 % من إجمالي العمال الأجراء في القطاع الخاص، حيث إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد أحصى حوالي 188000 مؤسسة خاصة، تشغل 612570 عامل أي بمعدل 3 مناصب عمل مصرح بها في كل مؤسسة، كما أن عمليات التفتيش التي قامت بها مفتشية العمل على 5126 مؤسسة في سنة 2003، بينت أن 6314 عامل غير مصرح بهم ، أي ما يعادل 35 % من العمال الذين شملهم التحقيق.

**2/2/2/ مساهمة القطع الخاص في القيمة المضافة:**

الجدول رقم (1-5): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

**الوحدة: مليون دج**

| | 1990 | 1997 | 2001 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة الإجمالية | 340.235.2 | 2.215.176.4 | 3.451.958.4 | 7.326.339.1 |
| مساهمة القطاع الخاص | 155.827.7 | 1.012.570.6 | 1.642.907.1 | 3.096.518.3 |
| % | 45.8 | 45.71 | 47.5 | 42.26 |
| الصناعة دون المحروقات | 12.661.2 | 50.833.3 | 106.229.4 | 165.593.4 |
| % | 27.1 | 26.41 | 40.4 | 49.09 |
| البناء و الأشغال العمومية | 14.969.9 | 150.047.9 | 258.145.4 | 486.372 |
| % | 31.3 | 61.58 | 80.54 | 79.72 |
| النقل و الاتصال | 10.290 | 121.873.9 | 230.528.6 | 576.941.2 |
| % | 45.2 | 66.93 | 75.9 | 75.39 |
| التجارة و الخدمات | 51.893.6 | 416.305.5 | 574.922.6 | 872.523.6 |
| % | 72.7 | 92.17 | 90.19 | 92.93 |

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر [1]

إن الأرقام التي يظهرها الجدول توضح بأن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لا تصل حتى النصف إذ في سنة 1990 كانت 45.8 %، في 2001 47.5 % و في 2006 كانت 42.26 %، و هذا إن دل فيدل على أن القطاع الخاص لم يلعب الدور المطلوب لحد الآن في الاقتصاد الوطني، و يمكن إرجاع ذلك إلى سياسة إعادة بناء الاقتصاد الوطني التي تقوم بها الدولة، والتي تهتم بالبنية التحتية، التي لا يستطيع

[1]: ( ONS: comptes économique www.ons.dz نظر بتاريخ 2009/09/10 على الساعة 10 و 30 د.)
شيبي عبد الرحيم "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" مرجع سبق ذكره.
عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره.

القطاع الخاص الخوض فيها نظرا لإمكانياته المحدودة من جهة و عدم المخاطرة من جهة أخرى، و كذلك ميول القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات و التجارة.

**المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص:**

**1/ عوامل تطور القطاع الخاص:**

يمكن القول بأن هناك مجموعة من المتطلبات و العوامل التي تساعد على ظهور القطاع الخاص و تطوره من بينها[1]:

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنب إلى جنب مع ميل توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها؛
- لابد من استحداث وسائل و آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، و تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى الشركات المساهمة و العامة و الخاصة، و شركات التضامن بالأسهم، و إلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات و تحويلها إلى استثمارات؛
- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر و الساعي إلى الثراء و التوسع و السيطرة، و الذي يمتلك الكثير من الصفات الايجابية في بعد النظر و حسن الإدارة؛
- نشوء الأسواق المالية و أسواق السلع التي تسهل عمليات تجميع و تعبئة الموارد المختلفة المالية و الأولية و السلعية على أوسع نطاق؛
- التعرف على فرص الاستثمار، إذ يعتبر أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة، بحيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له، و يمكن للدولة أن تقوم بذلك عن طريق مؤسساتها[2].

[1]: ضياء مجيد الموسوي "الخوصصة و التصحيحات الهيكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الثالثة 2005 ص 22-23.
[2]: الأخرس ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990 ص 92.

**2/ العوامل التي ساعدت القطاع الخاص في الجزائر:**

أما بالنسبة للجزائر فان نموذج التنمية المتبع قد ساعد على تطور القطاع الخاص نتيجة لعدة عوامل منها[1]:

- إن **السوق** يعتبر أحد أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الخاص، حيث إن السياسة التي كانت متبعة، والمتمثلة في سياسة إحلال الواردات الهادفة إلى تقليص استيراد الموارد ذات الاستهلاك الواسع و الممكن إنتاجها محليا، بالإضافة إلى القوانين الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني، كانت بمثابة عائق أمام المنافسة الأجنبية للقطاع الخاص؛
- احد أهم العناصر في العملية الإنتاجية في مؤسسات القطاع الخاص هو **التشغيل**، و بالتالي فإننا دائما نجد بان القطاع الخاص يلجأ إلى التقليل من تكاليف الإنتاج من خلال استغلال اليد العاملة الرخيصة، و المتمثلة في اليد العاملة غير المؤهلة، و هذا ما سهل مهمة القطاع الخاص الذي لم يدخل مجال المنافسة في سوق العمل، مما سمح له بأن يشغل بشروط سهلة، نظرا لكون نوعية مؤسساته لا تتطلب نسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة؛
- نجد بأن القطاع الخاص يهتم أكثر **بفروع الاستثمار** المتخصصة في المرحلة النهائية من الإنتاج و المتمثلة في الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع كالصناعات النسيجية، الغذائية، الجلدية و الأثاث...، و ذلك رغم كل المحاولات لتوجهه إلى فروع أخرى؛
- **سياسة الأسعار** المتبعة من طرف الدولة و المتمثلة في دعم الأسعار و تثبيتها سمحت للقطاع الخاص من شراء المواد الأولية و النصف مصنعة بأسعار منخفضة، و بالتالي تحويل حقيقي للقيمة المضافة من القطاع العام للقطاع الخاص، و في نفس الوقت كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تحديد أسعار منتجاته النهائية، في ظل غياب الرقابة الدارية و عدم كفاءتها.

[1]: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 208-209.

**المطلب الثالث: خوصصة القطاع العام**

**1/ تعريف القطاع العام:**

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، و التي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، و تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع و الخدمات و تقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية[1].

و يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات أو المؤسسات إلى تعطيل آليات السوق و تشويه المنظومة السعرية، و عادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، ولكنه غير ضروري لوجوده[2]، و يدخل العامل السياسي بقوة عندما تتدخل الدولة عن طريق التمليك المباشر للمشاريع الإنتاجية.

**2/ القطاع العام و مفهوم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني:**

تدخل الدولة يعني وجود الدولة بأجهزتها القانونية و السياسية و الأمنية، فالدولة أو الحكومة هي قطاع الإدارة العامة، و هي تؤثر في الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية بصرف النظر عن شكلها القانوني، فللدولة دور هام في الاقتصاد: تنظيمي و رقابي و توجيهي و تصحيحي، و يتمثل تدخل الدولة على صعيد السياسات الاقتصادية العامة من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية و التأثير فيها، و ذلك في ضوء ما ترسمه من أهداف اقتصادية و اجتماعية واضحة و تقترن السياسات الاقتصادية بسياسات نقدية مالية و سياسة توظيف الأجور.

إن مجرد تدخل الدولة في الاقتصاد قد يكون لمصلحة القطاع الخاص، و تعديل مسار الاقتصاد نتيجة سلوكيات القطاع الخاص نفسه، و هو أمر لا علاقة له بالقطاع العام.

و لا بد من التفرقة بين دور الدولة في الحياة الاقتصادية و توسع القطاع العام، فتعظيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية لا يتأتى بالضرورة من خلال وجود قطاع عام قوي، أو من خلال تخطيط مركزي فحسب، فوجود قطاع خاص لا يتنافى مع وجود

[1]: ضياء مجيد الموسوي "الخوصصة و التصحيحات الهيكلية" مرجع سبق ذكره ص 9.
[2]: العربي ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990 ص 93.

تخطيط تأشيري فاعل في تخصيص الموارد إذا ما اقترن ذلك بسياسات نقدية و مالية جدية، و مع دولة قوية تمارس سياستها و سلطتها الرقابية في التحقق من تنفيذ هذه السياسات، و ليس أدل من ذلك من أن التخطيط التأشيري في دولة مثل فرنسا ليس له الدور نفسه في ظل حكومة الحزب الاشتراكي الذي كان له من قبل[1].

**3/ الخوصصة:**

**1/3/ تعريف الخوصصة:**

لقد خصت الخوصصة من الجانب القانوني بالأمر[2] رقم 01-04 المؤرخة في 20 أوت 2001 التابعة للتنظيم، التسيير و خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، من مفهوم الأمر رقم 01-04 الخوصصة تشير إلى كل المعاملات الحاصلة عن طريق تحويل لأشخاص طبيعيين أو معنويين التابعة للقانون الخاص المختلفة عن المؤسسات العمومية للملكية[3].

كل أو جزء من رأسمال الشركة للمؤسسات التي تمت حيازتها بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف الدولة أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام عن طريق طرح إسهامات رأس المال للاكتتاب برفع رأسمال.

إن الخوصصة هي تحويل جزئي أو كلي لملكية المؤسسات العمومية أو إدارتها و تسييرها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما يمكن تعريفها على أنها تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص و الأفراد عن طريق[4]:

- البيع الكلي أو الجزئي؛
- الإيجار أو عقود الإدارة و التشغيل؛
- عرض سندات المؤسسة للاكتتاب العام؛
- بيع المؤسسة مباشرة أو بالمزاد العلني؛

---

[1]: علي أحمد ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990 ص 779.

[2]: الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 22 غشت 2001، الصفحة 9.

[3]: وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار www.mipi.dz نظر بتاريخ 2009/09/15 على الساعة 20 و 15 د.

[4]: المرجع السابق.

- تقسيم المؤسسة إلى وحدات صغيرة ثم خوصصة كل وحدة على حدا و بالشكل الذي يتلاءم معها؛
- بيع السندات للأجراء؛
- إعلان إفلاس المؤسسة و التصفية الشرعية.

**2/3/ مبررات الخوصصة من منظور صندوق النقد الدولي:**

إن السياسة المالية و النقدية و ما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص و فتح المجالات التنافسية و معنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و يظهر ذلك من خلال:

1) **تقليص دور القطاع العام:** يوصي برنامج الإصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية و إعطاء الفرصة للقطاع الخاص خاصة في المشروعات التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية و دلك لكفاءة القطاع الخاص من و جهة نظر الصندوق[1]، و يستند ذلك على:

- تخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام؛
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة عل القطاع الخاص؛
- التخلص من المؤسسات المفلسة، أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

2) **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يوصي الصندوق بأنه على الدولة إن تهيئ الظروف الملائمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه إتباع الإجراءات التالية[2]:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل الضرائب و الرسوم إما كليا أو جزئيا؛

[1]: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الاردن 2009 ص 56.
[2]: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره ص 57.

- تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الأموال؛
- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الموال مثل تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- إجراء تعديلات في المحال التشريعي بما يضمن تطبيق آليات و قواد اقتصاد السوق.

3) **الخوصصة:** يرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا على عدة محاور هي[1]:

- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات و بالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية؛
- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحمله الدولة؛
- إن عائد هذه الوحدات يمكن إن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها و تمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها؛
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

4) **توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص:** يرى الصندوق أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلب عدم التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية و يكون كذلك بـ[2]:

- فتح رأس مال القطاع العام للقطاع الخاص؛
- إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة بالقطاع العام؛
- جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص؛
- التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام.

[1]: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره ص 57.
[2]: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره ص 58.

### 3/3/ أهداف الخوصصة:

إن للخوصصة مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في[1]:

- إعفاء الدولة من التسيير المالي للنشاطات غير الاستراتيجية؛
- تثمين مؤهلات النجاح التنافسية للجزائر؛
- جذب رؤوس أموال جديدة للاستثمارات الموضوعة في مستوى العصرنة؛
- ترقية إدارة عصرية، بتبني الكفاءات وتقنيات تسيير جديدة وفعالة بتطوير التكوين؛
- ضمان استمرار النشاط و المؤسسات؛
- ضمان الحفاظ زيادة التشغيل و ترقية طرق حوافز جديدة و حث الموظفين؛
- إدماج و ترقية المنافسة، التحضير لانفتاح السوق؛
- تدعيم قدرة المؤسسات على المنافسة بتخفيض التكاليف و رفع الإنتاجية و تحسين الجودة؛
- تبني تكنولوجيات جديدة؛
- فتح أسواق جديد؛
- زيادة الصادرات خارج مجال المحروقات.

[1]: وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار www.mipi.dz نظر بتاريخ 2009/09/15 على الساعة 20 و 15 د

## المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الإستراتيجية القطاعية.

### المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الصناعة:

**1/ التنمية الصناعية:**

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة بان تأخذ مكانتها، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية، إن تحرير الاقتصاد الوطني المخطط له في بداية سنة 1990، وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، في نفس الوقت كان القطاع الصناعي الخاص قد بدا التطور بتفضيل من النص التشريعي و القانوني الموضوع و خصوصا من قبل القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادي الوطنية الخاصة، تقدر اليوم المساهمة في القطاع الصناعي الخاص للصناعة الاستثمارية الوطنية بحوالي 35%[1].

حتى و لو ضيعت حصص مهمة من السوق الداخلية، الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.

**2/ المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة:**

فيما يتعلق بإعادة بعث الصناعة الوطنية. برنامج عمل وزير الصناعة وترقية الاستثمارات قدم توجيهات مستخرجة من الملف الحامل الإستراتيجية و سياسات بعث التطور الصناعي.

هذا الملف طرح للمناقش بشكل موسع بين مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثناء الجلسة الوطنية للصناعة، حيث تشكل انعكاس قطاعي لاستراتيجيه تنمية الاقتصاد الوطني.

الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر ترتكز على المحاور التالية[2]:

**أ/ خيار القطاعات الجاري ترقيتها و تشجيعها:**

هذا الحدث ذي الخطوات المتعددة مؤلف من:

---

[1]: "إستراتيجية و سياسات إعادة بعث التطور الصناعة" نظر بتاريخ 2009/09/15 على الساعة 20 و 15 د
http://assisesdelindustrie.dz/documents/document/Service514106.pdf

[2]: "إستراتيجية و سياسات إعادة بعث التطور الصناعة" مرجع سبق ذكره.

- التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور و هي في متناول الأسواق الدولية؛
- تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة؛
- تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة و كذلك الأخطار و الفرص المتوفرة في السوق الدولي.

**ب/ الانتشار القطاعي للصناعة:**

و سيتم حسب الخيارات المتحفظ عليها من قبل إستراتيجية الصناعة هته الخيارات تقوم النشاط من خلال ثلاث برامج مكملة: تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

**1) تثمين الموارد الطبيعية:** الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية و المرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ و بقيمة مضافة أقوى، و القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية و تنقيتها (الألمنيوم) و مواد البناء (المواد اللينة المائية).

**2) تكثيف النسيج الصناعي:** و يتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الواقعة ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع و التوضيب: الصناعة الكهربائية و الالكترونية، الصناعة الصيدلانية و البيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعة مواد التجهيز.

**3) ترقية الصناعات الجديدة:** اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا و تأخر جهوي من قبل الجزائر، و يتعلق الأمر بصناعة السيارات على وجه الخصوص.

**ج/ انتشار و توسع حيز الصناعة:**

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا يتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية، و عليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا و لمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة، أحدى هاته المساحات متمركزة، و وضعها في مكانها يتم تدريجيا، و تطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية و ذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط و أيضا هيأت البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة.

**د/ سياسات التطور الصناعي:**

و تغطي أربع مجالات كبيرة:

- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، الإبداع، تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع؛
- الإبداع و الصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور. نظام إبداع داخلي المنشأ عليه بتغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، و النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده و وضعه لدعم سياسة الترقية و التطوير للتقدم التقني؛
- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات واحد من التوجيهات المهمة للإستراتيجية الصناعية. تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي و لكنه أيضا عامل قوي يفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها، تمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية و دمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا

التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي و تدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني، سياسة نشيطة للحالة الضرورية لتسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي و إدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

و الجدولين التاليين يوضحان مدى مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاع العام:

الجدول رقم (1-6): تطور التشغيل في قطاع الصناعة

| السنوات | 1994 | | 1997 | | 2003 | | 2004 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| الصناعة | 528.000 | 10.3 | 500.000 | 8.8 | 804.157 | 12.03 | 1.060.785 | 43.6 |
| المجموع | 5.154000 | 100 | 5.710.000 | 100 | 6.684.056 | 100 | 7.798.412 | 100 |

المصدر: من تجميع الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1].

من خلال الجدول يتبين لنا بأنه في سنة 1997 كان هناك انخفاض في مساهمة الصناعة في التشغيل حيث كان 500.000 مقارنة بسنة 1994 عندما كان 528.000 و هذا كان راجع إلى الإصلاحات التي انتهجتها الدولة في ذلك الوقت بمعية صندوق النقد الدولي و التي تمثلت في الأساس في برمج الخوصصة التي مست مؤسسات القطاع العام مما نتج عنه تسريح للعمال.

أما سنوات 2003 و 2004، فنلاحظ أن هناك قفزة نوعية من 804.157 سنة 2003 إلى 1.060.785 سنة 2004 و ذلك راجع لإستراتيجية التنمية الصناعية التي اتبعتها الدولة و لازالت تتبعها لحد الآن، إضافة إلى انتعاش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة في السنوات الأخيرة.

[1]: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره ص 182.
عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 98.

الجدول رقم (1-7): توزيع القيمة المضافة في القطاع الصناعي حسب فروع النشاط.

| | 2000 | | 2003 | |
|---|---|---|---|---|
| فروع النشاط. | القطاع العام | القطاع الخاص | القطاع العام | القطاع الخاص |
| المياه و الطاقة. | 100 | 0 | 100 | 0 |
| المناجم و المحاجر. | 95.2 | 4.8 | 93.1 | 6.9 |
| الصناعات الميكانيكية و الالكترونية. | 92.3 | 7.7 | 90.2 | 9.8 |
| مواد البناء. | 72.2 | 27.8 | 72.4 | 27.6 |
| الكيمياء و البلاستيك. | 83.2 | 16.8 | 75.9 | 24.1 |
| الصناعات الغذائية. | 36.1 | 63.9 | 22.9 | 77.1 |
| الصناعات النسيجية. | 23.2 | 76.8 | 20.1 | 79.9 |
| صناعة الجلود و الأحذية. | 38.6 | 61.4 | 19.3 | 80.7 |
| الخشب و الفلين و الورق. | 60.1 | 39.9 | 55.4 | 44.6 |
| الصناعات الأخرى. | 96 | 4 | 96.1 | 3.9 |
| مجموع الصناعات. | 66.3 | 33.7 | 61.3 | 38.7 |

المصدر: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 96.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تباين في مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في تكوين القيمة المضافة بين فروع القطاع الصناعي، بحيث نجد أن بعض الصناعات يهيمن عليها القطاع العام و البعض الآخر لصالح القطاع الخاص،

إذ نجد أن كل من المناجم و المحاجر، الصناعات الميكانيكية و الالكترونية، مواد البناء، الكيمياء و البلاستيك، الخشب و الفلين و الورق و الصناعات الأخرى يساهم فيها القطاع العام بشكل كبير بالنسب التالية: 95.2، 92.3، 72.2، 83.2، 60.1 و 96 على التوالي، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فله الأفضلية في الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية و صناعة الجلود و الأحذية بـ 63.9، 76.8 و 61.4 على التوالي، من خلال يظهر لنا بأن هناك تقسيم للأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص، أما في سنة 2003 فبقي التقسيم غير المباشر للأدوار إلا أننا لاحظ تحسن مساهمة القطاع الخاص في صناعة الخشب و الورق و الفلين، و بالنسبة للمياه و

الطاقة فتحتكره الدولة بشكل كلي نظرا لحساسية هذا المجال و لعدم قدرة القطاع الخاص الوطني على استيعابه.

**المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**1/ واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:**

**1/1/ التعريف والأهميّة:**

**1/1/1/ التعريف:**

قدّمت العديد من التعاريف لهذا المفهوم من طرف العديد من الهيئات في الجزائر، إلاّ أنّه بعد التسعينات، شهدت الجزائر العديد من التطوّرات الإقتصادية الهامّة، التي إنعكس عنها إنشاء وزارة حملت اسم وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة1991.

وفي هذا الإطار، قدّمت الوزارة تعريفاً للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد الأحدث في الجزائر و المتضمن القانون التوجيهي[1] رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، و الّذي جاء في المادّة 04 و 22 منه :

" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى250 شخصاً، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية[2]".

**2/1/1/ الأهميّة:**

لقد كان صدور القانون التوجيهي و ما تبعه من نصوص تطبيقية له، دليل يؤكد إصرار السلطة الحاكمة على إختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل إقتصادي تنموي ، بالنظر إلى أهميّتها التي يمكن حصر بعضها فيما يلي[3]:

[1]: الجريدة الرسمية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001، الصفحة 4.

[2]: الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية . 14-15 ديسمبر2004 .المركز الجامعي سعيدة. ص333

[3]: نزعي عز الدين "أفاق تنمية القطاع الخاص تحليل أثر برنامج MEDA لدعم و تنمية PME" مذكرة ماجستير جامعة و هران 2010 ص ص 188-189.

- تمثل أحد العوامل المساعدة في كسب رهان التنمية ، فعمليّة الإنعاش الإقتصادي مرتبط من ناحية نجاحه بهذه الأداة الإقتصادية التي باتت تشكل اليوم فاعل إقتصادي معوّل عليه في تكثيف النسيج العمراني؛
- يسمح هذا النوع من المؤسسات بتوفير مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها المواطن يومياً، بالنظر إلى تنوّع مجالات إنتاجها و بإعتبارها كذلك مؤسسة صغيرة لا تستدعي رأس مال كبير في إنشائها؛
- تعتبر أداة إقتصادية لها القدرة –إن استغلت جيداً– في تحقيق غايتين أساسيتين لأيّة تنمية إقتصادية ألا وهما توفير مناصب شغل وجلب الثروة؛
- تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مكملة في مجال العمليّة الإنتاجية للمؤسسات الإقتصادية الكبيرة؛
- تساعد في تحقيق لامركزية تنموية، بإعتبارها تسهل توطين مختلف الأنشطة الصّناعية على مستوى الأقاليم والجماعات المحليّة؛
- تساهم في الحفاظ على تراث صناعة الحرف التقليدية و ترقيته؛
- تتميّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديناميكية مرنة في العمل الإنتاجي ممّا يعطي لها قدرة و إمكانية كبيرة في التكيّف مع المستجدات المفاجئة.

غير أنّه رغم هذه الأهميّة التي تكتسبها تلك المؤسسات في الجزائر، فإنّ الواقع المعيشي يبرز مشاكل ظهرت أثناء الممارسة يمكنها أن تؤثر على مستوى نشاط المؤسسات إن لم تعالج.

**2/1/ الصعوبات الّتي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:**

إنّه ومن خلال البحث في أهمّ العقبات الّتي تعيق هذا القطاع، نجد ما يرتبط منها بالقطاع نفسه و أخرى متعلقة بالمحيط العامّ الّذي يقوم فيه القطاع، و فيما يلي أهمّ هذه العقبات:

**1/2/1/ صعوبات ذات طابع هيكلي و ظرفي:**

إنّ الصعوبات ذات الطابع الهيكلي و الظرفي أثّرت سلباً على تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المتمثّلة فيما يلي[1] :

- إنخفاض في حجم الإستثمار و الّذي يرجع مردّه إلى تشديد الضغوطات المالية و الخارجية الناجمة عن الإتجاه العام للإقتصاد العالمي و شدّة المنافسة بين الدول؛
- الإنفتاح التجاري العالمي الّذي فرض منطق السّوق، و هو ما لا يشجع إستمرار مؤسسات من هذا النوع خاصّة في الدول النامية و منها الجزائر.
- الضعف الكبير في إندماج القطاعات فيما بينها؛
- غياب المعلوماتية و أنظمة المعلومات الّتي من شأنها توفير صورة واضحة عن المناخ الإقتصادي و غير الإقتصادي، و كذا رؤية واضحة على مستقبل الأعمال.

**2/2/1/ الصعوبات المالية:**

رغم الإجراءات المتتالية الصادرة و البدائل المتاحة المتوفرة، إلاّ أنّه عملياً لا زال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعاني من صعوبات مالية أثّرت بشكل كبير في إنعاشه، فلا زالت بنوكنا صناديق إيداع لا غير، و إلاّ كيف يفسّر طول دراسة طلبات القروض الّتي لا تقلّ عن شهر أو حتّى شهور بينما لا تتعدّى ساعات في دول مجاورة كالمغرب و تونس، فحسب تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم 2002 فإن التمويل البنكي يمثل ما يقارب 18% لتمويل إستثمارات المؤسسات الجزائرية، و

[1]: نزعي عز الدين "أفاق تنمية القطاع الخاص تحليل أثر برنامج MEDA لدعم و تنمية PME" مرجع سبق ذكره ص 200.

يلاحظ أن المؤسسات الخاصة الكبرى هي أكثر حصول للقروض بسهولة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة[1]، و بالمجموع فإن القطاع الخاص يحصل على 29% من القروض بينما القطاع العام يحصل على 71% من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنوك، إضافة إلى غياب ثقافة الإستثمار في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة ممّا يجعل عمليّة تعبئة الأموال الكافية أمراً غير ممكن.

**3/2/1/ الصعوبات الخاصّة بالعقار:**

من بين العراقيل الّتي واجهت المستثمرين عدم الإستقرار، و عدم تنظيم آليات الحصول على العقّار الصناعي، و كذلك الحالة السيئة الّتي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقّار توزيعاً غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي لا زالت بوراً أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الّذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من مشكل العقّار، ففي تقرير للبنك الدولي حول التنمية في العالم حسب دراسة أعدها في الجزائر حول محيط الأعمال شملت 562 مؤسسة من 09 ولايات كبرى فإنه أشار إلى أن 38% منهم يبحثون عن قطعة أرض للإستثمار أو لتنمية إستثماراتهم القائمة و أن تلبية طلبهم لأراضي زراعية تصل مدّتها إلى 04 سنوات و 07 أشهر، بينما طلبها لأراضي صناعية يستمر لأربع سنوات و تسعة أشهر[2] .

**4/2/1/ الصعوبات التسييرية:**

يعتبر عامل التسيير مهمّاً جدّاً في ظل نظام السّوق، و نقصد بذلك النمط الّذي يقوم عليه تسيير مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة، حيث لا زال أغلب مسيريها يفتقدون إلى أبسط النظم العلمية في التسيير، و هو ما يؤثر على إمكانيات التنافسية و بالتّالي إمكانيات الإستمرار، و هذا رغم توافر العوامل الأخرى ( الماديّة، البشرية و المالية ).

[1]: تقرير البنك العالمي، مؤشرات حول التنمية في العالم 2002.
[2]: نزعي عز الدين "أفاق تنمية القطاع الخاص تحليل أثر برنامج MEDA لدعم و تنمية PME" مرجع سبق ذكره ص 201.

**5/2/1/ صعوبات إدارية (عوائق إدارية كثيرة وقلة وصعوبة الولوج للمعلومات):**

بالرغم من التغير الإيجابي في السياسات الحكومية المنتهجة إلا أن القطاع الخاص لا زال يعاني من بعض المشاكل الإدارية و العراقيل البيروقراطية من أجل تسوية مصالحهم المتعلقة بأعمالهم أو تسوية إجراءات إدارية متعلقة بالنشاط الذي يزاولونه أو هم بصدد مزاولته.

إن القطاع الخاص و الذي هو يمثل الأغلبية في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعاني من عدة مشاكل، فمثلا المدة التي يقضيها في عملية جمركة تقدر بـ 16 يوم في المتوسط وهي أكثر إذا ما قارناها بالمدة في المغرب و تونس فهي لا تتعدى 03 أيام في المغرب و 08 أيام في تونس، وكذلك نلاحظ حسب دراسة أعدت من طرف البنك العالمي مؤشرات حول التنمية في العالم 2002 و حول بيئة الأعمال في الجزائر و تنمية القطاع الخاص، أنه من أجل تثبيت خط هاتفي يتطلب الأمر أكثر من 200 يوم و من أجل إنشاء مؤسسة يتطلب 121 يوم.

**2/ دور القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

إنّ الإصلاحات الّتي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و الّتي أدّت بها إلى التغيير التدريجي بالإعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصّة و الإعتراف بالدور الّذي تلعبه في التنمية الشاملة، و قد كان لذلك دور في بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقوّة من شأنها دفع العمليّة الإقتصادية[1].

إنّ الإمضاء على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و سريان مفعوله و تسارع وتيرة الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتماً إلى إنفتاح أكبر للحدود الإقتصادية ممّا يفرض موجبات التكيّف مع المحيط الجديد لمواجهة المنافسة و حيازة مواقع في السوق المحلي و كذا الأجنبي.

[1]: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره 263.

الجدول(1-8): تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

| طبيعة المؤسسات ص و م | 2005 | | 2006 | | 2007 | | 2008 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| المؤسسات الخاصة* | 245.842 | 71.71 | 269.806 | 71.61 | 293.946 | 71.53 | 392.013 | 75.45 |
| المؤسسات العامة** | 874 | 0.25 | 739 | 0.19 | 666 | 0.16 | 626 | 0.12 |
| الصناعة التقليدية*** | 96.072 | 28.02 | 106.222 | 28.19 | 116.347 | 28.31 | 126.887 | 24.42 |
| المجموع | 342.788 | 100 | 376.767 | 100 | 410.959 | 100 | 519.526 | 100 |
| التشغيل | 1.157.856 | | 1.252.647 | | 1.355.399 | | 1.540.209 | |

المصدر: من إعداد الباحث. * –الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
** –وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار.
*** –غرف الصناعة التقليدية و الحرف.
بالاعتماد على: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: نشريات المعلومات الاقتصادية لأعوام 2005، 2006، 2007 و 2008.

و هو ما حصل فعلاً في ظل التحوّلات الإقتصادية الآنية حيث سجل القطاع تحسناً نسبياً في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سجل حتى نهاية العام 2005 إنشاء 342788 مؤسسة، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) 245842، 874 مؤسسات عمومية و 96072 صناعات تقليدية، تشغل ما يقارب 1157856 عامل بنسبة تطور 38.09% بالمقارنة مع سنة 2004، ليصل العدد الإجمالي في سنة 2008 إلى 519526 فيها 392013 مؤسسة خاصة، 626 مؤسسة عمومية و 126887 صناعات تقليدية، موفرة 1540209 منصب عمل بنسبة تطور 13.63 % مقارنة بسنة 2007.

إنّ هذه الوضعية تأتي نتيجة للتحولات النوعية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12-12- 2001 و الذي يعتبر منعرجا للقطاع.

**المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الخدمات:**

من خلال دراستنا لقطاع الخدمات سنركز على قطاعين هامين و اللذان يعتبران من مقومات التنمية الاقتصادية في الجزائر و يتمثلان في قطاعي السياحة و النقل.

**1/ السياحة:**

**1/1/ واقع السياحة في الجزائر:**

إن الجزائر تعتبر من أهم البلدان السياحية نظرا لتوفرها على تنوع طبيعي ضخم و هام جدا، و المتمثل في صحرائها الخلابة و امتداد شريطها الساحلي و المناظر الطبيعية الخلابة، إضافة إلى الآثار المتواجدة هنا و هناك، الأمر الذي يجعلها تبني سياساتها التنموية على التنمية السياحية كأحد حلول التنمية المستدامة.

الجدول رقم (1-9): تطور عائدات السياحة. **الوحدة: مليون دج**

| السنة | 1990 | 1994 | 1998 | 2000 |
|---|---|---|---|---|
| عائدات السياحة | 105 | 49.5 | 24.3 | 20.1 |
| الصادرات خارج المحروقات | 109.9 | 85.9 | 103 | 106 |
| نسبة السياحة/ الصادرات | 0.95 | 0.57 | 0.23 | 0.18 |

المصدر: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 269.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الكبير لقطاع السياحة حيث كان في سنة 1990 يمثل 95 % من العائدات خارج المحروقات، ليتراجع و يصبح يمثل 18 % من العائدات خارج المحروقات، و هذا راجع بالدرجة الأولى:

- الظروف الأمنية التي كانت تعيشها البلاد مما أدى إلى نقص الأمن و بالتالي انخفاض إقبال السياح على الجزائر؛
- السياسات المعتمدة من الطرف الدولة و التي كانت تركز بالدرجة الأولى على التصنيع و الزراعة مع إهمال للقطاعات الأخرى.

**2/1/ دور القطاع الخاص في السياحة:**

يجب على الجزائر تحديد مكانة القطاع السياحي في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة نظرا لعلاقته و تداخله مع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى، لان السياحة تتطلب تظافر الجهود في مختلف القطاعات حتى يتمكن هذا القطاع من تقديم خدمات ذات نوعية جيدة و بتكلفة أقل، نظرا للمنافسة الشديدة على المستوى الدولي من جهة، و تطور و تنوع طلبات و رغبات السياح من جهة ثانية.

إن رغبة الجزائر في تحرير هذا القطاع من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين الخواص، يجب أن تدخل في إطار إستراتيجية شاملة تشمل كل القطاعات ذات الصلة بالسياحة، كالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاهتمام أكثر بالصناعات التقليدية و ترقية التراث الثقافي و المواقع الأثرية و السياحية بمختلف أنواعها[1].

إن السياحة تعتبر من القطاعات التي يتخصص فيها القطاع الخاص، لذلك يجب اتخاذ الإجراءات و التدابير التي تساعد القطاع الخاص في القيام بدوره على أكمل وجه، و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال من خلال تسهيل و إزالة العقبات الإدارية و القانونية في هذا المجال.

إن الخوصصة و الشراكة ستسمح للقطاع من الاستفادة من تجربة التسيير للشبكات الفندقية العالمية، و بالتالي تحسين النوعية و صور القطاع على المستوى العالمي و جلب السياح و زيادة القدرة التنافسية.

**2/ النقل:**

**1/2/ النقل في الجزائر:**

جاء القانون[2] رقم 01-13 المؤرخ في 7 أوت 2001 ليحرر قطاع النقل و يصحح الاختلالات الموجودة فيه و إزالة كل القيود و العراقيل التي تحد من توسعه نظرا لأهميته و الطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمة.

إن تحرير القطاع دون دراسات معمقة أدى إلى[1]:

[1]: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره 274.
[2]: الجريدة الرسمية عدد 44 مؤرخة في 08 أوت 2001، الصفحة 4.

- سيطرة القطاع الخاص الذي أصبح المحتكر في تقديم خدمات النقل دون النوعية المطلوبة؛
- ارتفاع عدد المتعاملين رغم نقص إمكانياتهم المالية مما أدى إلى المنافسة غير المنظمة؛
- قطاع تسوده المؤسسات العائلية المصغرة.
- ظروف العمل سيئة من حيث الأجور أو شروط الأمان.
- ارتفاع حوادث المرور و تدهور نوعية الخدمة، حيث أصبح لا يعطي أي أهمية لنوعية الخدمة المقدمة للزبائن.
- انتشار ظاهرة النقل غبر الرسمي على مرأى الجميع.

**2/2/ دور القطاع الخاص في النقل:**

إن القطاع الخاص يعتبر هو المهيمن على قطاع النقل البري في الجزائر و ذلك لإفلاس معظم مؤسسات القطاع العام في التسعينات و رغم استحداث مؤسسات عمومية جديدة، إن تجربة القطاع الخاص القصيرة في هذا المجال، لا تسمح له بتعويض السلطة الإدارية، و بالتالي لم يتمكن من المحافظة على مصالح المتعاملين أو مصالح المستعملين، و التي يمكن حصرها في انعدام الأمن بالنسبة للعاملين و الزبائن على حد سواء، وارتفاع حوادث المرور، نظرا لعدم احترام القوانين ومظاهر الفوضى و التلوث و رداءة نوعية الخدمات خاصة في مجال احترام الوقت[2].

إن القطاع الخاص مهما كانت إمكانياته، لا يمكنه تغطية متطلبات المواطنين، لذا يجب على الدولة أن تكون لها مؤسسات نقل تتمتع بالاستقلالية في التسيير و تهدف إلى منع احتكار الخواص و تطبيق سياسة الدولة في أداء الخدمة العمومية و تضمن الحد الأدنى من الخدمات في حالة الإضرابات.

[1]: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره 286.
[2]: عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 288.

## الخلاصة

من خلال دراستنا لتطور و واقع القطاع الخاص في الجزائر، نجد أن هناك عدة تغيرات طرأت على التشريعات التي تخص القطاع الخاص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث بدأت الدولة الجزائرية تدريجيا بفتح المجال أمام القطاع الخاص حسب التفاعلات و المتطلبات الاقتصادية، إلا أن الانفتاح الكبير عرف منذ اتفاقيات صندوق النقد الدولي في التسعينات و التوصيات المقدمة من طرف هذا الأخير، حيث لجأت الدولة الجزائرية إلى عملية الخوصصة لشركات القطاع العام، و تعززت من سنة 2000 إلى يومنا هذا عمليات فتح السوق أمام القطاع الخاص في كل المجالات و خاصة الإنتاجية منها، إلا أننا نسجل بعض القيود المفروضة من طرف الدولة على الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى نقص هذه الاستثمارات، و لكن رغم فتح المجال أمام القطاع الخاص إلا أن مشاركته في التنمية مازالت محدودة و غير كبيرة.

**تمهيد**

إن الفلاحة تعتبر من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول نظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع الذي يوفر أحد متطلبات العيش للإنسان و هو الغذاء، و هذا القطاع يعتبر أهم قطاع في الجزائر نظرا للإمكانيات الفلاحية التي تتوفر عليها هذه الأخيرة من حيث المساحة و تنوع المناخ الذي يسمح بتنوع المحاصيل بالإضافة إلى المياه و المياه الجوفية خاصة، دون أن ننسى الإمكانيات البشرية، الأمر الذي إذا استغل أحسن استغلال يجعل الجزائر تحقق اكتفاءها الذاتي و حتى تصدير الفائض من المنتجات، إلا أن الاهتمام بقطاع المحروقات و إهمال القطاعات الأخرى جعل الأمر صعب المنال.

## المبحث الأول: القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي

### المطلب الأول: أهمية التنمية الفلاحية

#### 1/ مفاهيم أساسية: مفهومها، شروطها و أهدافها.

#### 1/1/ مفهوم التنمية الفلاحية:

في بداية يجب علينا معرفة تعريف الفلاحة و الاقتصاد الفلاحي، حيث يعرف "الداهري" في كتابه "الاقتصاد الزراعي" الزراعة على أنها: "العناية بزراعة الأرض"، أما المعنى الذي نقصده هنا فالفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، و اقتناء الحيوانات الزراعية لانتاج الحليب و الصوف و اللحوم و الجلود، و تربية الدواجن و النحل و دود القز و غيرها، و كذلك تشمل الفلاحة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم و فن و مهنة و مهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية، و أنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش"[1].

إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية، و خاصة أن النشاط الزراعي له دور فعالا في مراحل التنمية المختلفة في كثير من بلدان العالم المتقدم، و ترتكز التنمية الفلاحية على إعادة التوازن بين إمكانيات المجتمع و الموارد البشرية و معالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي أو تؤخره، كما تهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع[2].

يمكن تعريف التنمية الفلاحية المستدامة على أنها: "مجموعة الإجراءات و السياسات التي تقدم لتغيير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، و تحقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية،

[1] : عبد الوهاب مطر الداهري "أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي" مطبعة العالي بغداد العراق الطبعة الأولى 1969 ص 37.

[2] : خلف بن سليمان بن صالح النمري "الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي" مؤسسة شباب الجامعة مصر ص 10.

بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دو الإضرار بالبيئة"[1].

**2/1/ أهداف التنمية الفلاحية:**

إن زيادة النمو الفلاحي باستمرار يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في حقل الفلاحة وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الفلاحة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض وهذا ما يعرف بالتنمية الفلاحية و التي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة ، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية الفلاحية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الفلاحية[2]، و التي تأتي فيما يلي[3]:

- **الأهداف الاقتصادية:**

1- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيا بدور أكثر فاعلية في التنمية الفلاحية.
2- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي.
3- تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.
4- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي.
5- زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المساندة.
6- عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات وداخل القطاع الفلاحي.
7- زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج.

[1] : بهجت محمد أبو النصر "دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية" ورقة بحثية في المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة و البيئة في الوطن العربي عمان الأردن 14-2003/10/16 ص 307.

[2] : الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية" مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2007 ص 5.

[3] : عوني طعيمة "الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة" ورقة بحثية في المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة و البيئة في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأردن 16/14 أكتوبر 2003 ص ص 71 72.

8- تحسين تنافسية المنتجات سعرياً ونوعياً لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية.

9- زيادة الإنتاج الفلاحي و رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

10- رفع درجة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي.

11- تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وباقي قطاعات الاقتصاد سيما في مجال التصنيع الفلاحي.

12- موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق.

13- استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين ولفئات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الفلاحي.

- **الأهداف الاجتماعية:**

1- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن.

2- زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية.

3- تأهيل الفلاحين والعاملين في الفلاحة فنياً واجتماعياً لتطوير استعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

4- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكان الريف.

- **الأهداف البيئية:**

1- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.

2- المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية.

3- تحسين إمكانية وقدرات قطاع الفلاحة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

**3/1/ شروط التنمية الفلاحية:**

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الزراعي على مستوى الاقتصاد الوطني هو توفير الغذاء للسكان وضمان أدنى حد من الأمن الغذائي للبلد. هذا الهدف يمكن أن يتحقق، لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعالم الخارجي. وفي ظل هذا التصور بهذه الفكرة، تتواصل الدراسات و البحوث من طرف الباحثين المختصين في الميدان الفلاحي، من أجل إيجاد حل أمثل لتنمية القطاع الفلاحي، ولا يتأتى هذا إلا بتنميته وحتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية[1]:

أ/ **المرحلة الأولية:** في هذه المرحلة تنصب مجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية، أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف، وهذا من الري وحفر الآبار، بناء السدود وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة، وكذلك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان، وهذا ما نجده في الصين و باكستان.

**ب/ مرحلة الانطلاق:** عندما يتحقق الاستثمار العام في الري، الهياكل القاعدية و البحث، ويشعر الفلاحون بارتفاع مداخلهم، فإن الأفراد أي القطاع الخاص يهتم بالزراعة، و بالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار و بيع الآلات الفلاحية وإيجارها، وتشير إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع، إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية و البشرية من خلال الاستثمار في مجال الري و البحث العلمي، الهياكل القاعدية من أجل تحسين الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل، وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الفلاحية عن طريق السوق. ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات وتكون سانحة، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الفلاحي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني.

**ج/ مرحلة التكامل القطاعي:** نجد في هذه المرحلة التكامل و التنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل

[1] : رشيد مراد "محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الروبية 1980-1997" رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1998 ص/ص 34/32.

للمداخل، و تعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحـدات الإنتـاج الصناعي للخواص، فبفضل إدماج التكنولوجية و استعمالها حققت الدول المتقدمة مثـل دول أمريكا وأوربا مرحلة مزدهرة إذن هذا الانتقال من الزراعة الأولية إلى الزراعـة المعاصرة لا يمكن أو ليس من السهل تخطّيه من طرف أي بلد في العالم وخاصة مـن طرف دول العالم الثالث بدون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الفلاحي.

**2/ المتطلبات الأساسية للتنمية الفلاحية:**

إن تطوير القطاع الفلاحي أو بالأحرى التنمية الفلاحية تتطلـب مجموعـة مـن العوامل و لمتطلبات و التي نلخصها فيما يلي[1]:

- يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل فـي هذا المجال و تكوين الفلاحين و الإطارات و استخدام الوسـائل الحـديث فـي القطاع، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات.
- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض من شـأنها تحقيـق ميزتين، الأولى: من خلال توفير المعلومات الضرورية للبنـوك و تعاونيـات القرض عن ظروف الفلاحين و إمكانياتهم و التي تعتبر كضمان للقروض إلـى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين، و الثانية: توفير للقطاع الفلاحـي مصادر للحصول على القروض.
- ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين مـن تـسويق فـائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقـل و التـسويق و التخزين و بالتالي رفع الإنتاجية الفلاحية.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية و ذلك من اجل خلق تـوازن فـي القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من أدوار مهمة.
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي و توجيهه لتحريـك عجلة الاستثمار في المجال الفلاحي.

[1] : باشي أحمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح" مجلة الباحث عدد 2 ورقلة الجزائر2003 ص 109.

- العمل على توفير الهياكل القاعدية لتحريك عجلة التنمية خاصة ما يتعلق بالنقل و المواصلات.

**3/ دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية:**

إن الفلاحة تلعب دورا مهما و كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، لأنه في الدول الفقيرة السكان يحصلون على أرزاقهم من الأرض، و حتى صناع القرار في هذه الدول يجب عليهم تشجيع الفلاحين و مساندتهم لتحسين معيشة السكان حتى يتسنى للفلاحين توفير ما يكفي من الغذاء للمجتمعين الريفي و الحضري معا، إذ يجب على كل الدول النامية توفير المنتجات الفلاحية المستهلكة من طرف سكانها دون اللجوء إلى الاستيراد[1].

و تستطيع الفلاحة أن تلعب دورا مهما في توفير رؤوس الأموال لعملية النمو الاقتصادي، و هناك من يرى بأن الفلاحة هي العامل الأهم و يمكن القول الوحيد كمصدر لرؤوس الأموال في المراحل الأولى من التنمية و لكن فرضيتهم مبنية على دور الفلاحة[2].

و قد كان في الماضي ينظر إلى هذا الدور بشكل مبسط و غير صحيح يتمثل في تحويل قوة العمل الزائدة و رأس المال إلى الصناعة و التي كان ينظر إليها على أنها المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية، و هذه النظرة كانت تدعمها ملاحظة أن العملية الإنتاجية الفلاحية لا تتأثر بترك العمال للعمل، بالإضافة إلى أن المنتجات الفلاحية في المراحل الأولى من عملية التنمية كانت الوحيدة التي يمكن أن تصدر لجلب العملة الأجنبية الضرورية للاستثمار في قطاع الصناعة[3].

---

[1] : Dwight H. Perkins et autres « Economie du développement » Groupe De Boeck 3 édition Belgique 2008 p 701.

[2] : Dwight H. Perkins et autres « Economie du développement » op cité p 702.

[3] : كارلو كافيرو "السياسات الزراعية في الدول النامية" المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق سوريا، 2003 ص3.

**المطلب الثاني: التنمية الفلاحية في مواجهة الفقر:**

**1/ دور القطاع الفلاحي:**

لقد أظهرت ملاحظات تجريبية قوية في السنوات الأخيرة أن النمو الفلاحي لا يعتبر فقط سلاحا فعالا ضد الفقر، و لكنه يستطيع أيضا القضاء على الفقر الحضري أفضل من النمو الصناعي، حيث أن مجموعة من الباحثين قاموا بجمع و دراسة مجموعة ثرية من البيانات حول الدخول الريفية و الحضرية، و نذكر من هذه الدراسات:

نجد « Martin Ravallion » و « Gaurav Datt » اللذان استخلصا نتائج جيدة و واضحة من خلال تحليلهم لبيانات 33 تحقيق حول الأسر الهندية بين 1951 و 1991: فقراء المدينة أو الريف يستفيدون من نمو القطاع الفلاحي، أما بالنسبة لتأثير النمو الحضري على توزيع الدخل في المدن أعطى ثماره فقط بالنسبة لفقراء المدينة و لا يوجد أي تأثير على فقراء الريف، و منه فان نمو القطاع الفلاحي له أثار ايجابية مخفضة للفقر في الريف و المدينة معا[1].

باختيار بيانات حديثة « Houck » في (1986) أثبت بأن النمو الفلاحي له تأثير واضح على زيادة دخول الدول النامية مقارنة بالقطاعات غير الفلاحية، حيث اكتشف بأن زيادة 10% في الإنتاجية الفلاحية قابلتها زيادة بـ 9% إلى 10.2% في PIB لكل فرد، و زيادة 10% في الإنتاجية الصناعية قابلتها زيادة بـ 1.5% إلى 2.6% في PIB لكل فرد[2].

و التحليل التجريبي لمجموعة من الدول قام بها « Hwa » (1988) اكتشف من خلالها أن النمو الفلاحي يساهم في النمو الاقتصادي بشكل أفضل من الصادرات[3].

و بالتالي فان النمو الفلاحي يساهم نسبيا أكثر في التنمية الاقتصادية من النمو الصناعي، لأن الآثار المضاعفة للنمو الفلاحي على الاقتصاد الوطني أكثر أهمية، و

[1] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome Italie 2005 p p 9 10.
[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 9.
[3] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences »op cité p 10.

معظم الدراسات أثبتت أن الفلاحة هي القطاع الأكثر فاعلية لتخفيض الفقر الريفي و الحضري، إلا أن الفقراء لا يستفيدون من النمو الفلاحي إلا بدرجات أقل في الاقتصاديات التي بها توزيع غير عادل للدخول[1].

**2/ دور الدولة:**

و في هذا الصدد قال « Trabold » "إن مكافحة الفقر يلزم الدولة القيام بدورها في تعميم البنية الأساسية الحديثة للفلاحة، المتمثلة في نظم الري حتى لا تكون حكرا على كبار الفلاحين"، و حسب الاقتصادي « Linbek » فان دور الدولة يتمثل في التدخل لتصحيح الخلل في سوق العمل الفلاحي في بلدان العام الثالث، و هذا لعدم وجود نقابات فعالة للعمال الفلاحين أو تعاقدات أو تأمينات اجتماعية أو حد أدنى للأجور أو إجازات مدفوعة، و يعتبر « Basle » أن مكافحة الفقر هو جزء لا يتجزأ من منظومة الحياة البيئية و عليه فهو يطالب بفرض ضريبة على الفئات الاجتماعية الريفية، التي يتجاوز متوسط دخلها الفردي المتوسط العام للدخل في المناطق الريفية على أن توظف من جديد لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء[2].

## المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر

### المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي من 1999/1962

**1/ الإصلاح الزراعي 1963: التسير الذاتي و تهميش القطاع الخاص:**

[1] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 14.

[2] : قرين بوزيد "دراسة حول الفلاحة الجزائرية" مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2001 ص 16.

عشية الاستقلال عرفت الأراضي نزاعا حادا بين الملاك الكبار للأراضي و الطبقة الحاكمة التي أرادت زيادة ملكية الدولة لأراضيها، فظهرت النصوص التي سميت بـ "مراسيم مارس 1963" لتعالج هذه الوضعية و تحدد كيفية عمل و هياكل التسيير الذاتي[1]:

- مرسوم[2] رقم 63-88 الممضي في 1963/03/18 يحدد حقوق الملكية الشاغرة، حيث لا يملكها أي شخص.
- مرسوم[3] رقم 63-90 الممضي في 1963/03/18 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)[4].
- مرسوم[5] رقم 63-98 الممضي في 1963/03/28 جاء ليحدد كيفية توزيع دخل قطاع التسيير الذاتي.

قطاع خاص تقليدي: و يتمثل في الأراضي و المزارع التي كانت لا تستعمل تقنيات حديث في الإنتاج، و كان استغلال الأراضي غير دائم و موجه خاصة للاستهلاك الذاتي، حيث كانت مساحة الأراضي لا تتعدى 5 هكتارات[6].

قطاع خاص حديث: يتكون من المستثمرات الكبيرة أكبر من 100 هكتار، و يتمثل في الأراضي الأكثر خصوبة، و كان يتكون من حوالي 2000 وحدة[7].

و يتكون هيكل التسيير الذاتي من[8]:

الجمعية العامة للعمال: و التي تتكون من مجموع العمال الدائمين، حيث تقوم بانتخاب:

مجلس العمال: و ذلك إذا كان القطاع يضم أكثر من ثلاثين عامل دائم، و ينتخب:

---

[1] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" Cahiers Options Méditerranéennes, vol 36 CIHEAM 19 p 287.

[2] : الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 22 مارس 1963، الصفحة 282.

[3] : الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 22 مارس 1963، الصفحة 285.

[4] : الهاشمي الطيب مرجع سبق ذكره ص 44.

[5] : الجريدة الرسمية عدد 17 مؤرخة في 29 مارس 1963، الصفحة 300.

[6] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 287.

[7] : Chérif Mesbah « Historique et place de la vulgarisation en Algérie » Cahiers Options Méditerranéennes vol 2 CIHEAM, p 31

[8] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 286.

لجنة التسيير: و تتكون من 3 إلى 11 عضو، تتمثل مهامها في وضع برامج التنمية الزراعية، بالإضافة إلى البرنامج السنوي للنتاج و التسويق، و تقوم بانتخاب:

الرئيس: هو ممثل جميع العمال و يترأس الهياكل السابقة.

المدير: هو ممثل الدولة، و له الحق في الطعن في كل قرار لا يتطابق و مبادئ التسيير الذاتي[1].

**2/ الإصلاح الزراعي 1971: الثورة الزراعية أو تعزيز القطاع العام**

لقد جاءت هذه الإصلاحات في فترة مهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات و إطلاق المخطط الرباعي الأول 1973/1970، و كان عملية التخطيط مبنية على الريع البترولي[2]، حيث جاء الأمر[3] رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 المتضمن للثورة الزراعية، و قد تضمن هذا الأمر 280 مادة جاءت لتحديد هذا الأمر و توضيحه، و قد قامت الثورة الزراعية على مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، و أهم نقاطها ما يلي[4]:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار و نوعية التملك.
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه و توزيعه... الخ.
- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات.
- تنظيم العمل الفلاحي بتجديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها.

و قد مرت هذه المرحلة بثلاثة مراحل[5]:

- المرحلة الأولى بدأت 1972/01/01، بدأت باستحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية و تشكل من الأراضي المسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها، و كانت الأراضي المسترجعة تقدر بحوالي 1.446.390 هكتار، منها 617.867

[1] : الهاشمي الطيب "المحطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية" مرجع سبق ذكره ص 44.
[2] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 287.
[3] : الجريدة الرسمية عدد 97 مؤرخة في 30 نوفمبر 1971، الصفحة 1642.
[4] : الهاشمي الطيب " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية" مرجع سبق ذكره ص 53.
[5] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 288.

هكتار وزعت في السنة الأولى، مما سمح بخلق 3.434 مستثمرة استفاد منها 43.784 شخص، و هذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة.

- انطلقت المرحلة الثانية في 17 جوان 1973، و كان هدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين و الحد من الملكيات العقارية الكبيرة، و كذلك هذه الأراضي المسترجعة ذهبت إلى (FNRA)، و قد أحصي 50.051 مالك منهم: 34.056 غائبين و 15.995 ملاك كبار، إلا أن هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة تمثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم، مما حد من هذه العملية، حيث شملت 26.454 مالك بمساحة قدرت بـ 479.904.
- المرحلة الثالثة جاءت للاهتمام بتهيئة السهوب و الحد من الماشية في هذه المناطق، إلا إن هذه المرحلة لم تنطلق فعليا، و عرفت مقاومة شديدة خاصة من المربين الكبار.

**3/ الإصلاح الزراعي 1981: إعادة الهيكلة**

لقد تميزت هذه المرحلة بقصر مدتها، و قد اهتمت أكثر بالتسيير الذاتي، و كانت عملية إعادة الهيكلة تستهدف الأهداف[1] المذكورة في المرسوم الرئاسي رقم 14 لـ 17 مارس 1981:

1- تطهير و منح الاستقلالية في التسيير للمستثمرات الفلاحية المنتمية لقطاع التسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين.

2- توحيد هذه المستثمرات.

3- تنمية موارد القطاع العام الفلاحية.

4- تهيئة الوسط الريفي للقطاع الاشتراكي.

تم تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين هما[2]:

---

[1] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 289.

[2] : الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية" مصدر سبق ذكره ص 59.

المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية للمزارع و التعاونيات وتحديد إمكانياتها، و وضع الهياكل و الكيفيات و القرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 و أصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلة التحكم في التسيير و توجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، والذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط وهي[1]:

1- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و 100 هكتار.

2- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و 250 هكتار.

3- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمساحة تتراوح بين 150 و 200 هكتار.

4- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و 1500 هكتار.

**4/ الإصلاح الزراعي 1987: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي**

يعتبر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87-19[2] المؤرخ في 1987/12/08 أهم إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية، فمن خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات المنتجين وتحديد كيفيات الاستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجات الغذائية واحتياجات الاقتصاد الوطني، و جاء ضمن إصلاح شامل للقطاع الاقتصادي.

و قد ركز هذا الإصلاح على ثلاثة محاور رئيسية:

- إعادة صياغة و تقوية حقوق و واجبات المنتجين.

[1] : زبيري رابح "الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر و آثارها على تطوره" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 1996 ص 26.

[2] : الجريدة الرسمية عدد 50 مؤرخة في 09 ديسمبر 1987، الصفحة 1918.

- إعادة النظر في حجم المستثمرات و تعاونيات العمال بهدف تسهيل عملية التسيير.
- إعادة تنظيم البيئة الفلاحية من أجل إزالة بعض معوقات و تحسين الأداء في المجال الفلاحي.

و يهدف قانون 87-19 إلي ما يلي[1]:

- رفع الضغط علي خزينة الدولة كنتيجة لخسائر القطاع الإشتراكي.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- إدخال لامركزية أكثر و استقلالية في تسيير المستثمرات الفلاحية و تمويلها.
- إقامة صلة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج.

و قد ركزت عملية إعادة التنظيم على نظام المستثمرات الجماعية في أشكال تنظيم العمل و التسيير، حيث خلقت مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) تتكون من ثلاثة منتجين فلاحيين أو أكثر[2]، و مستثمرات فلاحية فردية (EAI) في حالة ما لم تسمح الشروط المذكورة في المادة 10 لتكوين مستثمرة فلاحية جماعية[3].

و قد جرب هذا الإصلاح في بداية الأمر على مزارع القطاع الاشتراكي (D.A.S) التي كانت تعاني من عجز، و لكنها سرعان ما مس معظم المزارع الاشتراكية، تعاونيات قدماء المجاهدين و تعاونيات الثورة الزراعية[4].

و قد نتجت عن المزارع الاشتراكية بموجب هذا الإصلاح 24 ألف مستثمرة جماعية بمتوسط مساحة بلغ 85 هكتار للمزرعة و 267 هكتار للرعي و عدد أفراد بلغ 7 فلاحين، أما المستثمرات الفردية فوصل عددها 3 ألاف بمتوسط مساحة 9 هكتار للمزرعة و 18 هكتار للرعي[5].

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50، مؤرخة في 09 ديسمبر 1987 ص 1919.
[2] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 مرجع سبق ذكره ص 1921.
[3] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 مرجع سبق ذكره ص 1920.
[4] : Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" op cité p 290.
[5] : عز الدين بن تركي "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية" أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 2007 ص 222.

**5/ الإصلاحات الموصوفة من طرف صندوق النقد الدولي:**

في ضوء الوضع الاقتصادي الذي أصبحت فيه الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية حتمت عليها اللجوء إلى مؤسسة بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية التي لــم تبخل على الجزائر بتوجهاتها خاصة في مجال الخوصصة وتحرير الأسعار، و من بين هذه الإصلاحات نذكر ما يلي:

**1/5/ إصلاحـــــات قانون 1990 (التوجيه العقاري):**

جاءت إصلاحات 1990 بواسطة القانون 90-25[1] المؤرخ فـــي 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري، وكان من أهم ما جاء به هذا القرار هو إعـــادة الأراضـــي المؤممة في إطار الأمر 71-73 المتضمن الثورة لزراعية إلى ملاكها الأصليين بشرط أن تكون[2]:

- قد أممت وليس تنازل عنها أصحابها، و أن تحافظ على طابعها الفلاحـــي و ألاّ يكون ملاكها الأصليين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب ســلوكياتهم، و ألاّ يكونوا قد تحصلوا على تلك الأراضي عن طريق صفقات تمت خلال أو بعد حرب التحرير مع المعمّرين.
- ألاّ يكون المالك قد استفاد وفقا للقانون 87-19، و أن يتعهد أيــضا باســتغلال الأرض.
- أن يكون المستغل تحت أي صفة من جنسية جزائرية، و أن تكون إعادة الأرض لا توجب التعويض و لا أي تكاليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الأصلي.
- الاستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قــصد الحفــاظ علـــى ضرورة نجاحها و تفاديا لتجزئة الأراضي.
- البيع بكون فوريا أو بالأقساط على مدة لا تتعدى 10 سنوات و لا يــتم تقــسيم المستثمرة إلا بعد استكمال شروط البيع بينما الإيجار يكون علـــى مـــدة أدنـــى

[1] : الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 18 نوفمبر 1990، الصفحة 1560.
[2] : الجريدة الرسمية عدد 49 مرجع سبق ذكره ص 1567.

تساوي 30 سنة قابلة للتجديد، و تحدد أثمان البيع و الإيجار حسب وضع المستفيد و وضعية الأراضي و مكان تواجدها و الحالة العامة لسوق العقار الفلاحي.

**2/5/ برنامج التعديل الهيكلي في مجال الفلاحة:**

من بين البرامج الموصوفة للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع أساسي في الجزائر الهدف منها تنميته، و الجدول التالي يوضح الإصلاحات وفق التسلسل الزمني:

جدول رقم (2-1): الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

| الفترة | الإجراءات |
|---|---|
| 1995 | • الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال و يخفف عبئ الضريبة. |
| 1995 | • إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفضيل إنشاء الضمان. |
| 1995 | • وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي و قيمتها. |
| 1996 | • الحد من دعم أسعار الحبوب. |
| 1997 | • تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية. |

المصدر: مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره ص 156.

و نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى ما يلي[1]:

1- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي، في هذا المجال عملت الدولة على:

أ- القيام بعمليات التطهير للنزاعات الفلاحية.

ب- تثمين أراضي المراعي و المحافظة عليها، بالإضافة إلى تثمين و توسيع الأملاك العقارية.

---

[1] : مداني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" مصدر سبق ذكره ص/ص 157/156.

ت- تشجيع استغلال الأرضي الفلاحية التابعة للخواص.

2- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية، و ذلك من خلال:

أ- التخفيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمد على تساقط الأمطار.

ب- تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطويره.

ت- حماية مداخيل الفلاحين.

ث- تحسين الخدمات الفلاحية.

3- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

**المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي من 2008/2000**

**1/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية:**

**1/1/ إستراتيجية برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية[1] إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية (التربة و الماء)، و الوسائل الأخرى (المادية و البشرية...إلخ) بهدف تحقيق تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[2]، و تتمحور إستراتيجية المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعّال للقطاع الزراعي يرتكز على التدابير التالية[3]:

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة.

2- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة و المياه) و الوسائل الأخرى (المالية و البشرية).

---

[1] : كملاحظة عند انطلاقه كان يسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ليصبح في 2002 يسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.
[2] : مولاي حسين "مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي" مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2007 ص 41.
[3] : الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية" مرجع سبق ذكره ص 93.

3- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة و تنويعه سعيا إلى تحقيق الأمـــن الغذائي.

4- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجاقة و الــشبه جاقــة و تلــك المهدّدة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا) بتحويلها لــصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم وتربية المواشـــي وأنــشطة أخــرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.

5- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوّع المناخ.

6- رفع الصادرات من المواد الفلاحية، وكذلك ترقيــة التــشغيل وفــق القــدرات المتوفرة وتثمينها.

7- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خــلال عمليــة استــصلاح الأراضــي الفلاحية و ترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.

8- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية، وتهيئــة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

**2/1/ تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية:**

إن الجدول التالي يوضح أهم مؤشرات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية:

الجدول رقم (2-2): مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية:

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تأثير PNDAR على الاقتصاد الكلي | | | | | | |
| معدل نمو الإنتاج الفلاحي % | 18.70 | 0.01 | 29 | 6.41 | 2.02 | 4.71 |
| معدل نمو القيمة المضافة % | 13.38 | -1.30 | 17 | 3.10 | 2.44 | 4.48 |
| القيمة المضافة للفلاحة (مليار دينار) | 411 | 475 | 496 | 511 | 524.2 | 547.7 |
| حصة القيمة المضافة من PIB % | 9.7 | 9.3 | 9.7 | 8.4 | 6.97 | 6.6 |
| القيمة المضافة للفلاحة/القيمة المضافة الكلية % | 11.81 | 11.39 | 11.72 | 10.18 | 7.83 | 7.7 |
| عدد مناصب العمل المستحدثة | 171000 | 163499 | 179291 | 166203 | 132428 | 104323 |
| آفاق PNDAR | | | | | | |
| عدد المستثمرات المتراكمة | 147500 | 181019 | 250428 | 307720 | 348239 | 386821 |
| تطور الموارد الجديدة | | | | | | |
| المساحة المستصلحة | 29286 | 8268 | 9167 | 79163 | 61043 | 40476 |
| المساحة المزروعة | 84295 | 95273 | 89762 | 86159 | 74650 | 31074 |
| المساحة المسقية | 527400 | 610000 | 625000 | 793000 | 825206 | 835197 |
| تطور الهياكل القاعدية و الخدمات | | | | | | |
| عدد مؤسسات القطاع المتراكمة | 2226 | 5192 | 14767 | 20855 | 22113 | 22216 |
| شبكة الطرقات km | 2347 | 2304 | 5001 | 6624 | 7195 | 8450 |
| إنارة المناطق الريفية km | 615 | 803 | 1143 | 1254 | 1445 | 1725 |
| حماية الموارد | | | | | | |
| المساحات المحمية ha | 2554800 | 2528952 | 2655476 | 2546214 | 2642791 | 2792645 |
| الزراعة الغابية ha/an | 11412 | 8138 | 13546 | 14285 | 23738 | 32000 |
| الزراعة الرعوية ha/an | 25645 | 38840 | 34178 | 29526 | 33984 | 29334 |

المصدر: Rapport sur la situation du secteur agricole Ministère de l'Agriculture et Développement Rural 2006 p 5.

من خلال الجدول (2-2) نلاحظ ما يلي:

1/ حصة القيمة المضافة في PIB عرفت انخفاضا من 9.7% سنة 2001 إلى 9.3% سنة 2002، ثم ارتفعت إلى 9.7% سنة 2003، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى 6.6% في 2006.

2/ و بالنسبة لمناصب العمل المستحدثة فتم استحداث 173000 منصب سنة 2001 ثم انخفض سنة 2002 إلى 163499 ليرتفع من جديد إلى 179291 في 2003 لينخفض حتى 104323 سنة 2006.

3/ كان عدد المستثمرات 147500 مستثمرة في 2001، ليزداد بـ 33519 في 2002 ثم بـ 69409 في 2003 و كانت الزيادة من 2004 إلى 2006 بـ 57292، 40519 و 38582 على التوالي.

4/ أما بالنسبة للمساحة المستصلحة فقد كانت أكبر مساحة مستصلحة سنة 2004 بـ 79163 هكتار و أصغر مساحة سنة 2002 قدرت بـ 8268 هكتار، ليبلغ مجموع المساحة المستصلحة 227403 هكتار.

5/ و من خلال ملاحظة المساحة المزروعة نلاحظ تم زراعة مساحة إضافية تقدر بـ 461213 هكتار.

6/ و بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالقطاع فنجد أنها كانت في 2001 حوالي 2226 مؤسسة، لتصبح في 2006 22216 مؤسسة.

**2/ برنامج التجديد الريفي و الفلاحي:**

**1/2/ برنامج التجديد الريفي:**

لقد تعهدت الجزائر سياسة التجديد الريفي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة بإشراك المجتمع الريفي ككل في هذه العملية، و تقوم هذه السياسة على الحوكمة المحلية، التنمية المستدامة، المساواة في توزيع الخدمات الأساسية، اللامركزية و تعزيز التضامن الاجتماعي، و تركز هذه السياسة على المحاور التالية:

- تحسين شروط المعيشة لسكان الأرياف؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الأرياف: تحسين الدخول؛
- حماية و إنعاش الموارد الطبيعية و التراث الريفي: المادي و غير المادي؛
- تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية.

**2/2/ برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي:**

و في أوت 2008 تم إضافة سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي إلى سياسة التجديد الريفي من كرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من خلال قانون توجيهي فلاحي، لتصبح تسمى بسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي و ارتكز على المحاور التالية:

- إنشاء بيئة مشجعة لتطوير الاستثمار في الإنتاج الفلاحي،
- 10 برامج لتكثيف الإنتاج؛
- نظام ضبط للإنتاج الفلاحي ذو الاستهلاك الواسع.

**3/2/ أهداف برنامج التجديد الريفي و الفلاحي:**

إن برنامج تجديد الاقتصاد الريفي و الفلاحي جاء ليحقق عدة أهداف و لعل أهم هدف تنمية القطاع الفلاحي الجزائري بكيفية تجعله أحد مقومات الاقتصاد الوطني و تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

- حل مشكل العقار الفلاحي؛
- خلق قطب فلاحي متكامل؛
- تطوير تقنيات اقتصاد المياه؛
- ترقية القروض؛
- تقوية خدمات الرقابة و الحماية: البيطرة، الصحة النباتية و مكافحة حرائق الغابات؛
- حركية التكوين، المعلومة، الاتصال، الإرشاد، البحث و التحليل؛
- تحديث الإدارة.

و في ما يلي مصفوفة برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي:

الشكل (2-1): مصفوفة برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي.

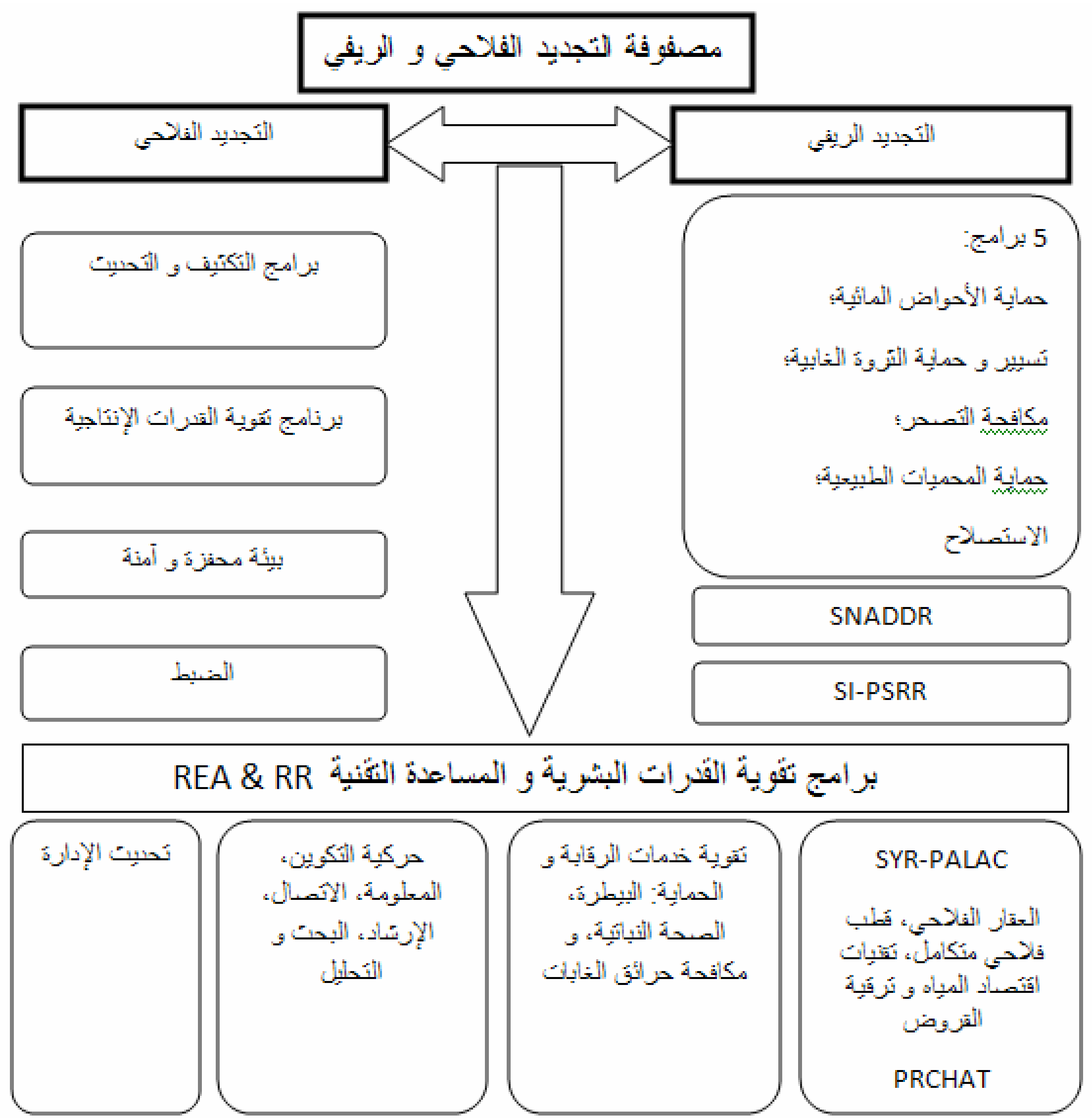


المصدر: Présentation de la politique du renouveau agricole et rural en Algérie Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural , Paris, 17-19 décembre 2009 (séminaire IPEMED-CIHEAM).

## المطلب الثالث: أهم أسباب عرقلة النمو الفلاحي:

لقد عانى القطاع الفلاحي في الجزائر من جملة من المشاكل التي أعاقت تطوره ، هذه المشاكل يمكن حصرها في العناصر التالية[1]:

1- أن القطاع الفلاحي في الجزائر لم يحض بالاهتمام الكافي في إستراتيجية التنمية، خاصة في مرحلة التخطيط المركزي وما تبعها من سلبية الإجراءات وعدم فعاليتها إلى جانب غياب الوسائل التحفيزية وعدم الاهتمام بعنصر العمل الفلاحي والاستخدام غير الكافي وغير الفعال فيما يخص منح الموارد المالية ، إلى جانب تقلص المساحات القابلة للزراعة وعدم فعالية نظم استغلالها خاصة الأراضي التابعة للدولة والتي أصبحت غير منسجمة مع نمو الاستثمار المنتج مما يمكن أن يعرضها إلى منطق اقتصاد المناجم (أي استهلاك رأس المال)، فرغم توفر القطاع الفلاحي على موارد من المساحات القابلة للزراعة فإنها معرّضة لمخاطر التدهور المستمر نتيجة للعوامل التالية:

أ- تقلّص المساحات الصالحة للزراعة وتقلص خصوبتها وقلة الإمكانيات المالية للري، وتدهور نوعيته

ب- مخاطر مرتبطة بانجراف التربة وضياع العوامل المسمدة والموارد المالية وتلوث التربة والمياه نتيجة لعوامل صناعية ساهمت في تلوث المحيط.

ج- التصنيع والتعمير على حساب المساحات إلى جانب الحرائق الغابية مما أدى إلى تقلّص القدرات الرعوية التي أصبحت لا تتعدى 25% مما كانت عليه عام 1970، مما يتطلب العمل على استغلال الطاقات الكامنة للقطاع الفلاحي وذلك بإيجاد سياسة فلاحية من شأنها وضع حد للعوائق المرتبطة بالوضعية القانونية للأراضي الفلاحية وكذا المرتبطة بالقروض الفلاحية وعناصر الإنتاج وكذا تلك المتعلقة بفعالية تأطير المنتجين ضمن هيئات تهتم بالبحث والإرشاد الفلاحي وتوفير تنظيم فعال لأصحاب المهنة وزيادة المساحات المسقية منها.

[1] : الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" مرجع سبق ذكره ص 87.

1- ضعف التحكم في عملية الإنتاج وتأخر القطاع فيما يخص عملية تجديد رأس المال.

2- غياب مخطط تنموي خاص بالقطاع الفلاحي .

3- الفرق بين حجم الجهاز الإنتاجي و الأهداف المبرمجة.

4- غياب التحكم التكنولوجي، والنقص الكبير في الكفاءات المهنية و اليد العامية في الميدان.

6- عدم إيجاد إطار قانوني لتسوية المنازعات العقارية وذلك بوضع خطة لمنح الأراضي غير الموزعة، إلى جانب اعتماد صيغ قانونية لبيع أو أيجار الأراضي التابعة للدولة يوفر للفلاحين حق الانتفاع الدائم بها.

**الخلاصة**

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة محطات تاريخية هامة بدءا من قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة مرورا بإصلاحات صندوق النقد الدولي ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية وصولا إلى التجديد الريفي و الفلاحي و كل هذه الإصلاحات و السياسات كانت تصب في إطار تطوير الفلاحة الجزائرية حتى تساعد في نمو الاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية الغذائية التي تترجمها فاتورة المواد الغذائية المستوردة كل سنة، إلا أن هذه السياسات و البرامج لم تكن في مستوى تطلعات القائمين عليها خاصة تلك التي كانت قبل سنة 2000، و التي لم تكن واضحة المعالم و لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

**تمهيد**

إن السياسات و البرامج الفلاحية تمثل مجموعة الأهداف المراد تحقيقها من خلال ترجمتها إلى مبادئ و العمل عليها، و تسهر الدولة على تطبيق تلك البرامج مع متابعتها و السهر على تطبيقها لمعرفة مدى نجاحها، و كذلك لمعرفة أخطاء السياسات و البرامج السابقة و عدم تكرارها، و لقد قامت الدولة الجزائرية بعدة سياسات و برامج قصد النهوض بالفلاحة الجزائرية و هذا ما سنراه في هذا الفصل و لكن قبل ذلك سنتعرض لمفاهيم السياسات الفلاحية و أدواتها و سائل ديمومتها ثم ننتقل إلى أنواع السياسات الفلاحية المهمة.

## المبحث الأول: إستراتيجية السياسات الفلاحية.

### المطلب الأول: مفهوم و أدوات السياسات الفلاحية.

**1/ مفهوم السياسات الفلاحية:**

إن السياسات الفلاحية تختلف من دولة إلى أخرى الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي لتلك الدولة، و يصعب تحديد مفهوم السياسة الفلاحية من حيث احتوائها على أهداف و وسائل محددة لتحقيقها، و دلك نظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في كثير من الدول العربية[1].

إن السياسات الفلاحية هي مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذ تجاه القطاع الفلاحي، و هي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطة الفلاحية[2]، و هي تتمثل أحيانا بتدخلات مرنة هدفها فقط توجيه التطور، و أحيانا أخرى بتدخلات مفاجئة و معاكسة تقلب جذريا البنى السابقة.

السياسة الفلاحية هي نمط لتخصيص الموارد، أكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير[3].

و يمكن إعطاء تعريف عام للسياسات الفلاحية كتسوية مؤسساتية تقوم بها الدولة داخل الدولة من خلال ثلاث مواثيق[4]:

- ميثاق إقليمي: يبين نوع الرقابة الاجتماعية التي تقوم بها الدولة على مجموعة اجتماعية مميزة من أجل تنظيم الإنتاج الفلاحي؛
- ميثاق تمويلي: يبين نوع الإنفاق الموجه نحو القطاع الفلاحي؛
- ميثاق اقتصادي: يبين نوع مكونات المداخيل الفلاحية و توزيعها بين الريع العقاري، الربح و دخل العمل.

---

[1] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" سلسة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 21، 2003/09 ص 4.
[2] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2000 ص 11.
[3] : عز الدين بن تركي "تطر المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية" أطروحة دكتوراه جامعة باتنة سنة 2007 ص 89.
[4] : Pierre coulomb "De la terre a l'état: droits de propriétés, théories économiques et politiques foncières" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 36, Montpellier, 1993 p/p 15/16.

و يتم في هذا الفرع دراسة الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة بقصد الإصلاح الفلاحي و من تلك السياسات، إصلاح الأراضي الفلاحية، و قنوات الري العامة و ترشيد استهلاك المياه، و تحسين السلالات النباتية، و المحافظة على توازن أسعار المنتجات الفلاحية و مراقبة الأسعار و الأسواق و نظم الملكية و الحيازة و العلاقات بين الملاك و المستأجرين و بين أصحاب الأعمال و العمال، و ذلك بهدف تحقيق مقاصد الشريعة بمستوياتها الضرورية و الحاجبة و التحسينية[1].

**2/ أدوات السياسات الفلاحية:**

إن غياب الدقة في توقعات آثار السياسات الفلاحية يؤدي دائما الى إهدار الموارد النادرة من خلال التخصيص السيئ لهذه الموارد[2]. و نجد في كل العالم بأن مفهوم طبيعة السياسات الفلاحية في تطور كبير، حيث أن أهم أدوات السياسات الفلاحية تاريخيا هي[3]:

الإنفاق العمومي: إن الإنفاق العمومي يعتبر أحد أهم أدوات السياسات الفلاحية، حيث معظم الدول في العالم قامت بنفقات في مجال القطاع الفلاحي خصوصا كالهياكل القاعدية في مجالات: الري، التخزين، النقل، التجارة...الخ، المنح المباشر القروض للمنتجين أو دعم تلك القروض، تمويل البحث و الإرشاد و إنتاج البذور المحسنة، تمويل عجز برامج شراء الحبوب من المنتجين، من خلال شرائها بأسعار مرتفعة من الفلاحين و بيعها للمستهلكين بأسعار منخفضة، إضافة إلى برامج الدعم.

الرقابة: و من أهم اتجاهات هذه الرقابة التي تهتم بالأسعار و المبادلات التجارية، و لكن نجد أحيانا حيازة الأراضي و مياه السقي، بالإضافة إلى مستويات الإنتاج، استخدام الأسعار المدعمة و المدارة لصالح المستهلكين و المنتجين يعمل به في كل إنحاء العالم، و لكنه مازال شائعا في أوربا، أسيا الشرقية و جنوب شرق أسيا، و هو في طريق الزوال في أمريكا اللاتينية و إفريقيا، و تراجع في الشرق الأوسط.

[1] : خاف بن سليمان بن صالح النمري "الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر 1999 ص 9.

[2] : Slimane Badrani "les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 1, n° 4, 1993, p 61.

[3] : Roger N. Norton« Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 21.

التسيير المباشر للإنتاج و التسويق: و ذلك من خلال المؤسسات التابعة للدولة في كل القطاعات، بدأ بالتجمعات الإنتاجية إلى المطاحن و مصائد السمك مرورا بالبنوك و المؤسسات التجارية، و نجد في مختلف مناطق العالم ميول إلى تخفيض ملكية الدولة للسلع الرأسمالية في القطاع، لكن وتيرة التغيير تختلف من منطقة إلى أخرى.

و لكن في اقتصاد السوق نجد مجموعة كبير من وسائل السياسات الفلاحية نذكر ما يلي[1]:

- التعريفات الجمركية على الواردات؛
- تخفيض التعريفات الجمركية على مدخلات الصناعات التصديرية؛
- أسعار الدعم الفلاحي؛
- شهادات الإيداع لتمويل تخزين الحبوب لصالح صغار الفلاحين؛
- التنظيمات فيما يخص النوعية الغذائية؛
- التنظيمات التي تنظم المزادات العلنية فيما يخص منح مزايا و تراخيص استغلال الغابات؛
- تراخيص الصيد؛
- هيكل صناديق الاستثمارات العقارية؛
- التنظيمات التي تنظم عمليات تسجيل الملكية العقارية؛
- التشريعات العقارية؛
- السياسات المتعلقة بهيكل و عمل خدمات الإرشاد الفلاحي؛
- السياسات التي تستهدف عملية نقل ملكية و مسؤولية تسيير شبكات الري لجمعيات المستعملين؛
- سياسات خوصصة أصول الدولة؛
- قوانين حماية البيئة الريفية؛

[1] : Roger N. Norton« Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 23.

- سياسات المساعدات الغذائية للفقراء؛
- التشريعات التي تحكم النظم المالية الريفية.

يمكن لهذه القائمة أن تطول أكثر، و تختلف من بلد لأخر، لأنه في نهاية المطاف يجب أن يكون منهج السياسات الفلاحية متناسق مع تاريخ و تقاليد و السياسة الاقتصادية الكلية لذلك البلد.

**3/ معايير تقييم السياسات الفلاحية:**

و لا يمكن القول بأن هناك سياسة فلاحية أفضل من غيرها، و الواقع أن الحكم على أي من هذه السياسات يتعلق بنتائجها التي يمكن تقويمها وفق المعايير الأساسية التالية[1]:

- تحسين الإنتاجية الفلاحية بزيادة الإنتاج و تخفيض التكلفة؛
- التوزيع الجيد للموارد التي تملكها المجتمعات، بين مختلف القطاعات الإنتاجية، بحيث تستخدم كل منها في القطاع الذي تكون فيه أكثر فاعلية؛
- توجيه الإنتاج بحسب الحاجات؛
- تقليص التفاوت داخل المجتمع؛
- معالجة المشكلات الطارئة و الاستعداد الدائم لمواجهة التقلبات؛

تقليص النتائج المضرة التي يمكن أن يسببها النشاط الزراعي للبيئة.

**المطلب الثاني: المبادئ التي تضمن ديمومة السياسات الفلاحية في المدى الطويل:**

توجد خمس مبادئ قاعدية تضمن ديمومة السياسات الفلاحية في المدى الطويل هي[2]:

الاستدامة الاقتصادية: يجب أن تكون للسياسات فوائد حقيقية اقتصادية للقطاع الفلاحي، و بالرغم من أهمية الجانب المالي إلا أنه لا يجب إخضاع القطاع الفلاحي إلى القيود المالية للتعديل الهيكلي، و إنما يجب تذكر أهمية التنمية الفلاحية في نمو الاقتصاد ككل.

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 12.

[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 28.

الاستدامة الاجتماعية: يجب على السياسة تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع ذوي الدخول الضعيفة و المهمشة، و إلا ستفقد الاستدامة الاجتماعية.

الاستدامة المالية: يجب الابتعاد و ترك السياسات و الاستراتيجيات و البرامج التي مواردها المالية غير محددة و مضبوطة، إن إتباع هذا المبدأ يجعل الحكومة تبحث عن مصادر جديدة للمدخلات المالية و طرق المساهمة المالية في هذه البرامج و السياسات من طرف المستفيدين منها و ذلك في المراحل التي تكون فيها الحكومة تتبع التقشف المالي، أو بالأحرى استرجاع تكاليف هذه البرامج.

الاستدامة المؤسساتية: إن المؤسسات التي تنشئها أو تدعمها هذه السياسات و البرامج يجب أن تكون قوية و قادرة على تسيير نفسها، فمثلا المؤسسات المالية و التي تهتم فقط بعملية إقراض الفلاحين و المربين، و التي لا تعتمد على قدراتها الخاصة في جمع الودائع، لا تكون لها مدة حياة محدودة، نفس الأمر بالنسبة لخدمات البحث و الإرشاد و التي تعتمد على قروض و إعانات خارجية.

الاستدامة البيئية: يجب وضع سياسات مشجعة للتسيير المستدام للغابات و الموارد البحرية و التي تسمح بخفض تلوث الماء و تدهور التربة إلى مستويات يمكن التحكم بها، و في بعض الدول، يجب على السياسات رفع التحدي من خلال التقليل أو وقف عملية توسع الأراضي الفلاحية على حساب الغابات.

**المطلب الثالث: أهداف السياسات الفلاحية:**

و من أهدافها الأساسية معالجة الصعوبات التي تواجهها المجموعات الريفية في جهودها للتكيف مع الشروط الجديدة، و هي تتمثل أحيانا بتدخلات مرنة هدفها فقط توجيه التطور، و أحيانا أخرى بتدخلات مفاجئة و معاكسة تقلب جذريا البنى السابقة[1].

انه في غالب الأحيان ما تكون دخول المزارعين متدنية مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى، مما يؤدي بهم إلى السعي لتحسينها، و هذا ما يجعلهم يميلون لاتخاذ المبادرات و العمل على زيادة زيادة إنتاجيتهم، و إذا كانت مداخيل المزارعين هي السبب الأساسي لوجود السياسة الزراعية، فان هذا الهدف غالبا ما يكون مترافقا مع

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 11

اعتبارات أخرى، أهمها مصلحة المستهلكين و المتطلبات الأخرى و لا سيما السياسة التسويقية و ضرورة الحفاظ على عمليات التبادل مع البلدان الأخرى، أو أحيانا تحسين ميزان المدفوعات بزيادة درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية[1].

إن الشكل (3-1) يوضح دور البرامج الفلاحية في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية و ذلك من خلال توضيح الأهداف المباشرة و الأهداف غير المباشر لهذه البرامج حيث نجد أن هناك ثلاثة أهداف مباشرة تتمثل في:

- توازن الأسعار الفلاحية الحقيقية من حيث الانخفاض، الارتفاع أو الاستقرار، و يحدث ذلك من خلال السياسات التجارية و سياسات التسعير، التجارية و سياسات سعر الصرف.
- زيادة الإنتاج الفلاحي و ذلك عن طريق سياسات تسيير الموارد و التي تتمثل في السياسات التمويلية و العقارية، وسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي إضافة إلى السياسات السابقة المؤثرة في الأسعار الحقيقية و بالتالي على الإنتاج الفلاحي.
- زيادة الصادرات الفلاحية من خلال سياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و عملية الدخول إلى أسواق جديدة، زيادة على ذلك من خلال تأثير الهدفين السابقين.

أما بالنسبة للأهداف غير المباشرة فهي أربعة، و تأتي من خلال تأثير الأهداف المباشر، حيث نجد أن الأسعار الفلاحية تؤثر على القدرة الشرائية للعائلات الريفية و منه على الاحتياجات الغذائية و المادية في المناطق الريفية، أما الإنتاج الفلاحي فينعكس على الدخل و التشغيل الفلاحي، فيؤدي إلى رفع القدرة الشرائية للعائلات الريفية، و من خلالها على الاحتياجات الغذائية و المادية في المناطق الريفية، و بالنسبة للصادرات الفلاحية، فتؤدي إلى جلب العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى التأثير على الواردات، الأمر الذي يرفع من الإنتاج، الدخل و التشغيل غير الفلاحي، و منه على الاحتياجات الغذائية و المادية للمناطق الحضرية.

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 11

و في ما يلي الشكل (3-1) و الذي يمثل مخطط توضيحي لدور البرامج الفلاحية في عملية التنمية الفلاحية من خلال تبيان الأهداف المباشرة و غير المباشرة للبرامج و كيفية أو طرق تحقيقها

**الشكل (3-1): دور البرامج الفلاحية في التنمية الاقتصادية**

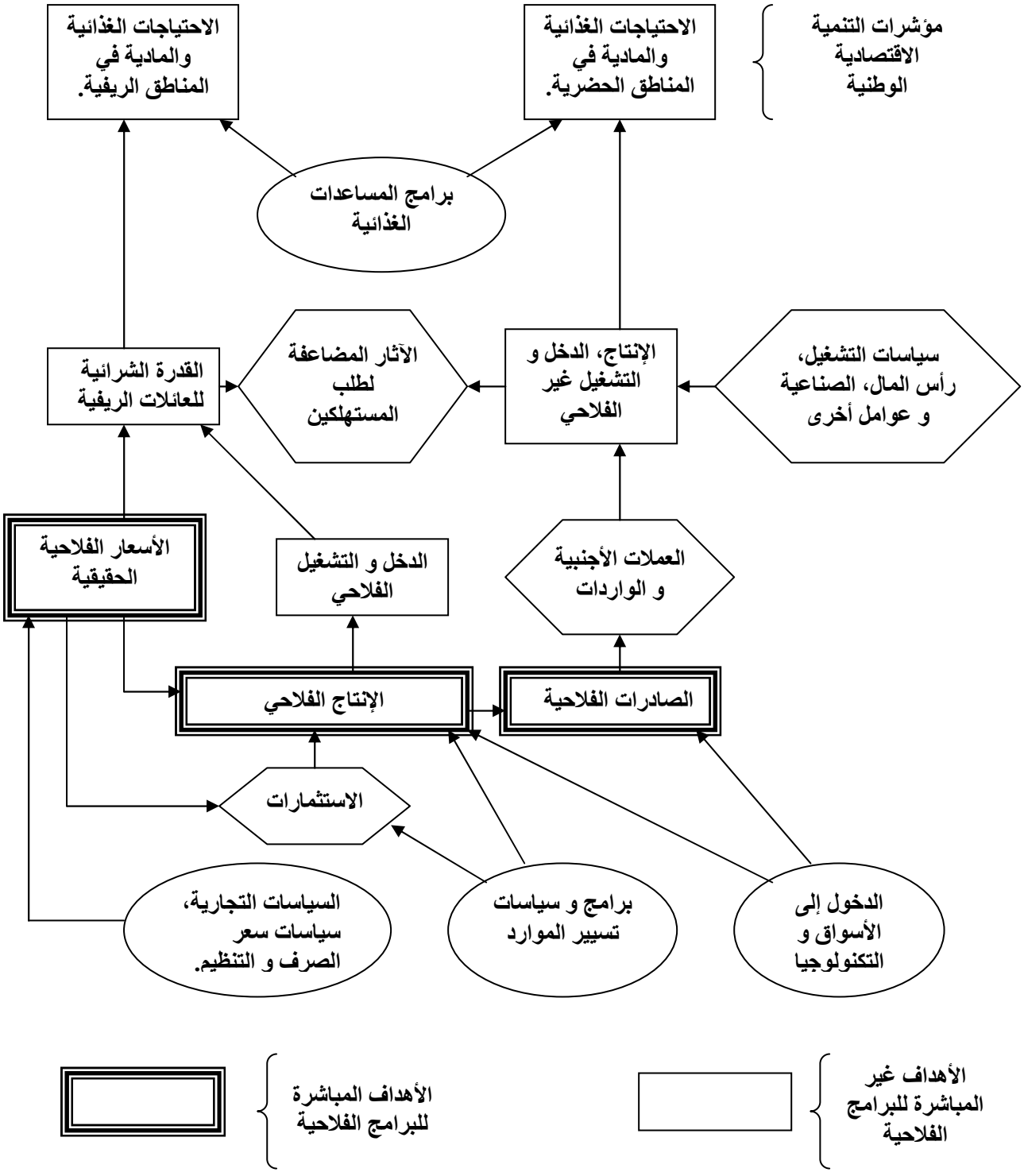


Roger D Norton« Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 27.

**المبحث الثاني: السياسات الفلاحية.**

إن الجدول (3-1) يوضح التصنيف التاريخي للسياسات الفلاحية بين سنوات 1930-1985 و النماذج الأربعة الكبرى للسياسات الفلاحية في تلك الفترة و أهم مبادئ تلك النماذج.

**الجدول رقم (3-1): وسائل تصنيف النماذج الأربعة الكبرى للسياسات الفلاحية (1930 – 1985)**

| نوع السياسة الفلاحية | النظام الاقتصادي | السياسة العقارية الفلاحية | السياسات الاقتصادية الفلاحية | سياسة التسعير | نوع الدخل الفلاحي | الوساطة الفلاحة / الدولة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السياسات الكينزية | اقتصاد السوق | الملكية المباشر للأراضي | السعر و/أو الدخل المدعم من ميزانية الدولة | تخفيض الأسعار مع زيادة الإنتاجية | الدخل الفلاحي يؤجر العمل العائلي و يمول الاستثمارات | النقابات أو منظمات المنتجين المباشرة |
| السياسات الاشتراكية | الاقتصاد الحكومي المركزي و المخطط | العمل الجماعي في وحدات الإنتاج الكبيرة | الاستثمار العام (الحكومي) | الأسعار مفروضة و التسليم إجباري | أجور العمال | - عملية التخطيط المركزي<br>- الرقابة الاجتماعية |
| السياسات البنيوية | اقتصاد السوق | المحافظة على مصلحة الملاك الكبار للأراضي | الإعانة بالإيجار للمستثمرات الفلاحية | الأسعار منخفضة في المخططات الصناعية. | الريع العقاري على أساس العمالة الرخيصة..... | - تمثيل فيما بين الفئات تحت مراقبة الدولة.<br>- الرقابة الاجتماعية |
| سياسات التنمية | اقتصاد السوق الموجه | الثنائية الفلاحة الحديثة / الفلاحة التقليدية | الإعانة بالإيجار للمستثمرات الفلاحية | الأسعار منخفضة في المخططات الصناعية. | تأجير العمل العائلي | الوساطة السياسية. |

المصدر: Pierre coulomb "De la terre a l'état" op cité p 14.

**المطلب الأول السياسات التي تؤثر على حوافز الإنتاج:**

**1/ السياسات السعرية:**

**1/1/ مفهوم السياسات السعرية:**

إن هذا النوع من السياسات السعرية له أهمية كبيرة من خلال الدور المهم الذي يقوم به في توجيه الموارد بين مختلف الإنتاج و كذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، و كذلك تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد، و نمط و عدالة توزيع الدخول و على الاستهلاك و حجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الفلاحية، بالإضافة إلى التأثير على حجم المدخرات و بالتالي الاستثمارات الفلاحية، دون أن ننسى تأثيرها على المستوى المعيشي للفلاحين و المستهلكين، مع العلم أنها تلعب دورا مهما في التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي، و عليه فان السياسة السعرية الفعالة تتطلب معرفة واسعة بسلوك و ردة فعل المستهلك و المنتج تجاه تغيرات الأسعار[1].

و بصفة عامة فان معظم السياسات التسعرية للمواد و المستلزمات الفلاحية استهدفت ما يلي[2]:

- حل مشكل التنافس بين المحاصيل الفلاحية، و ضرورة زيادة إنتاج الغذاء لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي و تقليل الاعتماد على الخارج بما يخدم خطط التنمية؛
- تحقيق الاستقرار في الأسعار و الدخول الفلاحية و تخفيف أثر التقلبات السعرية العالمية لحماية المستفيدين من الإنتاج الفلاحي و تأمين احتياجات المستهلكين؛
- رفع مستوى معيشة الفلاح، و ذلك بتطوير استخدام و تخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الفلاحي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، و تقديم حوافز اقتصادية أو قروض ميسرة و غيرها؛
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير و زيادة الموارد من العملات الأجنبية؛

[1] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص ص 9/8.
[2] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 9.

- زيادة الإنتاج الفلاحي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، و تحسين مساهمة الفلاحة في الميزان التجاري.

**2/1/ محددات أسعار المنتجات الفلاحية:**

إن تحديد أسعار المنتجات الفلاحية وفق السياسات السعرية يتم على أساس محددات تتدخل في عملية تحديد السعر منها ما يلي[1]:

- يعتبر العرض و الطلب أهم و أكثر محددات الأسعار وضوحا؛
- يعتمد التأثير على الأسعار على نمو الإنتاج الفلاحي و فيما إذا كانت الواردات تعوض الطلب الكبير؛
- النمو السكاني أكثر المحددات جوهرية لزيادة الطلب على المنتجات الفلاحية الأساسية، و بالتالي التأثير على الأسعار؛
- التطور التكنولوجي و علاقته الوطيدة بنمو العملية الإنتاجية؛
- ارتباط أسعار المنتجات الفلاحية المحلية بمستوى الأسعار العالمية من خلال التجارة الخارجية.

كما أن هناك ثلاث عوامل هيكلية تِثر على السعر الفلاحي الحقيقي و هي[2]:

- اتجاهات كل من العرض و الطلب المحليين؛
- الاتجاهات الحقيقية للأسعار العالمية؛
- الإعانات المقدمة للفلاحة من طرف الدول المصدرة.

**3/1/ أهداف السياسات السعرية:**

تهدف السياسات التسعيرية من حيث المبدأ إلى[3]:

- زيادة الأسعار؛
- تخفيض الأسعار؛
- استقرار الأسعار.

[1] : كارلو كافيرو مرجع سبق ذكره ص ص 45 46.
[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 134.
[3] : كارلو كافيرو مرجع سبق ذكره ص 47.

و لكن من خلال عملية التأثير على الأسعار نحو الانخفاض، الارتفاع أو الاستقرار، فذلك يهدف إلى[1]:

- تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية لمصلحة المستهلكين و تثبيتها، مع تفضيل مصلحة سكان المدن؛
- الأمن الغذائي و استمرار تدفق الإمدادات الغذائية؛
- تثبيت أسعار المنتجين و تحفيز الإنتاج مع الحفاظ على علاقات نسبية بين أسعار السلع؛
- زيادة الصادرات الغذائية و تقليل الواردات منها؛
- الحصول على إيرادات حكومية؛
- التزويد بالمواد للتصنيع.

**4/1/ أهم السياسات السعرية:**

يمكن تلخيص أهم السياسات السعرية فيما يلي[2]:

- سياسة تحديد الأسعار الفلاحية: ويتم على مستوى سعر الجملة و التجزئة و مستلزمات الإنتاج، ويكون لها تأثير بوجود سياسات الدعم؛
- سياسات الدعم: و قد يكون الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الفلاحي أو غير مباشر و يتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم، و تهدف إلى حماية المنتج حتى لا يتأثر دخله و بالتالي لا يتجه للعمل في القطاعات الأخرى؛
- سياسة الإعانة المالية: تتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع إعانات مالية للفلاحين لتمكنهم من استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج؛
- سياسة الأسعار التشجيعية: حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب، و يكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة؛

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 254.
[2] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 10..

- سياسة الأسعار الجبرية: و تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج و مصلحة المستهلك، و تتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الأساسية؛
- سياسة ضريبة الدخل: تتمثل في إعفاء الفلاحين من الضريبة على دخولهم الفلاحية، و الإعفاء الجمركي على المستوردات من مستلزمات الإنتاج الفلاحي المواد الغذائية الأساسية.

**2/ السياسات التجارية:**

**1/2/ مفهوم السياسات التجارية:**

تهدف هذه السياسات إلى تشجيع الصادرات و تقليل الواردات من المنتجات الفلاحية، مما يؤدي إلى تحفيز الإنتاج و كذلك حماية الأسواق المحلية من منافسة السلع الأجنبية، من أهم أدوات السياسات التجارية نجد التعريفات الجمركية و نظام الحصص[1]، و تعتبر هذه السياسات من أهم عناصر برامج الإصلاح الهيكلي و جاءت اتفاقية مراكش في المغرب أين تأسست المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1994/04/15 لإزالة القيود فيما يخص التجارة الخارجية و خاصة المنتجات الفلاحية.

السياسات التجارية تعتبر الهدف الأساسي للمفاوضات الدولية المكثفة منذ سنين طويلة، و الهدف من هذه المفاوضات هو إزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية، و التي وضعت لحماية الأسواق المحلية، و معظم المختصين يؤكدون على أن للحماية تأثير سلبي على الإنتاجية المحلية، و العكس إذا ما تم إزالة هذه القيود فان ذلك سيؤدي إلى تحفيز الإنتاج المحلي للبحث عن التصدير و كذلك مواجهة منافسة السلع الأجنبية[2].

[1] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 74.
[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 74.

**2/2/ أهم أدوات السياسات التجارية:**

**1/2/2/ التعريفات الجمركية:**

تعد التعريفات الجمركية ضرائب تفرض على الواردات، تجعل الأسعار المحلية السائدة أعلى من الأسعار العالمية، و تأثيرها بشكل عام يتمثل في تأمين الحماية الاقتصادية للإنتاج المحلي، لأنها تجعل المنتجات المستوردة أغلى من المحلية[1].

و قد حدد Norton ثلاثة أسس يمكن أن تسير عملية وضع التعريفات الجمركية هي[2]:

- يجب وضع برنامج لتخفيض معدلات التعريفات مع الوقت إذا كانت مرتفعة؛
- يجب وضع معدلات للتعريفات بشكل موحد نسبيا للقطاعات و المنتجات؛
- يجب أن تكون التعريفات مستقرة نسبيا ماعدا التخفيضات المخططة مع الوقت.

**2/2/2/ نظام الحصص:**

يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ)، و بالتالي عندما تفرض الدولة هذا النوع من الأدوات فان الدولة تمنع أي كمية زائدة فوق المحددة من دخول عبر الحدود.

**3/ سياسات سعر الصرف:**

يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية[3].

سعر الصرف يؤثر بشكل قوي على الأسعار النسبية في أي اقتصاد، و هو من أدوات السياسات الاكثر فاعلية في تحديد الأسعار الفلاحية الحقيقية[4].

[1] : كارلو كافيرو مرجع سبق ذكره ص 50.

[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p p 135 136.

[3] : محمد العربي ساكر "محاضرات في الاقتصاد الكلي" دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة مصر 2006 ص 97.

[4] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 136.

عملية تقييم أسعار الصرف تقلل من السعر الفلاحي الحقيقي، و يمكن أن يكون هذا التقييم عن طريق سياسة متعمدة، و أيضا عن طريق مساهمات هامة للنقد الأجنبي دون علاقة مع القطاعات الأساسية المولدة للتشغيل، مثل مدخلات البترول و الغاز أو تحويلات العمال المهاجرين في الخارج حيث أن هذه القطاعات لها تأثير سلبي على التنمية الفلاحية و الحد من الفقر و تجعلها أكثر صعوبة[1].

**المطلب الثاني: سياسات التمويل الفلاحي و الريفي:**

**1/ دور التمويل في التنمية الفلاحية:**

إن للسياسات التمويلية دورا كبيرا في تطوير القطاع الفلاحي، و ينعكس اهتمام الدول العربية بالقطاع الفلاحي من خلال المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع في المخططات التنموية على المستوى الوطني، إلا انه في حقيقة الأمر مازال هذا التخصيص منخفضا مقارنة بالقطاعات الأخرى، و قد قامت الدول العربية منذ عقد السبعينيات بإنشاء مؤسسات الإقراض الفلاحي، و ذلك بهدف تحفيز المؤسسات و الأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الفلاحية في بلدانهم[2].

و الأمر الجدير بالذكر هو أن بعض الدول تتمتع بالإمكانيات البشرية و الطبيعية إلا انه تنقصها الموارد المالية، و العكس بالنسبة لدول أخرى هو أنها تتوفر على موارد مالية ضخمة و لكن تنقصها الموارد الطبيعية و البشرية، مما يؤدي إلى اختلاف و تباين برامج و أساليب و أهداف السياسات بين هذه الدول.

لقد اعتمدت سياسات القرض الفلاحي لمدة طويلة على وجود البنوك العمومية للتنمية الفلاحية، الرقابة و دعم معدلات الفائدة للقروض، و تخصيص الائتمان على حسب المحاصيل، إلا أن هذه السياسات فشل في جميع أنحاء العالم، بسبب ارتفاع تكاليف الميزانية، ايجابياتها توزع بشكل غير متساوي بين العائلات الريفية، و لا تشجع على تنمية و تحسين المؤسسات المالية في الوسط الريفي، و بعد فشل هذا النهج، القروض الفلاحية تراجعت بشكل محسوس في معظم الدول النامية، و كان الفلاحين

[1] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 136.

[2] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 6.

الصغار الأكثر تضررا من هذا التراجع، الأمر الذي أدى إلى ظهور و تطـــور طـــرق جديدة للتمويل الفلاحي، و بالتحديد خلق مؤسسات مالية مستدامة[1].

**2/ مصادر التمويل:**

و يمكن تلخيص مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي في الدول العربية بما يلي[2]:

- قروض محلية؛
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الفلاحي؛
- تمويل ذاتي من قبل الأفراد و المؤسسات؛
- قروض مصرفية (من البنوك الفلاحية المتخصصة أو البنوك التجارية)؛
- صناديق التنمية الفلاحية؛
- مؤسسات التمويل العربية.

**3/ أهداف السياسات التمويلية:**

إن للسياسات التمويلية مجموعة من الأهداف و التي تسعى إلى تحقيقهـــا و نـــذكر منها ما يلي:

- رفع النتاج الفلاحي؛
- رفع الدخل الريفي؛
- مكافحة الفقر في المناطق الريفية؛
- تقديم القروض و الإعانات؛
- تحسين و تنويع الخدمات المالية.

**المطلب الثالث: السياسات العقارية:**

بالإضافة إلى اليد العاملة تعتبر الأرض من أهم عوامل الإنتاج الفلاحي، و بـــدون تحديد مفهوم و قوانين واضحة فيما يخص حيازة ملكية الأراضي، فان عملية الإنتـــاج تكون صعبة و المستثمر يبتعد عن الاستثمار في المدى الطويل في تحسين الإنتاجيـــة،

[1] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p/p 364/366.
[2] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 6.

إن ملكية الأراضي تعتبر من أهم ركائز الاقتصاديات و المجتمعات الريفية، و تساهم في توضيح العلاقات الاقتصادية و التعاقدية، و كذلك العلاقات التعاونية و الاجتماعية.

إن حيازة الملكية العقارية لها نتائج كبيرة على البيئة و على الموارد الجينية، و استعمال التقنيات و اختيار أنظمة استغلال الأراضي يسبب تدهور ليس فقط الغطاء النباتي و إنما التربة أيضا، أما الأثر الاجتماعي لخصخصة العقار لا يبدو واضحا لا على المدى القريب و لا البعيد[1].

**1/ أشكال الملكيات العقارية:**

إن الأشكال المتنوعة للملكية العقارية الموجودة في العالم يمكن أن نلخصها في **6** أنواع أساسية هي[2]:

الأراضي الحرة: في هذا النوع لا أحد يملك الأرض أو مواردها، و يمكن لأي شخص أن يستغلها، و نجد هذا النوع بمحاذاة الغابات و المراعي، بالإضافة إلى الموارد البحرية.

الأراضي ذات الملكية العقارية بالعرف: ترجع ملكيتها لأفراد مجتمع معين أو قبيلة أو طائفة، و نجد أن هناك قيود تحد من استعمالها، و عادة تستعمل للرعي.

الأراضي ذات الملكية الجماعية: و تأتي عن طريق قرار من السلطة المركزية، و تستعمل للانتاج المشترك من طرف مجموعة من المستثمرين، و في معظم الحالات، هذه المجوعة لا تشترك في أخذ القرار مع السلطة المركزية فيما يخص الأعضاء و الملكية و استغلال الأرض.

الملكية العقارية الفردية في إطار الجمعيات: و تتمثل في حيازة عقارية فردية في إطار ملكية عرفية أو جماعية.

الملكية العقارية الخاصة: و تتمثل في الملكية من خلال درجات متفاوت في القيود أو حق الانتفاع من مفهوم تجاري، و يمكن أن تكون خاضعة مؤقتا و جزئيا للقرارات الجماعية من خلال التعاون التطوعي للقيام بمهام الاستغلال أو تقديم الخدمات، و

[1] : Aissa Abdelguerfi "la privatisation de foncier impact sur l'environnement et sur les ressources génétiques en Algérie" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM n° 32, Montpellier, 1997, p 203.
[2] : Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » op cité p 239.

الملكية تتميز بأن للمالك الحق في التصرف في الأرض: كالبيع، الايحار، الميـــراث أو تقديمها كضمان للقروض كالرهن العقاري.

الأراضي الحكومية: في هذه الحالة حقوق الملكية تمتلكها منظمة من القطاع الحكـــومي سواء محلية أو وطنية.

**2/ أهداف السياسات العقارية:**

- الفعالية الاقتصادية: تأخذ ثلاث أشكال لأهداف عملية هي:

1- العدالة في حيازة الأراضي؛

2- حماية الملكية العقارية؛

3- الأداء الجيد لأسواق العقار.

- العدالة و مكافحة الفقر؛
- الاستدامة البيئية و المؤسساتية.

**المطلب الرابع: سياسات التسويق الفلاحي:**

**1/ مفهوم التسويق الفلاحي:**

التسويق الفلاحي هو عملية انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك، يتم هذا الانتقال عبر عملية متكاملة تبدأ بجني المحصول، و تمر بالسماسرة، فتجـــار الجملـــة، فتجـــار التجزئة أو التصدير، فالمستهلك، و ضمن هذا المسار يندرج النقل و التمويل و التخزين و الفرز و التعبئة و غيرها[1].

و تتضمن دراسة التسويق الفلاحي جميع الخدمات و العمليـــات المرتبطـــة بنقـــل المنتجات الفلاحية أو نقل ملكيتها من المنتج إلى المستهلك، و يدخل في دراســـة هـــذا الموضوع وظائف العمليات التسويقية و العوامل التي تؤثر في طلب و عرض الكميـــة المنتجة سنويا، و يدخل كذلك ضمن هذا الموضوع دراسة تكاليف النقل و نوعيتـــه، و تصنيع المنتجات الفلاحية لتسهيل عملية تصريفها و تحويلها من المنتج إلى المـــستهلك، كما يهتم هذا الموضوع بجمع الإحصائيات و المعلومـــات اللازمـــة عـــن الأســـعار و

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 269.

الأسواق التي تباع فيها المنتجات الفلاحية لتمكين الفلاحين من السير على ضوئها في إنتاج الكمية المطلوبة و النوعية المرغوبة، و هذه الدراسات طبعا تحتاج إلى وضع سياسة تسويقية سليمة[1].

**2/ مفهوم السياسات التسويقية الفلاحية:**

تشكل السياسات التسويقية جزءا هاما من السياسات الزراعية، حيث تلعب بتوفير خدمات التسويق، من نقل و تخزين و فرز و تعبئة و تمويل الصفقات التجارية و غيرها من وظائف السوق، دورا مهما في التنمية الفلاحية، و في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين و المستهلكين[2].

يقصد بالسياسة التسويقية الإجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة من ناحية التوجيه و التنظيم و الإشراف و التدخل و السيطرة على الفعاليات التسويقية، فالسياسة التسويقية للمنتجات الفلاحية هي في الحقيقة سياسة اقتصادية اجتماعية، لأنها مؤلفة من مجموعة من البرامج المتناسقة التي توضع لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، و تستهدف السياسة التسويقية تقليل التكاليف التسويقية، و زيادة الدخل الفلاحي[3].

**3/ أنماط السياسات التسويقية:**

يسود الزراعة العربية نمطان من السياسات التسويقية، النوع الأول يقوم فيه القطاع الحكومي بالتخطيط و التنفيذ و مراقبة الأداء في كل مرحلة من مراحل التسويق، و يتبنى هذا النمط عدد قليل من الدول العربية مثل سوريا و ليبيا و عدد أخر من الدول و لكن لبعض السلع، أما النوع الثاني المعتمد حاليا في معظم الدول العربية فيقوم على انتهاج سياسات تسويقية مبنية على آلية السوق و تحرير الأسعار و إلغاء القيود التجارية و إعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي و الخارجي للمنتجات الفلاحية و المدخلات، و من أمثلة هذه الدول الجزائر و المغرب و تونس و

[1] : عبد الوهاب مطر الداهري "الاقتصاد الزراعي" مرجع سبق ذكره ص 185.
[2] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 14.
[3] : عبد الوهاب مطر الداهري "الاقتصاد الزراعي" مرجع سبق ذكره ص ص 204 205.

الأردن و موريتانيا و مصر، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنها تنتهج سياسة الحرية الاقتصادية[1].

**المطلب الخامس: سياسات البحث و الإرشاد الفلاحي:**

تعتبر البحوث الزراعية و الإرشاد الزراعي من أهم دعائم الإنتاج الفلاحي، حيث يعتبران من بين أسس التنمية الفلاحية، و إن تطور البحث الفلاحي يؤدي لا محالة إلى تطور القطاع الفلاحي، من خلال نقل نتائج البحوث للميدان العملي من خلال عملية الإرشاد.

**1/ البحث الفلاحي:**

إن المفهوم العام للتنمية الفلاحية في الجزائر يتضمن البحث الفلاحي كعامل مهم و ضروري و كذلك كمعيار هام للتنمية، و يدخل ضمن اهتمامات القطاع الفلاحي لتحسين الزيادة النوعية و الكمية للإنتاج الفلاحي و ترقية الاقتصاد الريفي[2].

بإدماج مجموعة من التخصصات العلمية، فان البحث العلمي يسمح بتطوير أساليب و تقنيات، بعد التأكد من مدى نجاح و فعالية استعمالها، و ضعها تحت تصرف الفلاحين من خلال الإرشاد[3].

تبدو أهمية البحث الفلاحي كضرورة إستراتيجية تتطلبها التنمية الفلاحية، مما يجعل البحث الفلاحي يتميز بطابع الأولوية، و نظرا لهذه الأهمية فإنها تتطلب إعادة تنظيم هيكلي و وظيفي للبحث الفلاحي على المستوى الوطني و القطاعي من خلال ميكانيزمات من شأنها أن تساهم في وضع البرامج و تمويلها إلى جانب مساهمتها في تقييم نشاطات البحث الفلاحي[4].

و في هذا الإطار يجب على مؤسسات و معاهد البحث أن تضمن ما يلي[5]:

- تحسين الموارد الأساسية و استعمالها استعمالا رشيدا؛

[1] : صالح العصفور "السياسات الزراعية" مرجع سبق ذكره ص 15.
[2] : Ramdane Kallou « la recherche agricole en Algérie » Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM n° 4, Montpellier, 1988, p 7.
[3]: Ramdane Kallou « la recherche agricole en Algérie » op cité p 7.
[4] : باشي أحمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح" مجلة الباحث العدد 02 جامعة ورقلة 2003 ص 113.
[5] : باشي أحمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح" مرجع سبق ذكره ص 113.

- تحسين الإنتاج بمختلف أشكاله؛
- تحسين الإنتاج و الإنتاجية و استعمال الموارد بشكل فعال؛
- تحسين استعمال الموارد الطبيعية: المياه، الأرض... الخ.

**2/ الإرشاد الفلاحي:**

إن الإرشاد الفلاحي هو حلقة الوصل بين الأبحاث الفلاحية و مصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، و المنتجين الفلاحيين من جهة أخرى، و ذلك إما مباشرة أو من خلال منظماتهم الشعبية، و تتحمل مؤسسات الإرشاد الفلاحي مسؤولية تدريب الفلاحين و إقناعهم بتبني النماذج و الطرق التقنية الفلاحية الحديثة من أجل زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته و تقليل كلفته الاقتصادية و الاجتماعية، كما يجب على هذه المؤسسات التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الفلاحيين و تحديدها و نقلها إلى مراكز الأبحاث و مصادر المعلومات التقنية الأخرى لدراستها و تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، و يتطلب نجاح العمل الإرشادي تكامل حلقاته المختلفة و ترابطها[1].

إن درجة اهتمام أي دولة بالإرشاد الفلاحي تتضح من خلال تحليل الموارد العمومية المتاحة لهذا المجال، حيث أن هذه الموارد تستخدم لتكوين أو إعادة تأهيل المرشدين و توفير لهم الإمكانيات و وسائل العمل (المعلومات التقنية، مواقع العمل، الوسائل البيداغوجية، وسائل النقل و الانتشار...)[2].

إن عملية تحقيق و بعث الإرشاد الفلاحي تتطلب توفر الشروط و العوامل التالية[3]:

- النظر للفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية.
- إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي و السياسة الفلاحية.
- وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة تحقيق التنمية الفلاحية و ذلك بتوفير الوسائل و الميكانيزمات الضرورية لذلك.

[1] : منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مرجع سبق ذكره ص 173.

[2] : Slimane Bédrani "l'état et vulgarisation agricole" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 2, n° 4, Montpellier, 1994, p 5.

[3] : باشي أحمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح" مرجع سبق ذكره ص 114.

- أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي و تستجيب لمتطلباته و ذلك بخلق فروع متخصصة و ذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات اتصال من شانها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

**المطلب السادس: السياسات الفلاحية في الجزائر:**

و فيما يلي هذا الجدول الذي يوضح تطور البرامج و السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و الذي يبين كذلك تطور هذه السياسات بدءا بالتسيير الذاتي وصولا إلى برنامج تجديد الاقتصاد الريفي و الفلاحي.

جدول (3-2): تطور السياسات الفلاحية و الريفية في الجزائر

| السنة | السياسات |
|---|---|
| 1970/1960 | 1/ التسيير الذاتي.<br>2/ الثورة الزراعية. |
| 1990/1980 | 1/ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية.<br>2/ تحرير الأسواق الفلاحية. |

| | |
|---|---|
| | 3/ خوصصة تسيير المستثمرات الفلاحية.<br>4/ إعادة الأراضي المؤممة. |
| 1992 | 1/ مشاورات وطنية حول الفلاحة وتوصيات في مجال الفلاحة وآفاقها و الحاجة إلى تعزيزها بوسائل عمل جديدة.<br>2/ متابعة عملية إعادة تنظيم نظام التعاونيات. |
| 1994 | 1/ بداية تطبيق توصيات المشاورات الوطنية حول الفلاحة.<br>2/ القرض الفلاحي التبادلي.<br>3/ نظام ضبط ما بين الوظائف.<br>4/ الغرف الفلاحية.<br>5/ مراجعة دعم الأسعار.<br>6/ تكييف أنظمة الإنتاج الفلاحي.<br>7/ تسيير المخاطر.<br>8/ مفهوم الاستثمار الفلاحي.<br>9/حل دواوين التموين. |
| 1995 | 1/ التعديل الهيكلي.<br>2/ إعلان برشلونة.<br>3/ مؤتمر حول العقار الفلاحي.<br>4/ برنامج الأعمال الكبرى. |
| 1999/1996 | 1/ مؤتمر و طني حول الفلاحة.<br>2/ برنامج الأعمال الكبرى.<br>3/ استصلاح الأراضي.<br>4/ البرنامج الوطني للتشجير.<br>5/ سياسات الفروع الفلاحية.<br>6/ تقدير و الاهتمام بالمستثمر الفلاحي.<br>7/ برنامج العمالة الفلاحية. |
| 2001/1999 | 1/ تحضير و إطلاق في 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):<br>نظم جديدة لدعم النشاط الفلاحي و محاولة دمج مجموعة من البرامج الفرعية (الغابات، استصلاح الأراضي و الري الفلاحي)<br>النيباد / تحفيز نوع جديد من الشراكة جنوب-جنوب و جنوب-شمال لتحقيق التنمية المستدامة و حوكمة الإقليم الجيدة. |
| 2002 | 1/ تحويل (PNDA) إلى (PNDAR).<br>2/ توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي. |
| 2003 | 1/ تطوير الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD). |
| 2005 | 1/ تكييف أنظمة دعم النشاط الفلاحي.<br>2/ محاولة توضيح الأنشطة الفلاحية و غير الفلاحية.<br>3/ بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005. |
| 2006 | 1/ برنامج التجديد الريفي. |
| 2008 | 1/ برنامج تجديد الاقتصاد الريفي و الفلاحي |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة
Omar Bessaoud "la stratégie de développement rural en Algérie" Option méditerranéennes, série A/ n° 71, Montpellier 2006, p 89.

**الخلاصة:**

إن نجاح السياسات الاقتصادية يتطلب تنفيذا و رقابة صارمة لعملية تطبيق هذه السياسات و السياسات الفلاحية هي سياسات اقتصادية و بالتالي فهي لا تختلف عنها

في ذلك، و كما رأينا في هذا الفصل فالسياسات الفلاحية تختلف و تتنوع على حسب المجال و التخصص فهناك سياسات تجارية و أخرى سعرية، تمويلية، عقارية بالإضافة إلى سياسات البحث و الإرشاد و سياسات أخرى ذكرت في هذا الفصل، و من الواضح أن الجزائر لم تبخل بجهد في سبيل تطوير الفلاحة الجزائرية و لعل تنوع السياسات لخير دليل على ذلك إلى أن المشكل يبقى في كيفية تطبيق هذه السياسات و متابعتها، مما يؤدي إلى عدم نجاح هذه السياسات و فشلها.

**تمهيد**

إن للموارد الطبيعية دور مهم و حساس في حياة الإنسان و لها ارتباط وثيق مع الاقتصاد ككل و الفلاحة بشكل خاص، فلذلك لها من الأهمية ما يجعلها محل دراسات عديدة، حيث نجد هذه الموارد ما هو منها في طريق النفاذ، و هنا يظهر مصطلح الندرة لذلك تقترن بما يسمى بالاستخدام الأمثل للموارد و ترشيد استهلاكها من اجل تحقيق رفاهية للمجتمع، ومنها ما هو متجدد، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية هناك البيئة التي تعتبر المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و الذي يجب المحافظة عليه، من خلال إحداث توازن بين المجتمع، الاقتصاد و البيئة، هذا المثلث الذي يعتبر تحقيق التوازن بين أطرافه الثلاثة أمر مهم و مهم جدا، إلا أنه صعب التحقيق، و هذا ما سنحاول التعرض له في هذا الفصل من خلال إيجاد العلاقة بين الموارد الطبيعية و الفلاحة و الاقتصاد من جهة و البيئة و الفلاحة و الاقتصاد من جهة أخرى.

**المبحث الأول: الموارد الطبيعية و الأمن الغذائي.**

**المطلب الأول: دور الموارد الطبيعية:**

**1/ تعريف الموارد الطبيعية:**

المورد هو أي سلعة يتم استخدامها في العمليات الإنتاجية أو الاستهلاكية، فالصخور مثلا ما يحولها إلى مورد هو استخدامها في عملية البناء، لذا فيمكن لشيء ما إن يصبح موردا فقط عندما يقترن بقيمة ما[1].

الموارد الطبيعية هي تلك الهبات التي أودعها الخالق سبحانه و تعالى في أرضه، حيث أن الأرض و ما عليها من غابات و مراعي و مناجم و أنهار ليس للإنسان دخل في توزيعها على المناطق، و قد أصبحت الكميات المتوفرة من هذه الموارد تؤخذ كقيود أمام الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، حيث ليس باستطاعة الإنسان أن يرفع من مخزون هذه الموارد و إذ كان بعضها يزيد بالكشف و التنقيب كالبترول و كثير من المعادن[2].

إن احتمالات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على الوفرة أو الندرة في الموارد الطبيعية (مثل الأرض، المعادن و المواد الخام الأخرى)، إن من الحالات الواضحة جدا لمدى التوافر المفيد يظهر من منطقة الخليج حيث يتوفر البترول و الغاز الطبيعي كمورد طبيعي بكثافة عالية، و على الجانب الأخر نجد الحالات الواضحة جدا في عدم توافر الموارد الطبيعية (دول فقيرة في مواردها الطبيعية) نجد دول (مثل اليمن، تشاد، هايتي و بنغلاديش)، بينما تختلف و تتباين بعد ذلك درجات الوفرة في المورد الطبيعية من معادن و مواد خام و خصوبة التربة[3].

و بالإضافة إلى محدودية هذه الموارد نجد عوامل أخرى تساهم في محدوديتها، كعدم استغلالها بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى إهدارها أو عدم استغلالها أصلا، فرغم توفر الموارد الطبيعية و الأرض الصالحة للفلاحة في السودان، إلا أن نقص الموارد المالية

[1] : دوناتو رومانو "الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة" المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق سوريا 2003 ص 47.
[2] : رمضان محمد مقلد و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر سنة 2003 ص 12.
[3] : ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" ترجمة محمود حسن حسني و آخرون دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية 2006ص 77.

و الخبرات الفنية حال دون استغلال الأمطار الغزيرة من خلال بناء السدود، كما أن السياسات الفلاحية غير المدروسة و التي بمقتضاها يجب على الفلاح توريد حصة إجبارية بسعر منخفض جدا، و كذلك نقص شبكات النقل التي تساعد على نقل المحاصيل أدى إلى إهمال الفلاح للفلاحة[1].

و تشمل الموارد الطبيعية[2]:

- سطح الأرض المستخدم في الفلاحة و الصناعة؛
- باطن الأرض من خلال ما يحتويه من مصادر للطاقة و موارد معدنية مختلفة؛
- الموارد المائية من بحار و أنهار و ما تتضمنه من موارد؛
- الهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض، و ما يحتويه من غازات.

**2/ تقسيمات الموارد الطبيعية:**

إن الموارد الطبيعية قد تكون مركزة في مكان واحد أو متوفرة في كل مكان، و تكون هذه الموارد متجددة (renouvelable) أو غير متجددة (renouvelable non)، و الشكل (4-1) يوضح تقسيمات الموارد الطبيعية:

[1] : رمضان محمد مقلد و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 13.
[2] : صالح العصفور "الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفاذها" سلسلة جسر التنمية العدد الخامس المعهد العربي للتخطيط الكويت ماي 2002 ص ص 2 3.

الشكل رقم (4-1): تقسيمات الموارد الطبيعية

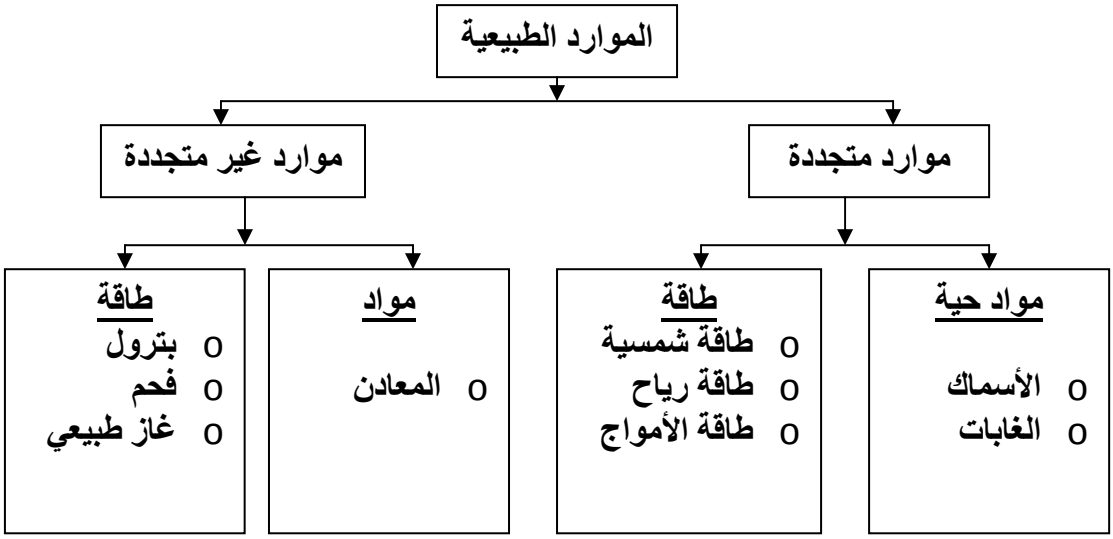


المصدر: محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 129.

**1/2/ الموارد الطبيعية المتجددة:**

الموارد المتجددة هي تلك التي تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة، و نجد أن معدل نمـــو هذه الموارد يتحدد بطرق استغلالها و مدى استيعاب البيئة لمزيد من هذه الموارد[1].

تعد مصائد السمك من أوضح أمثلة الموارد البيولوجية المتجددة، فالأسماك التي لا يتم صيدها في الوقت الحاضر يمكن أن تعطي كميات أسماك أكبر تكون متاحة للـــصيد في المستقبل[2].

**2/2/ الموارد الطبيعية غير المتجددة:**

هي موارد لا يمكن زيادة رصيدها خلال أي فترة زمنية أي ذات رصيد ثابـــت، و بالتالي عرض هذه الموارد سيكون ثابت بالمعنى المادي، حيث يوجد وقـــت لابـــد أن تنضب فيه هذه الموارد، و هناك موارد تستهلك و تنضب بالاستعمال مثـــل مـــصادر الطاقة كالبترول و الغاز الطبيعي، و منها موارد يمكن تدويرها و إعادة استعمالها مثل العديد من المعادن و المياه[3].

[1] : رمضان محمد مقلد و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 17.
[2] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر 2000 ص 139.
[3] : صالح العصفور "الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفاذها" مرجع سبق ذكره ص 4.

تتضمن الموارد غير المتجددة، على سبيل المثال البترول و الغاز الطبيعي، و كل الموارد الموجودة في الطبيعة بكميات محددة لذلك فهي تعد أفضل مثال يعبر عن مشكلة نضوب الموارد، حيث تحدد الفترة الزمنية المتاحة لنضوبها بناء على معدلات استخدامنا لتلك الموارد[1].

**3/ تخصيص الموارد الطبيعية:**

**1/3/ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:**

و يمكن تحديد العوامل التي تتدخل في تحديد الاستخدام الأمثل للموارد في ما يلي[2]:

- التكنولوجيا و التعليم: إن التكنولوجيا هي الأداة الفعالة المتاحة لارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية و أيضا للمحافظة على هذه الموارد و صيانة البيئة، و كذلك يلعب التعليم دورا بالغ الأهمية في إعداد الفلاحين للتعامل مع التكنولوجيا و الموارد الطبيعية و البيئة بعقلانية؛
- الضغط السكاني: إن زيادة السكان تؤدي في الأساس إلى الضغط على الموارد الطبيعية، سواء من خلال تناقص ما يخص الفرد من الموارد الطبيعية خاصة المستخدمة في النتاج الزراعي أو من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فضلا عن تأثير الضغط السكاني على مكونات البيئة الأخرى مثل التلوث و تآكل المورد الوراثي؛
- حيازة الأرض: تؤثر نظم حيازة الأرض الزراعية في أسلوب استثمارها و من ثم صيانتها خصبة منتجة للأجيال القادمة، و ربما بالنقيض بتعريضها للتدهور و التصحر أو نقص الخصوبة و القدرة الإنتاجية.

[1] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 139.
[2] : محمد السيد عبد السلام "الأمن الغذائي للوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت 1998 ص/ص 153/150.

**2/3/ مشكلة الندرة:**

إن الوسائل التي يمتلكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، و إما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا سيئا حيث تتوافر في أماكن معينة و تشح في أماكن أخرى، و حتى لو كانت كل الموارد متوفرة فان الإنسان مقيد بعمل الوقت، و هو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة[1].

**3/3/ العوامل التي تحد من مشكلة الندرة:**

يقوم التحليل السابق على افتراض أن المتاح من الموارد يعتمد فقط على عامل واحد ألا و هو معدلات استخدامنا للموارد، لكن في الواقع نجد أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الكميات المتاحة من الموارد[2]:

- البحث و الاستكشاف: تتوقف قدرة هذه الأنشطة الاستكشافية على تخفيف ضغوط الطلب على الموارد على مدى توصلها إلى اكتشاف احتياطات إضافية من تلك الموارد، حيث انه كلما كانت تلك الموارد موجودة بكثرة زادت إمكانية التوصل إليها و مواجهة الطلب عليها في السوق و العكس صحيح، و تعتمد هذه الأنشطة على مقدار ربحية الشركات العاملة في هذا المجال، فكلما زادت ربحيتها زادت كلما توسعت مثل هذه الشركات في أعمالها؛

- التطور التكنولوجي: يرتبط التطور التكنولوجي في مجال استخدامات الموارد عادة بأسعار هذه الأخير، حيث نجد أنه كلما ارتفعت أسعار هذه الموارد نظرا لندرتها، يؤدي ذلك إلى زيادة الحوافز لتطوير تكنولوجيا تساعد على زيادة كفاءة استخدام تلك الموارد حتى تستغل بشكل فعال؛

- الإحلال: يتمثل في عملية إحلال الموارد التي تتمتع بوفرة محل الموارد التي تعاني من ندرة، حيث تتوقف هذه العملية على مدى قرب تلك البدائل و إمكانية تعديل العمليات الإنتاجية بما يسمح باستخدام البدائل الأرخص نسبيا، وكلما كانت تلك البدائل

[1] : مختار عبد الحكيم طلبة "مقدمة في المشكلة الاقتصادية" القاهرة مصر 2007 ص 5.
[2] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص/ ص 139/134.

قريبة لبعضها البعض كلما كان تأثير عملية الإحلال على الإنتاج و الأسواق محدودة، بينما يكون التأثير على خفض التكاليف كبيرا؛

- إعادة التدوير: يقصد بعملية إعادة التدوير استخدام كل أو جزء من المخلفات الناتجة عن العمليات الاقتصادية، سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، مرة أخرى في العملية الإنتاجية، و يعتمد تأثير عملية إعادة التدوير على الاحتياطي المتاح من الموارد الأصلية و على معدل إحلال الموارد المعاد تدويرها محل نسبة من الموارد الأصلية، حيث يمكن لهذه العملية أن تلعب دورا هاما في الحد من الضغوط الناتجة عن ندرة الموارد[1].

- إن تغير المناخ الملاحظ مؤخرا بالإضافة إلى فترات الجفاف يساهم كثيرا في تناقص الموارد الطبيعية، و المجتمعات الريفية تواجه مشكلة الأمن الغذائي و الفقر اللذان ينموان يوما بعد يوم، الأمر الذي يؤدي بالضغط الكبير على الموارد الطبيعية، في هذه الظروف، الإجراءات المتبعة في برامج و استراتيجيات التنمية الريفية لحماية الموارد الطبيعية تهدف بالدرجة الأولى إلى مكافحة التصحر، تحسين معدل التغطية الغذائية (عادة أقل من 10%)، و احتواء عملية استنزاف الموارد المائية لتلبية الاحتياجات المحلية، و في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الهدف من التنمية المستدامة يتمثل بالدرجة الأولى في إيقاف استنزاف الموارد[2].

**المطلب الثاني: أهمية الموارد المائية في التنمية الفلاحية:**

**1/ أهمية المياه:**

انه لا يمكن التقليل من أهمية المياه بالنسبة لمختلف أوجه الحياة على سطح الأرض، فهي أساس أي حياة، لذلك نجد أنها تلعب دورا أساسيا في تحديد حجم و مواقع التجمعات الإنسانية، و خاصة في حالة المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية،

[1] : تجدر الإشارة إلى أن النفع الذي يعود من عمليات التدوير لا ينحصر فقط في تخفيف ضغوط الطلب على الموارد النادرة و إنما تساهم في الحد من كميات المخلفات التي يجب التخلص منها يوميا سواء من أنشطة إنتاجية أو استهلاكية.

[2] : Omar Bessaoud « les politiques de développement en Méditerranée » Options Méditerranéennes Série. A / n 71 CIHEAM Montpellier 2006 p 29.

بالإضافة إلى كل ذلك تمثل المياه مدخلا هاما في معظم الأنشطة الاقتصادية سواء كانت الزراعة، صيد الأسماك، النقل، الصناعة أو السياحة كلها تعتمد على المياه بدرجات متفاوتة[1].

**2/ مصادر المياه:**

تنقسم مصادر المياه إلى قسمين: مصادر تقليدية و أخرى غير تقليدية، حيث نجد أن المصادر التقليدية تتفرع إلى: مياه جوفية، سطحية و مياه الأمطار، و غير التقليدية إلى: مياه الصرف المعالجة، تحلية مياه البحر و استيراد المياه، و الشكل (4-2) يوضح ذلك:

الشكل رقم(4-2): تقسيمات مصادر المياه.

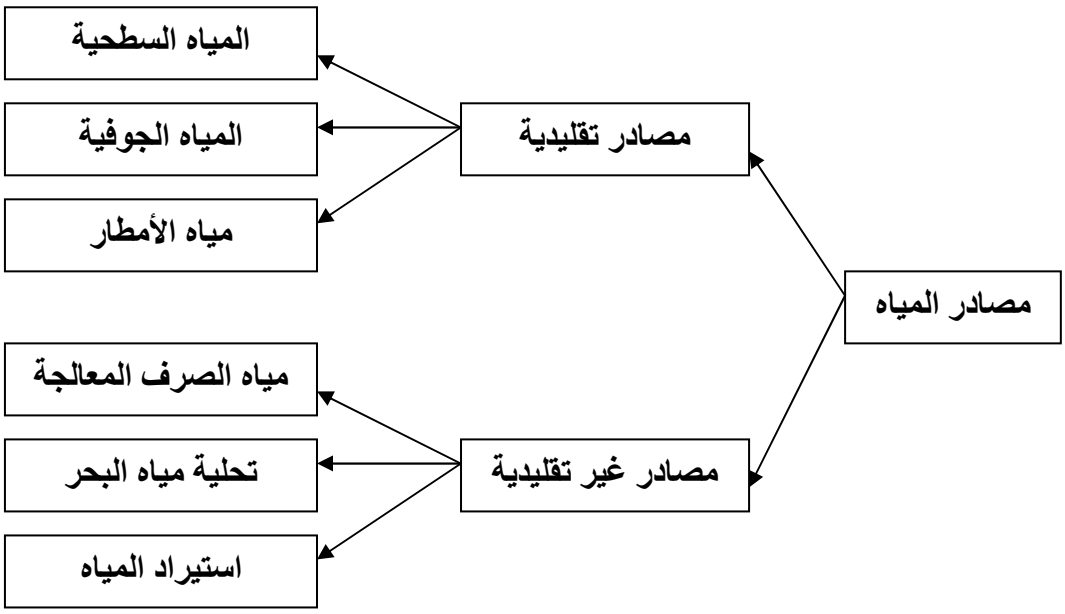


المصدر: محمد عبد الكريم علي عبد ربه و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 192.

[1] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 191.

**1/2/ المصادر التقليدية:**

**1/1/2/ المياه السطحية:**

المياه السطحية هي موارد الأنهار الدائمة الجريان و موارد الوديان موسمية الجريان[1]، إضافة إلى البحيرات العذبة، و هي مصادر يمكن أن تتعرض للتقلبات نظرا لأنها تعتمد على معدل تدفق المياه إليها و الذي يتوقف على معدلات تساقط الأمطار مقارنة بالكميات التي تستهلك منها، نجد بالإضافة إلى ذلك أن معظم هذه المجاري المائية تتعرض لفيضانات موسمية و هو الأمر الذي أدى إلى اللجوء عادة لإقامة مشروعات مختلفة لزيادة الاستفادة من هذه المصادر، مثل السدود، و التي تلعب دورا هاما في التحكم في الفيضانات و كذلك الحفاظ على كميات من المياه و التي كان يمكن أن تصرف مباشرة في البحر[2].

**2/1/2/ المياه الجوفية:**

تعد المياه الجوفية من المصادر الهامة، خاصة في المناطق التي تقل بها مصادر المياه السطحية، لكن تتمثل صعوبة التعامل مع هذا المصدر في انه من المصادر الحساسة، فمن ناحية يصعب الوصول إلى تقدير دقيق لمعدل التدفقات الإضافية للمياه الجوفية، مما يجعل من الصعب التنبؤ بكميات و نوعية المياه المتاحة بالفعل[3].

**3/1/2/ مياه الأمطار:**

تعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه العذبة، حيث نجد أن كمية التساقط السنوية تعادل حوالي 50 ضعف المخزون الموجود في البحيرات و الأنهار، و المسطحات المائية، إلا أن المشكل الرئيسي يتمثل في حالة عدم التأكد التي تواجه إمكانية الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، حيث يمكن أن تتعرض نفس المنطقة للجفاف،

[1] : سعد الدين مدلل "مصادر المياه في الوطن العربي" دار الفكر العربي بيروت لبنان 2006 ص 36.
[2] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 193.
[3] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 194.

ثم تتعرض للفيضانات في السنة أو السنوات التالية، كما نجد أن معدلات التساقط تختلف بين المناطق المختلفة في نفس الدولة و من دولة إلى أخرى[1].

**2/2/ المصادر غير التقليدية:**

**1/2/2/ مياه الصرف المعالجة:**

تعتبر مياه الصرف المعالجة من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها كمصدر للمياه بشرط أن يتم استخدامها في أغراض معينة، حيث أنها لا تصلح لكافة الأغراض، و ترجع أهمية هذا المصدر إلى أن كميات مياه الصرف في تزايد مستمر، كما أن محاولة معالجتها ثم إعادة استخدامها يمكن أن تحقق العديد من المنافع البيئية، على سبيل المثال يمكن أن تساهم معالجة مياه الصرف ثم إعادة استخدامها في الحد من التلوث الذي يمكن أن ينجم عن تصريف هذه المياه، و يمكن كذلك استخدام المياه المعالجة مبدئيا في ري أشجار الخشب لأن استخدامها في هذا الغرض لا يتضمن مخاطر بيئية و صحية، و لأن استخدامها في ري المحاصيل الزراعية يتطلب معالجات أكثر تقدما[2].

**2/2/2/ تحلية مياه البحر:**

بالرغم من التطورات التكنولوجية التي عملت على تخفيض التكاليف نسبيا إلا أن عملية تحلية مياه البحر تبقى مكلفة اقتصاديا، و نجد أن تكلفة تحلية مياه البحر ترتبط طرديا بمعدل ملوحة المياه التي يتم معالجتها، و هو ما يعني أن المياه الجوفية (العسر) تعتبر بديلا أرخص نسبيا بالمقارنة بمياه البحر نظرا لانخفاض نسبة ملوحتها، حيث يتراوح متوسط تكلفة تحلية المياه الجوفية للمتر المكعب بين 0.4 و 0.8 دولار أمريكي، بينما متوسط تكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر يتراوح بين 10 و 10.5 دولار[3].

[1] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 195.
[2] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 196.
[3] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 197.

**3/2/2/ استيراد المياه:**

يعد هذا البديل من أقل البدائل استخداما حيث لا يتم التفكير فيه إلا في الحالات القصوى فقط، و يعتمد استراد المياه إما على خطوط أنابيب من مناطق تتمتع بوفرة في المياه أو على استخدام ناقلات عملاقة، يعني ذلك ، هذا البديل يتضمن تكاليف ضخمة، و هو ما يجعله من أقل البدائل انتشارا، خاصة أنه يعني بالدرجة الأولى اعتماد الدولة على مصادر خارجية للمياه و هو ما يمكن أن يهدد المصالح الإستراتيجية لهذه الدولة و بالتالي يؤثر سلبا على وضعها الاقتصادي و السياسي[1].

- تعتبر الجزائر من المناطق الجافة و شبه الجافة، معدل تساقط الأمطار في مساحتها الزراعية المستعملة يفوق 400 مم سنويا و التي لا تغطي سوى 30% من تلك المساحة[2].

**المطلب الثالث: أولوية تحقيق الأمن الغذائي:**

**1/ مفهوم الأمن الغذائي:**

يقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، و يتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات، و عليه، يختلف مفهوم الأمن الغذائي عن مفهوم الاكتفاء الذاتي، فمفهوم الأمن الغذائي يعني قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي و الاستيراد من الخارج اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات، أما مفهوم الاكتفاء الذاتي يعني قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الفعلي عن طريق الإنتاج المحلي فقط[3].

[1] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص ص 197 198.

[2] : Omar Bessaoud « changement climatique et agriculture au Maghreb » séminaire régional « changement climatique au méditerranée » MPM-Le Pharo , Marseille 22/23 octobre 2008 p 7.

[3] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2000 ص 14.

**2/ سياسات تحقيق الأمن الغذائي:**

**1/2/ الحد الأدنى للمخزون الاستراتيجي المضمون:**

يعتبر المخزون في فترة زمنية معينة محصلة لعمليات السحب و الإضافة خلال تلك الفترة، و بالتالي فان حجم هذا المخزون متغير حركي يتأثر بسلوك مجموعة من العوامل، و التي تتأثر بعوامل العرض – الإضافة – و عوامل الطلب – السحب من المخزون – و في هذه الظروف تبرز أهمية أسلوب إدارة المخزون الاستراتيجي من الغذاء، و الذي تقرر في إحدى الدراسات التي قام بها "Manetsch &Gerald" ألا يقل عن حد أدنى معين خلال أي فترة من الزمن، و ذلك من خلال التحكم في العوامل المؤثرة فيه بما يحقق توفير هذا المخزون شرط أقل تكلفة ممكنة، و يتطلب هذا توفر مجموعة من البيانات الدورية التي تتعلق بالطلب و العرض و الأسعار و المخزون على المستوى العالمي و المحلي[1].

و يمثل المخزون الاستراتيجي من الغذاء عنصرا أساسيا لانتظام وجود عرض كافي من الغذاء في الأسواق على مدار السنة، و يتراوح هذا الحد الأدنى وفقا لدراسات "الفاو" « FAO » ما بين 17 و 18% من حجم الاستهلاك السنوي من الغذاء في الدول النامية[2].

**2/2/ سياسات تحقيق الأمن الغذائي:**

**1/2/2/ سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:**

و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تتفق مع المفهوم الأول للأمن الغذائي، في أنه يتعين على الدولة إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الغذائية محليا، في حالة وجود علاقات اقتصادية غير مستقرة، و كذلك في ظل وجود احتكارات دولية للغذاء، و تنفيذ هذه السياسة قد يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل للموارد، و الذي يعني ضمنيا التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، و لكن ليس من الضروري التضحية بالتنمية الاقتصادية، إذ يجب على

[1] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص ص 251 252.
[2] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 251.

الدول مستقبلا تنمية الإنتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي بأقل تكلفة ممكنة، ويتعين عليها الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق تنمية المساحات المزروعة من أجل زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية و تنمية الإنتاج الحيواني و السمكي[1].

**2/2/2/ سياسات بناء المخزون من مجموع السلع الغذائية الأساسية:**

تتصف السلع الغذائية الزراعية بموسمية إنتاجها بينما يستمر الطلب عليها طول السنة لهذا تعمل الدول على تخزين المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي حيث تهدف عملية بناء المخزون من السلع الغذائية إلى سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول السنة تحسبا لأي أزمات عالمية أو محلية، كما يعمل المخزون على استقرار أسعار تلك السلع من خلال ديناميكية العرض و الطلب التي يؤمنها المخزون الاستراتيجي، و لمواجهة أزمة الغذاء الحالية أولت الدول العربية خاصا بتطوير بناء المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية و خاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب و التي يزداد الاهتمام بمخزونها عربيا و عالميا[2].

و وفقا للسياسات المتبعة في الوطن العربي فان الدول العربية تسعى لتطوير الطاقة التخزينية و تخصص موارد مالية لشراء و استيراد محاصيل الحبوب كالقمح و الأرز و الذرة، و في معظم الدول العربية عادة ما يتم تخزين كميات من السلع الغذائية الأساسية تكفي لحاجات الدول لفترات زمنية بين ثلاثة و ستة أشهر، و في فترات الوفرة يتم إحلال المخزون بمحصول الموسم الجديد من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، و بالإضافة إلى الحبوب يشمل المخزون سلعا غذائية أخرى تختلف بين الدول العربية و تضم الحليب الزيوت النباتية و السكر و اللحوم و غيرها[3].

**3/2/2/ سياسة تجارة السلع الغذائية:**

[1] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 275.
[2] : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم السودان 2009 ص 72.
[3] : تقرير أوضاع الأمن الغذائي مرجع سبق ذكره ص 72.

سعت الدول العربية إلى تعديل سياساتها التجارية بما يؤدي إلى الحد من آثار أزمة الغذاء العالمية، و من أهم هذه السياسات في المدى القصير سياسة الإعفاء الجمركي للسلع الغذائية و مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة، كما تابعت الدول العربية إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بجانب انضمام مجموعات مختلفة منها في تكتلات اقتصادية بهدف تعزيز اقتصادياتها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية و ما تتطلبه من تكامل اقتصادي يقوي من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، حيث انضمت بعض الدول لتكتلات اقتصادية إقليمية مثل مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، كما انضمت مصر و السودان إلى مجموعة السوق العامة لشرق و جنوب إفريقيا[1] « COMESA ».

**4/2/2/ سياسة الترشيد في مجال الغذاء:**

و تتمثل هذه السياسة في ترشيد العادات الغذائية الاستهلاكية غير الرشيدة من أجل تحقيق مستوى الأمن الغذائي، عن طريق ضبط مستويات الاستهلاك، بحيث تتماشى مع الإمكانيات المتاحة، و مع الاحتياجات الغذائية الصحية و الملائمة لظروف المجتمع طبقا للمعايير الدولية، حيث يلاحظ في معظم الدول النامية الإسراف في استهلاك السلع الغذائية، و لذا ينبغي على الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي إتباع سياسة الترشيد في مجال الغذاء، و ذلك بتعديل و تصحيح أنماط السلوك الإنساني غير الرشيدة من جانب المستهلكين أو المنتجين بهدف تقليل الفجوة الغذائية[2]، و من أهم الوسائل التي تحقق سياسة الترشيد في مجال الغذاء ما يلي[3]:

- تعديل أنماط الاستهلاك غير الرشيدة من خلال زيادة تكلفة إشباع هذه العادات الاستهلاكية؛
- ترشيد دعم السلع الغذائية؛
- ترشيد استيراد السلع الغذائية؛

[1] : تقرير أوضاع الأمن الغذائي مرجع سبق ذكره ص74.
[2] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 280.
[3] : السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص ص 280 281.

- تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين؛
- الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعة الناتجة عن الاختلال الطبقي، و الذي يسبب اختلال في نمط الاستهلاك الغذائي.

**5/2/2/ سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية و الخدماتية:**

تهتم الدول العربية بوضع سياسات تشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة و الأمن الغذائي، و تهدف هذه الاستثمارات في الظروف العادية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، و قد كثفت معظم الدول العربية جهودها في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي و الحيواني و السمكي، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البنى التحتية و في مجال الري و استصلاح الأراضي، و كذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية و الخدماتية، كما قامت بعض الدول العربية كالسعودية و الإمارات بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات و الموارد الزراعية في داخل الوطن العربي مثل السودان و مصر، و في خارج الوطن العربي في باكستان و بنغلاديش[1].

**المبحث الثاني: مكانة البيئة في التنمية الاقتصادية:**

[1] : تقرير أوضاع الأمن الغذائي مرجع سبق ذكره ص 75.

**المطلب الأول: المشاكل البيئية و مسبباتها:**

**1/ مفهوم البيئة:**

البيئة تتمثل في إطار الحياة و الذي يكون إما طبيعي أو صنع من طرف الإنسان، و الذي يوفر العديد من الموارد التي يحتاجها هذا الأخير لوجوده أو رفاهيته[1]، و هي تعني منظومة تتكون من العناصر الحياتية و الطبيعية التي توجد حول الكرة الأرضية و على سطحها و في باطنها، الهواء، الطاقة و مصادرها، المياه، سطح التربة و ما يعيش عليها من نبات و حيوان، و الإنسان بثقافاته المختلفة و علاقاته الاجتماعية، كل هذه العناصر مجتمعة هي مكونات منظومة البيئة بصفة عامة و التي يمكن أن نستخلص منها العناصر التالية[2]:

- البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و كافة الكائنات الحية الأخرى؛
- تتضمن البيئة الإطار المادي الذي يمثل الأساس الطبيعي لكافة الكائنات بما فيها الإنسان؛
- تتضمن الإطار الاجتماعي الذي يمثل الأفراد و الجماعات و المجتمعات؛
- تضم البيئة الإطار التكنولوجي و ما قام الإنسان باختراعه و تطويعه مستخدما التكنولوجيا الحديثة من أجل التكيف مع البيئة.

**2/ المشاكل البيئية:**

**1/2/ التصحر:**

يعرف التصحر بأنه عملية متواصلة من تدهور الأرض (التربة و الحياة النباتيـــة) في المناطق الجافة و شبه الرطبة، ناتجة جزئيا على الأقل عن الإنسان، و هي تقلـــص كلا من قدرتها على التكيف و إمكانياتها الإنتاجية إلى حد لا يمكن معه استعادتها بإزالة الأسباب أو استصلاحها دون استثمار كبير[3].

**2/2/ تلوث المياه:**

[1]: Christian Lévêque & Yves Sciama « Développement Durable » Dunod, Paris, France 2008 p 77.

[2] : عدلي علي أبوطاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر 2000 ص ص 14 15.

[3] : عدلي علي أبوطاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" مرجع سبق ذكره ص 96.

يعرف التلوث المائي بأنه كل ما يدخل كتلة الماء من أثر يحدثه الإنسان فيؤدي إلى تغيير الصفات الطبيعية و الكيميائية و اختلال التوازن الطبيعي في تلك الكتلة و بالتالي تضر الإنسان و الكائنات الحية، و قد عرفت المنظمة العالمية للصحة تلوث المياه بـ "يعتبر الماء ملوثا عندما تتغير تركيبته او تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان بحيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات المخصصة لها و التي تجعلها غير صالحة للشرب أو الاستهلاك المنزلي أو الزراعي أو الصناعي"[1].

**3/2/ تدهور نوعية التربة:**

إن الطبقة السطحية من الأرض الزراعية و الغنية بالعناصر الأولية اللازمة للحياة النباتية هي من أكثر موارد العالم أهمية و ندرة إذ أنها هي المصدر الوحيد لكل غذاء العالم و أن إتلاف هذه الطبقة و تعريضها للتآكل أو الزوال "érosion" هو من أكثر مظاهر التلوث خطورة، و المخاطر التي تحيط بالتربة إنما هي مخاطر نجمت عن شيوع استخدام و استغلال الغابات و المراعي و المياه و حتى الأرض الزراعية في بعض المناطق من العالم[2].

**4/2/ تلوث الهواء:**

يعني تلوث الهواء وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الهواء بكميات تؤدي إلى وقوع أضرار، فسيولوجية أو اقتصادية أو الاثنين معا، بالإنسان و الحيوان و النباتات و الآلات و المعدات أو تؤدي إلى التأثير في طبيعة الأشياء و في مظهرها و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية[3].

**5/2/ التنوع البيولوجي:**

[1] : عدلي علي أبوطاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" مرجع سبق ذكره ص ص 119 120.
[2] : رمضان محمد مقلد و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 383.
[3] : عدلي علي أبوطاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" مرجع سبق ذكره ص 128.

يتمثل التنوع البيولوجي في عدد السلالات في النظام البيئي، و ترجع سياسات الحفاظ على التنوع الوراثي إلى الخسارة المتواصلة لرأس المال الوراثي (كمية و نوعية التنوع الوراثي في الأرض)، فالجينات الوراثية تحتوي على المعلومات التي تحدد الإمكانيات التي يتمتع بها هذا الكائن، و ترتبط الحوافز لحماية التنوع البيولوجي بالعلاقات الايجابية الكائنة ما بين التنوع و التنمية الإنسانية، و خسارة التنوع البيولوجي تعني خسارة العديد من الفرص سواء بالنسبة للأجيال الحالية أو القادمة، و خاصة أن مثل هذه الخسارة تكون عادة نهائية و لا رجعة فيها[1].

**6/2/ بيئة العمل:**

و يقصد بها البيئة المحيطة بالمصانع و مراكز الإنتاج، و تتسبب العملية الإنتاجية في تلوث هذه البيئة من خلال انبعاث المواد الغازية و الصلبة، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض العمال لهذه الموارد و تأثر صحتهم بها[2].

**7/2/ البيئة الحضرية:**

هي بيئة المدن و التجمعات السكانية بما فيها من مصادر مختلفة للتلوث الناجم عن أنشطة الإنسان اليومية و الأنشطة الصناعية المتمركزة داخل المدن و على محيطها، و قد ساهم ضعف التخطيط العمراني في الدول العربية و هجرة السكان من الريف إلى المدن في تفاقم المشكلة الاقتصادية من تمركز لوسائل النقل و الصناعات في المناطق السكنية، و افتقار المراكز الحضرية إلى أنظمة الصرف الصحي المناسبة و مرافق جمع النفايات الصلبة و محطات معالجة النفايات، و ارتفاع نسبة الضجيج مما أدى إلى تزايد المشاكل الصحية[3].

**8/2/ تغير المناخ:**

**1/8/2/ المخاطر و الآثار:**

[1] : محمد عبد الكريم علي عبد ربه "اقتصاديات الموارد و البيئة" مرجع سبق ذكره ص 283.
[2] : مصطفى بابكر "السياسات البيئية" سلسلة جسر التنمية العدد 25 المعهد العربي للتخطيط الكويت جانفي 2004 ص 6.
[3] : مصطفى بابكر "السياسات البيئية" مرجع سبق ذكره ص 6.

إن لتغير مناخ الكرة الأرضية مجموعة من المخاطر و التأثيرات على الفلاحة بصفة خاصة و البيئة بصفة عامة نذكر منها[1]:

- تغير المناخ سيضاعف المخاطر المتعلقة بالتصحر و انجراف التربة و التملح.
- و سيؤدي في المناطق الساحلية إلى ارتفاع مستوى مياه البحر.
- يولد ضغط كبير على الموارد المائية.
- انخفاض و تذبذب سقوط الأمطار المتجمعة بسبب ارتفاع درجة الحرارة مما يؤثر على المحاصيل الزراعية.

**2/8/2/ الآثار المستقبلية لتغير المناخ في الجزائر:**

إن تأثير تغير المناخ على الفلاحة الجزائرية يعكسه الإنتاج الفلاحي و ما يلي توقع لما سيحدثه هذا التغير على مستوى النتاج في الجزائر[2]:

- في أفق 2020 يتوقع أن ينخفض إنتاج الحبوب بـ 5.7 إلى 14% بالنسبة للسنة العادية؛
- إنتاج الخضر سينخفض ما بين 10 إلى 30%؛
- سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية المراعي خاصة في المناطق السهبية؛
- زيادة الهجرة نحو المدن؛
- التكلفة المتوسطة لهذه التأثيرات ستقترب من ربع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام في أفق 2100.

**3/ مسببات المشاكل البيئية:**

[1] : Omar Bessaoud « changement climatique et agriculture au Maghreb » op cité p 12.
[2] : Omar Bessaoud « changement climatique et agriculture au Maghreb » op cité p 13.

إن أهم المشاكل التي تواجه البيئة يعد الإنسان السبب الرئيسي فيها من خلال الأعمال التي يقوم بها و يمكن تلخيص أهم مسببات التدهور البيئي خاصة في الوطن العربي إلى[1]:

- غياب الوعي البيئي و اعتبار أن المحافظة على البيئة تعيق التنمية الاقتصادية من خلال اعتبار أن البيئة قطاع مستقل و محدود؛
- الاعتماد الكثيف على الموارد الطبيعية بسبب تدني دخول الأفراد خاصة في المناطق الريفية؛
- ضعف التوازن الحضري الريفي و التخطيط العمراني و ما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة و المحافظة على نظافتها؛
- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة و مستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى؛
- غياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة و عناصرها؛
- عدم ملائمة بعض التقانات المستوردة للبيئة.

**المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين البيئة و التنمية الاقتصادية:**

[1] : مصطفى بابكر "السياسات البيئية" مرجع سبق ذكره ص 6.

إن الشكل التالي يوضح العلاقة بين الاقتصاد و البيئة و المدخلات و المخرجات بينهما و مدى أهمية العلاقة بينهما.

الشكل رقم (4-3): النموذج الاقتصادي البيئي.

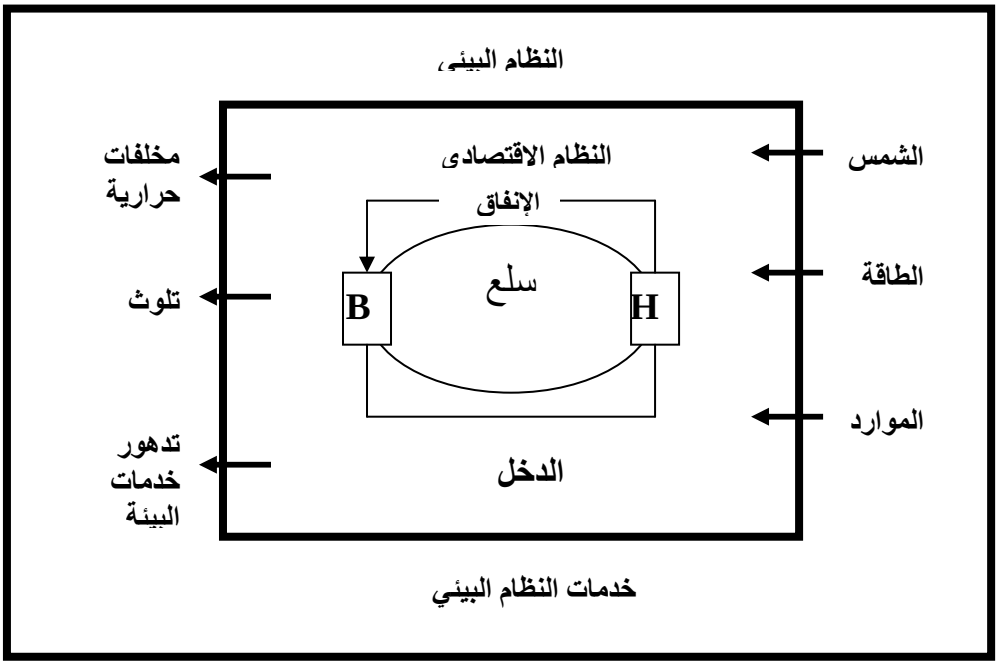


المصدر: الطاهر خامرة "المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2007 ص 24.

**1/ السكان و الموارد و البيئة:**

انه من السهل ملاحظة أن التضخم السكاني الذي يعاني منه العالم يتمركز في الجزء الجنوبي من العالم أو بشكل أدق في الدول المتخلفة، أي في الدول التي تعاني من تدني في مستوى المعيشة، و معدلات فقر كبيرة.

هذا التوسع السكاني الرهيب يشكل مشكلة في تلك الدول طالما أن الموارد الطبيعية غير قادرة على مواكبته، خاصة مع ازدياد النزاعات الاستهلاكية المدمرة للبيئة، و التي تضغط بشدة على الموارد المتاحة، و أكبر دليل على ذلك عملية إزالة الغابات المدارية و الذي يتم بمعدل سنوي يصل إلى 11.2 مليون هكتار سنويا من أجل

الأخشاب و التوسع الزراعي على حسابها إلا أن انجراف الطبقات الرقيقة الخصبة من الأرض يحول دون ذلك[1].

و يلاحظ أن النمو السكاني السريع لدول العالم الثالث يؤدي إلى نقص الوقود و المياه في المناطق الريفية و يؤدي إلى حدوث أزمات صحية في المدن في كثير من الأقاليم الفقيرة جدا في الكرة الأرضية، كما أنه من الواضح إن الزيادة السكانية تؤدي إلى التعجيل بتدمير الموارد البيئية التي يعتمد عليها البقاء الإنساني، و لمقابلة التوسع في الاحتياجات المتزايدة للدول الأقل نموا، فان التدمير البيئي يجب إن يقف مع العمل على زيادة إنتاجية الموارد الموجودة فعلا لتحقيق استفادة أكبر لسكان العالم[2].

**2/ النمو و البيئة:**

إذا كان في الإمكان تقليل حجم الدمار البيئي عن طريق زيادة دخل الفقراء، عندئذ يمكن تحقيق النمو دون إحداث المزيد من التدمير البيئي، إن الدلائل تشير إلى أن من أسوأ من يسهم في دمار البيئة أغنى بليون شخص و أفقر بليون شخص على سطح الأرض، و هناك اعتقاد أن الأثر التدميري على البيئة من جانب البليون شخص من الفقراء، أشد فتكا من تأثير الطبقات متوسطة الدخل و التي يبلغ تعدادها نحو 3.2 بليون نسمة، و نستنتج من ذلك أن تحسين الوضع الاقتصادي للجماعات الأكثر فقرا سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية، و من ناحية، هناك احتمال لأن تؤدي الزيادة في الدخل و في مستويات الاستهلاك إلى زيادة حجم الدمار البيئي، و تلك هي المعضلة التي تواجه العالم[3].

**3/ الفقر و البيئة:**

عامة يتم إلقاء اللوم على ارتفاع الخصوبة (النمو السكاني) كسبب لوجود الكثير من المشاكل التي تعزى إلى الفقر ذاته، على سبيل المثال، نجد أن الكثافة السكانية في هكتار الأرض الزراعية في الصين تبلغ ضعف نظيرتها في الهند، و مع ذلك نجد أن الغلة أعلى بمقدار الضعف أيضا، و بالرغم من أن الدمار البيئي و ارتفاع الخصوبة

[1] : حسن عبد العزيز حسن "اقتصاديات الموارد" زهراء الشرق القاهرة مصر سنة 1996 ص 374.
[2] : ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 448.
[3] : ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 449.

يسيران جنبا إلى جنب، فان هناك عاملا ثالثا يؤثر على الاثنين معا، هو الفقر المطلق، و لكي تنجح السياسات البيئية في الدول النامية، ينبغي عليها أن تركز أولا على قضايا من لا أرض لهم (المعدمين)، الفقر، و صعوبة الوصول إلى المصادر المؤسسية. إن عدم ضمان حقوق ملكية الأرض، و تقص الائتمان و المدخلات، و غياب المعلومات، كل ذلك يمنع الفقراء بالقيام بالاستثمار الذي يؤدي إلى الحفاظ على الأصول البيئية التي يعيشون عليها، ذلك لأن الحفاظ على البيئة من التدهور هو أمر يرتبط بتقديم الدعم المؤسسي للفقراء أكثر منه محاربة لعملية التدهور الحتمية[1].

**المطلب الثالث: السياسات البيئية:**

**1/ مفهوم السياسات البيئية:**

تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلاً، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث، والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية.

**2/ أهداف السياسات البيئية:**

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى دائما إلى إحداث عملية التوازن بين فوائد الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتلوث البيئي و الأضرار الناجمة عنه، و من الأهداف التي تعمل السياسات البيئية المتكاملة على تحقيقها[2]:

- تحجيم الأنشطة و الممارسات التي أدت و تؤدي إلى تدهور الموارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث و تخفيف أثاره البيئية قدر الإمكان؛

[1] : ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 448.
[2] : مصطفى بابكر "السياسات البيئية" مرجع سبق ذكره ص 7.

- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و الحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية و الإنتاجية قدر الإمكان؛
- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة و تضمين الآثار البيئية و كيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية.

**المطلب الرابع: تأثير البيئة على التنمية الفلاحية:**

**1/ البيئة الفلاحية:**

البيئة الفلاحية هي عملية دراسة الوسط المادي، المناخ و التربة، و علاقته بتطوير النباتات المنتجة و مردوديتها فيما يخص ثلاثة نقاط: الكمية، النوعية و توليدية[1].

و هناك تعريف أخر يرى أنها المنطقة الزراعية التي يعيش فيها الفلاح و يمارس فيها الزراعة كمهنة رئيسية بالإضافة إلى بعض الحرف الأخرى مثل الرعي و تربية الحيوان و تصنيع منتجات الألبان و بعض الصناعات الريفية، كما تعرف على أنها المنطقة الزراعية و السكنية التي يعيش فيها الفلاحين و أسرهم و يمارسون فيها أنشطتهم التي يستمدون منها مقومات حياتهم من غذاء و كساء و دواء و مأوى، و يمارسون فيها علاقاتهم، و هي على البيئة الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية[2].

**2/ البيئة والتنمية الريفية:**

لمقابلة زيادة احتياجات الغذاء بسبب زيادة النمو السكاني في الدول الأقل نموا، فان تقدير إنتاج الطعام في الدول النامية سوف يتضاعف مع مرور السنوات، و ذلك بسبب الأرض في معظم مناطق العالم الثالث و التي تكون محملة بالسكان، و لمقابلة هذا الناتج يتطلب الأمر إحداث تغييرات سريعة في التوزيع، الاستخدام، و كمية الموارد المتاحة في القطاع الزراعي، و لأن المرأة تكون مشرفة على الموارد الريفية مثل الغابات و المياه في الريف و تساعد كثيرا في عرض العمل الزراعي، يكون ذلك

[1] : G. Azzi "Ecologie Agricole" librairie J.B.Bailliere et Fils Parie France 1954 p 14.

[2] : عدلي علي أبو طاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" مرجع سبق ذكره ص 16.

له أهمية أساسية في دمجها في برامج التنمية، بالإضافة إلى أن جهود تخفيف الفقر ينبغي أن تستهدف الوضع الاقتصادي للمرأة بوجه خاص، حتى يمكن تقليل اعتماد النساء على طرائق إنتاج غير قابلة للاستمرارية، إن إمكانية زيادة المدخلات الزراعية لصغار المزارعين، مع تقديم و إعادة تقديم طرق متواصلة، و مستمرة للزراعة، سوف يساعد كل هذا في خلق بدائل أكثر جاذبية بدلا من تلك التي تدمر البيئة حاليا، كما أن الاستثمارات في زيادة الأراضي الزراعية يمكن أن يزيد كثيرا من العوائد المحققة من الأراضي الزراعية، و يساعد كثيرا في ضمان توفير الاكتفاء الذاتي المستقبلي في الغذاء لمعظم الدول النامية[1].

[1] : ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص ص 449 450.

**الخلاصة**

من خلال ما اتضح في هذا الفصل يظهر جليا العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد و الموارد الطبيعية و أهمية هذه الأخيرة في المجال الفلاحي، من خلال على هذه الموارد من الزوال و البحث عن موارد بديلة لتلك الزائلة و الفانية، و كذاك عملية تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر شيء مهم بالنسبة للمجتمعات و التخلص من التبعية و ما ينجر من ورائها من إهدار لرؤوس الأموال في عملية الاستيراد، نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، أما من جهة أخرى فالعلاقة بين الاقتصاد و البيئة بصفة عامة و البيئة و الفلاحة بصفة خاصة فتعتبر جد مهمة لما للبيئة من أهمية اقتصادية و مؤثرة على التنمية الفلاحية، من خلال أهمية المياه و التربة و الهواء بالنسبة للفلاحة، فلذلك للسياسات البيئية أهمية كبيرة جدا للحد من المؤثرات البيئية التي تؤثر سلبا على التنمية الفلاحية، و بالتالي يجب مراعاة هذه السياسات و ضعها بالشكل الملائم الذي يساعد و يسهل عملية تطبيقها و مراقبتها.

**تمهيد:**

إن القطاعين العام و الخاص يعملان جنبا إلى جنب في جميع القطاعات و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة ولاية سعيدة، حيث سنستعرض الإمكانيات الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و الفلاحية للولاية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنقوم بدراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة، من خلال دراسة الإحصائيات المحصل عليها و مقارنة إمكانيات القطاع العام بالقطاع الخاص، و محاولة تحليل النتائج المحصل عليها و تفسيرها و محاولة قدر الإمكان تبسيطها و البحث عن الأسباب التي جعلتنا نتحصل على تلك النتائج، و تتمثل هذه الإحصائيات و المعطيات في مجموع الإنتاج النباتي و الحيواني و الأراضي الفلاحية و المستثمرات، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في هذا المجال.

## المبحث الأول: الإمكانيات المتوفرة في ولاية سعيدة

### المطلب الأول: الإمكانيات غير الفلاحية:

#### 1/ الموقع الجغرافي، المساحة و السكان:

لقد انبثقت ولاية سعيدة عن التقسيم الإداري لـــ 1984/02/04، و الذي جاء لتنظيم الأقاليم بـــ 16 بلدية و 6 دوائر، و تبلغ مساحتها الكلية 676540 هكتار، و تعد من حيث الموقع الجغرافي ولاية إستراتيجية لأنها تتموقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات الهضاب العليا الغربية (تيسمسيلت، تيارت، النعامة، البيض، سعيدة)، يسودها مناخ قارّي يتميز بأنه حار و جاف صيفا وبارد وقارص شتاء معدل سقوط الأمطار حوالي 436 ملم/سنويا، كما أن الولاية تتميز بدرجة الحرارة ما بين 46° شهر جويلية و-7° شهر ديسمبر إضافة إلى الثلوج[1]، و نجد أنها تتوسط المنطقة الغربية حيث يحدها:

- من الشمال ولاية معسكر؛
- من الغرب ولاية سيدي بلعباس؛
- من الجنوب ولاية البيض؛
- و من الشرق ولاية تيارت.

و كان عدد سكانها في إحصاء السكان (RGPH) لسنة 1987 235240 نسمة، ثم 279526 نسمة سنة 1998 ليصل إلى 328030 نسمة في سبتمبر 2009، حيث بلغت الزيادة في عدد السكان 17.35% بين 1998 و 2009، و الجدول التالي يوضح توزيع السكان بين المناطق الريفية و الحضرية لسنة 2002:

[1] : Présentation générale de la wilaya de Saida, D.S.A Saida p 2 et 3.

الجدول (5-1): عدد السكان في المناطق الحضرية و الريفية في البلديات.

| البلديات | الريف | % | الحضر | % | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| يوب | / | / | 17729 | 100 | 17729 |
| ذوي ثابت | 2135 | 40 | 6405 | 60 | 8540 |
| هونت | 69 | 01 | 6903 | 99 | 6972 |
| أولاد إبراهيم | 15330 | 83,29 | 3076 | 16,71 | 18406 |
| تيرسين | 5311 | 84,2 | 996 | 15,80 | 6307 |
| عين السلطان | 5000 | 82,41 | 1067 | 17,59 | 6067 |
| سعيدة | 4618 | 4 | 110548 | 96 | 115166 |
| عين الحجر | 5568 | 25 | 15925 | 75 | 21493 |
| مولاي العربي | 3048 | 29 | 7378 | 71 | 10426 |
| سيدي احمد | 9255 | 75 | 2950 | 25 | 12205 |
| الحساسنة | 3687 | 30 | 8603 | 70 | 12290 |
| المعمورة | 1187 | 17 | 5794 | 83 | 6981 |
| عين السخونة | 1069 | 15 | 6059 | 85 | 7128 |
| سيدي بوبكر | 1530 | 09 | 15431 | 91 | 16961 |
| سيدي أعمر | 2320 | 28 | 6112 | 72 | 8432 |
| أولاد خالد | 4147 | 22 | 14227 | 78 | 18374 |
| المجموع | 64274 | 22.13 | 226203 | 77.87 | 290477 |

المصدر:

Rapport final de schéma directeur de la wilaya de Saida D.S.A Saida

من خلال ملاحظتنا للجدول (5-1) نجد أن هناك اختلاف في طبيعة توزيع السكان من بلدية لأخرى حيث نلاحظ أن كل من بلديات: أولاد ابراهيم، تيرسين، عين السلطان و سيدي احمد تتميز بارتفاع نسبة السكان في الريف على نسبة الحضر و هي: 83.29%، 84.2%، 82.41% و 75% على التوالي، أما في باقي البلديات فنجد العكس، حيث نسبة السكان الحضر أكبر من سكان الريف، أما بالنسبة للتوزيع الكلي للولاية فنجد أن سكان المناطق الحضرية أكبر بكثير من سكان الريف، إذ أن سكان

الريف لا يتعدون 22.13% من مجموع السكان في حين تبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية 77.87% و الشكل (5-1) يوضح ذلك، و هذا راجع لمجموعة من العوامل أهمها:

- نزوح السكان نحو المدينة بسبب الأزمة الأمنية التي كانت تمر بها البلاد؛
- هروب السكان من الفقر في المناطق الريفية بحثا عن العمل؛
- نقص متطلبات العيش في الريف.

أما في سنة 2009 فنجد سكان الريف قد بلغوا 99147 نسمة أي بنسبة 30.22% من عدد السكان الإجمالي، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (5-1) توزيع السكان بين الريف و المدينة.

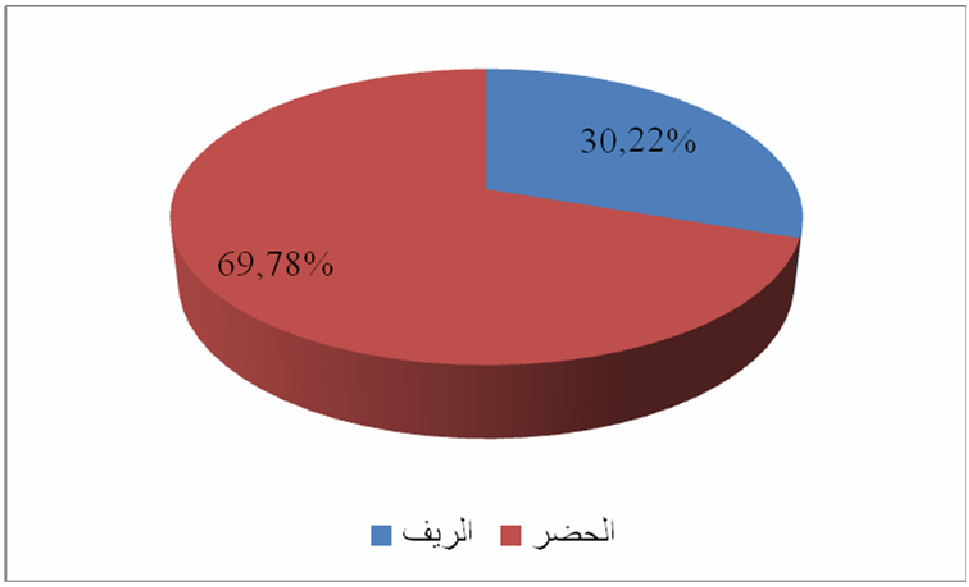


المصدر: D.S.A Saida Rapport final de schéma directeur de la wilaya de Saida

**2/ الإمكانيات الاقتصادية:**

إن ولاية سعيدة تتوفر على منطقتين صناعيتين و هما المنطقة الصناعية سعيدة بمساحة تقدر بـــ 83 هكتار و المنطقة الصناعية عين الحجر بمساحة قدرها 103 هكتار

أما فيما يخص الإمكانيات المنجمية فنجد ثروة متنوعة و يمكن استغلالها أحسن استغلال نذكر منها[1]:

- الحجر الجيري في ذوي ثابت و سيدي بوبكر؛
- الحجر الجيري المخصص للاسمنت في الحساسنة؛
- طين البلاط و الآجر في سعيدة و سيدي عيسى؛
- الغرانيت في تيفريت؛
- الذهب و النحاس في تيفريت.

**3/ توزيع اليد العاملة:**

و لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة فيما يخص توفير اليد العاملة قمنا بمقارنة القطاع بالقطاعات الهامة الأخرى و التي تتمثل في الصناعة و الخدمات، و الجدول (5-2) يبين مكانة القطاعات الثلاثة المهمة الفلاحة، الصناعة و الخدمات في توفير اليد العاملة في الولاية:

[1] : Présentation générale de la wilaya de Saida, op cité p 3.

الجدول (5-2): توزيع العمالة بالنسبة للقطاعات.

| البلديات | الفلاحة | % | الصناعة | % | الخدمات | % | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يوب | 3731 | 72.8 | - | - | 1394 | 27.2 | 5125 |
| ذوي ثابت | 2085 | 81.89 | - | - | 461 | 18.11 | 2546 |
| هونت | 2541 | 84.55 | - | - | 464 | 15.45 | 3005 |
| أولاد إبراهيم | 949 | 30.11 | - | - | 2203 | 69.89 | 3152 |
| تيرسين | 425 | 50.83 | - | - | 411 | 49.17 | 836 |
| عين السلطان | 297 | 33.9 | - | - | 579 | 66.1 | 876 |
| سعيدة | 14336 | 29.79 | 7088 | 14.73 | 26693 | 55.48 | 48117 |
| عين الحجر | 4843 | 60.49 | 835 | 10.43 | 2327 | 29.08 | 8005 |
| مولاي العربي | 2253 | 75.35 | 150 | 5.02 | 587 | 19.63 | 2990 |
| سيدي احمد | 2685 | 75.36 | 178 | 4.99 | 700 | 19.65 | 3563 |
| الحساسنة | 3690 | 73.05 | 670 | 13.26 | 691 | 13.69 | 5051 |
| المعمورة | 2475 | 82.86 | - | - | 512 | 17.14 | 2987 |
| عين السخونة | 2680 | 89.87 | - | - | 302 | 10.13 | 2982 |
| سيدي بوبكر | 2646 | 58.2 | - | - | 1900 | 41.8 | 4546 |
| سيدي أعمر | 1686 | 59.61 | 42 | 1.48 | 1100 | 38.91 | 2828 |
| أولاد خالد | 1400 | 28.93 | 440 | 9.09 | 3000 | 61.98 | 4840 |
| المجموع | 48722 | 48.02 | 9403 | 9.26 | 43324 | 42.72 | 101449 |

المصدر: Fiche signalétique de la wilaya de Saida septembre 2009, D.S.A Saida

من خلال الجدول رقم (5-2) يتبين لنا أن القطاع الفلاحي في الولاية هو المستحوذ على اليد العاملة في 12 بلدية، إذ نلاحظ أن نسبة العمالة في الفلاحة كبيرة مقارنة بقطاع الخدمات الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الفلاحة، أما الأربع بلديات المتبقية هي: عين السلطان بـــ 33.9%، سعيدة 29.79%، أولاد ابراهيم 30.11% و أولاد خالد 28.93% في العمالة الفلاحية و يستحوذ قطاع الخدمات على اليد العاملة

في هذه البلديات، أما بالنسبة للصناعة فتعتبر مساهمتها في العمالة ضعيفة مقارنة بالفلاحة و الخدمات، و بالنسبة لمجموع العمالة في الولاية فنجد الفلاحة بـــ 48.02% و تأتي بعدها الخدمات بـــ 42.72% ثم الصناعة بـــ 9.26%، و هذا راجع لطابع الولاية الفلاحي، و هذا ما يوضحه الشكل (5-2):

الشكل (5-2): توزيع العمالة بين القطاعات.

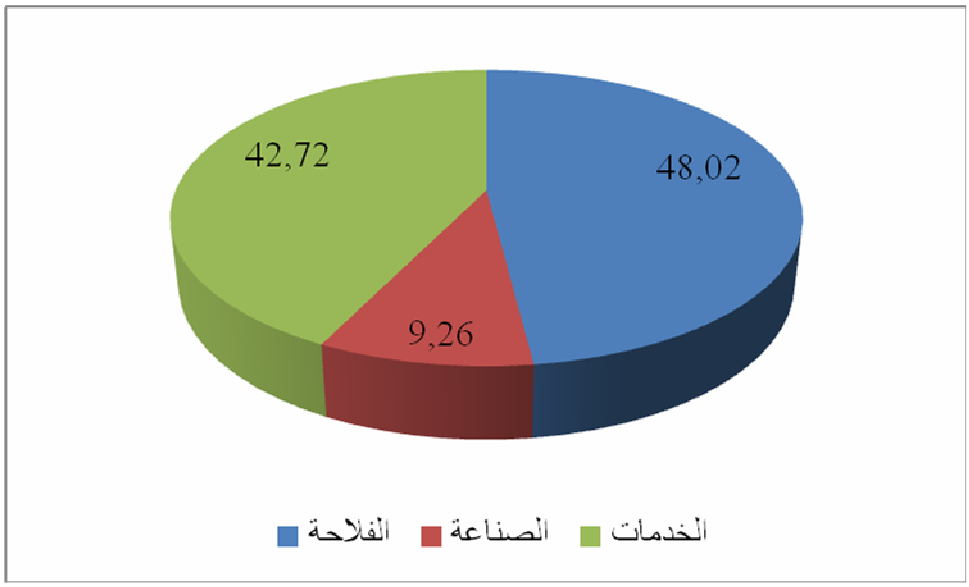


المصدر: Fiche signalétique de la wilaya de Saida septembre 2009 D.S.A Saida

**المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية:**

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقوم على توفير الأرض فهي العنصر الإنتاجي الذي له مكانة خاصة عند الفلاحين، فولاية سعيدة تعد من الولايات السهبية ذات الطابع الفلاحي، الغابي و الرعوي، تتربع على مساحة إجمالية قدرها 676540 هكتار موزعة كالآتي[1]:

[1] : Statistiques agricoles bilan des productions agricoles, série b volet n 2, campagne agricole 2008/2009, DSA Saida, p 11.

- المساحة الفلاحية الكلية 471269 هكتار ما يعادل 69.65% من المساحة الكلية للولاية؛
- المساحة الفلاحية المستعملة 308077 هكتار ما يعادل 45.54% من المساحة الكلية للولاية و 65.37% من المساحة الفلاحية الكلية؛
- المساحة المسقية 8272 هكتار ما يعادل 1.22% من المساحة الكلية للولاية و 1.75% من المساحة الفلاحية الكلية و 2.68% من المساحة الفلاحية المستعملة؛
- المساحة الغابية تقدر بحوالي 195144 هكتار ما يعادل 28.84% من المساحة الكلية للولاية.

أغلب أراضيها فلاحية صالحة للزراعة وتعد من الولايات السهبية ذات الطابع الغابي الرعوي على الترتيب تتربع على مساحة تقدر 676.540 هكتار، و تنقسم الولاية إلى أربع مناطق فلاحية هي:

- منطقة تشمل أنواع الفلاحات؛
- منطقة زراعة الحبوب وتشمل أحواض الحبوب، وتربية الأغنام؛
- منطقة فلاحية سهبية متوسطة؛
- منطقة سهبية.

أما فيما يخص النشاط الفلاحي للولاية فنجد أن هذه الأخيرة تتميز بمجموعة من المحاصيل خاصة الحبوب، إضافة إلى تربية الأغنام و الدواجن والجدول (5-3) يبين تصنيف بلديات الولاية حسب النشاط الفلاحي:

الجدول (5-3): تصنيف النشاط حسب كل بلدية.

| البلديات | النشاط الفلاحي |
|---|---|
| يوب | الحبوب |
| ذوي ثابت | القمح الصلب و اللين |
| هونت | القمح اللين – الحبوب – تربية الأغنام |
| أولاد إبراهيم | الخضر – الحبوب |
| تيرسين | الحبوب – تربية الأغنام |
| عين السلطان | البطاطا – تربية الأغنام |
| سعيدة | – |
| عين الحجر | – |
| مولاي العربي | الحبوب – تربية الأغنام |
| سيدي احمد | الحبوب – تربية الأغنام |
| الحساسنة | الحلفاء – الصوف – القمح اللين – تربية الدواجن |
| المعمورة | الجبن الجاف (كليلة) |
| عين السخونة | أعمال الحرف |
| سيدي بوبكر | القمح اللين |
| سيدي أعمر | الخضر |
| أولاد خالد | الزيتون |

المصدر: Rapport final de schéma directeur de la wilaya de Saida, D.S.A Saida p 9.

الجدول (5-3) يوضح أهم المحاصيل الفلاحية لكل بلدية حيث نجد أن 9 بلديات من أصل 16 بلدية تنتج الحبوب و هي (يوب، ذوي ثابت، هونت، أولاد ابراهيم، تيرسين، مولاي العربي، سيدي احمد، الحساسنة و سيدي بوبكر)، و 3 بلديات تنتج الخضر هي (أولاد ابراهيم، عين السلطان و سيدي اعمر)، و 6 بلديات تهتم بتربية الحيوانات هي (هونت، تيرسين، عين السلطان، مولاي العربي، سيدي احمد و الحساسنة).

## المبحث الثاني: تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة.

### المطلب الأول: الأراضي الفلاحية

#### 1/ توزيع الأراضي الفلاحية:

و من خلال الجدول (5-4) سنوضح الأراضي الكلية الفلاحية و توزيعها على القطاعين الخاص و العام من أراضي فلاحية مستعملة، مراعي و غير إنتاجية لمعرفة حصة القطاعين و مقارنتهما:

الجدول (5-4): توزيع الأراضي الفلاحية.

| القطاع | الأراضي الفلاحية المستعملة | المراعي | الأراضي غير المنتجة | الأراضي الفلاحية الكلية |
|---|---|---|---|---|
| المزارع النموذجية | 2377 | 193 | 789 | 3359 |
| القطاع الخاص | 305700 | 130307 | 31903 | 467910 |
| المجموع | 308077 | 130500 | 32692 | 471269 |

المصدر: Statistiques agricoles bilan des productions agricoles, série b volet n 2, campagne agricole 2008/2009, DSA Saida p 11.

من الجدول (5-4) يظهر لنا الملكية الكبيرة للأراضي التي يتمتع بها القطاع الخاص حيث نجد أن المساحة الفلاحية الكلية تقدر بـــ 471269 هكتار موزعة إلى:

- القطاع الخاص بمساحة قدرها 467910 هكتار أي 99.29% من المساحة الفلاحية الكلية منها 305700 هكتار مساحة فلاحية مستعملة، 130307 هكتار عبارة عن مراعي و 31903 هكتار أراض غير منتجة؛

- القطاع العام بمساحة قدرها 3359 هكتار أي بنسبة 0.71% من المساحة الفلاحية الكلية منها 2377 هكتار مساحة فلاحية مستعملة، 193 هكتار تتمثل في مراعي و 789 هكتار عبارة عن أراضي غير منتجة.

**2/ مساحة المحاصيل المسقية لموسم 2009/2008:**

إن مياه الري تعتبر من أهم عوامل التنمية الفلاحية، حيث من خلال معرفة المساحة المسقية بين القطاع العام و الخاص يمكن لها أن تظهر لنا الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الخاص في مجال الري و الجدول (5-5) يبين ذلك:

الجدول (5-5): مساحة المحاصيل الزراعية المسقية.

| القطاع | الحبوب | الفواكه | الخضر | الكروم | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| المزارع النموذجية | 00 | 140 | 00 | 00 | 140 |
| القطاع الخاص | 60 | 3701 | 4271 | 100 | 8132 |
| المجموع | 60 | 3841 | 4271 | 100 | 8272 |

المصدر: Statistiques agricoles bilan des productions agricoles, série b volet n 2, campagne agricole 2008/2009, DSA Saida, p 6.

من خلال الجدول (5-5) يتبين لنا أن المساحة المسقية ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الفلاحية المستعملة، حيث نجد أن مساحة الحبوب المسقية بالنسبة للحبوب منعدمة عند القطاع العام و تقدر بـــ 60 هكتار عند القطاع الخاص، و هذا ما يبين التبعية المطلقة للحبوب لمياه الأمطار الأمر يؤثر على المردودية، أما بالنسبة للفواكه فنجد 140 هكتار مسقية للقطاع العام بنسبة تقدر بـــ 3.65% و 3701 هكتار للقطاع الخاص بنسبة 96.35%، و بالنسبة للخضر فهي كذلك المساحة المسقية منعدمة عند القطاع العام و تبلغ 4271 هكتار، و الكروم القطاع العام منعدمة و القطاع الخاص تقدر بـــ 100 هكتار، و هذا راجع إلى نقص الإمكانيات المالية و المادية التي يتوفر عليها القطاع الخاص في مجال الري.

**المطلب الثاني: الإنتاج النباتي:**

فيما يخص دراسة الإنتاج النباتي قمنا باختيار أهم المحاصيل في الولاية و دراستها كل واحد على حدا و المتمثلة في الحبوب، الزيتون و البطاطا، دون أن نهمل دراسة مجموع إنتاج المحاصيل الكلية و مساحة الأراضي المسقية منها.

**1/ إنتاج الحبوب:**

إن ولاية سعيدة تعد من المناطق المهمة في زراعة الحبوب إلا أن اعتمادها على مياه الأمطار جعل إنتاجها متذبذب و متعلق بالأمطار و الجدول (5-5) يوضح إنتاج الحبوب:

الجدول (5-6): تطور إنتاج الحبوب

| السنوات | | 05/04 | 07/06 | 08/07 | 09/08 |
|---|---|---|---|---|---|
| المزارع النموذجية | القمح الصلب | 230 | 380 | 190 | 164 |
| | القمح اللين | 490 | 240 | 240 | 235 |
| | الشعير | 110 | 450 | 659 | 305 |
| | العلف | 40 | 20 | 21 | 00 |
| | المجموع | 870 | 1090 | 1110 | 704 |
| القطاع الخاص | القمح الصلب | 26270 | 24447 | 23975 | 11551 |
| | القمح اللين | 65273 | 58416 | 50855 | 29890 |
| | الشعير | 17820 | 24931 | 29316 | 21775 |
| | العلف | 1919 | 1526 | 1874 | 1860 |
| | المجموع | 111282 | 109320 | 106020 | 65076 |
| المجموع | القمح الصلب | 26500 | 24827 | 24165 | 11715 |
| | القمح اللين | 65763 | 58656 | 51095 | 30125 |
| | الشعير | 17930 | 25381 | 29975 | 22080 |
| | العلف | 1959 | 1546 | 1895 | 1860 |
| | المجموع | 112152 | 110410 | 107130 | 65780 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1]

نلاحظ من خلال الجدول (5-6) أن إنتاج الحبوب لموسم 2005/2004 كان 870 طن للقطاع العام ما نسبته 0.78% و 111282 طن للقطاع الخاص بنسبة 99.22% أما في 2007/2006 فكان إنتاج القطاع العام 1090 طن بنسبة 0.99% و القطاع الخاص 109320 طن بـــ 99.01%، و في 2008/2007 ارتفع إنتاج القطاع العام إلى 1110 طن بنسبة 1.04% و القطاع الخاص انخفض إلى 106020 طن بنسبة 98.96%، و في موسم 2009/2008 زاد انخفض إنتاج القطاع الخاص إلى 65076

[1] : Statistiques agricole, série A volet n° 2 2004/2005 D.S.A, Saida.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2006/2007 D.S.A, Saida.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2007/2008 D.S.A, Saida.
Statistiques agricole, série A volet n° 1 2008/2009 D.S.A, Saida.

طن بنسبة 98.93%، و القطاع العام انخفض إلى 704 طن بنسبة 1.07%، و الشكل رقم (5-3) يوضح ذلك، أما بالنسبة للإنتاج الكلي فقد عرف انخفاضا مستمرا بسبب اعتماده على الأمطار و كذلك عدم قيام الفلاحين بزراعة الأراضي خوفا من عدم تساقط الأمطار.

الشكل (5-3): تطور إنتاج الحبوب

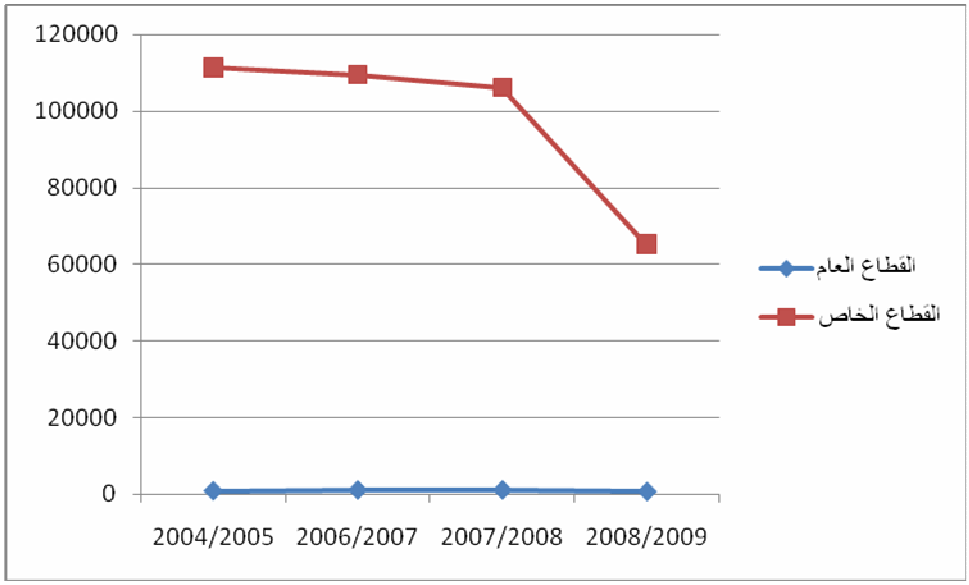


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-5).

**2/ إنتاج الزيتون:**

إضافة إلى زراعة الحبوب نجد أن الزيتون من بين المنتجات الفلاحية المهمة في ولاية سعيدة حيث نجد أن بلدية سيدي عيسى تتخصص في إنتاج هذا المحصول و الجدول (5-7) يوضح مدى مساهمة القطاع الخاص في إنتاج هذا المحصول:

الجدول (5-7): إنتاج الزيتون

| السنوات | | 05/04 | 07/06 | 08/07 | 09/08 |
|---|---|---|---|---|---|
| المزارع النموذجية | المساحة | 194 | 194 | 194 | 194 |
| | % | 7.10 | 5.22 | 4.79 | 4.63 |
| | عدد الأشجار | 18500 | 18500 | 18500 | 18500 |
| | % | 7.67 | 5.69 | 5.17 | 4.97 |
| | الإنتاج | 2730 | 3780 | 2534 | 4000 |
| | % | 12.79 | 14.79 | 8.74 | 16 |
| القطاع الخاص | المساحة | 2538 | 3526 | 3853 | 3992 |
| | % | 92.90 | 94.78 | 95.21 | 95.37 |
| | عدد الأشجار | 222745 | 306695 | 339595 | 353495 |
| | % | 92.33 | 94.31 | 94.83 | 95.03 |
| | الإنتاج | 18620 | 21784 | 26466 | 21000 |
| | % | 87.21 | 85.21 | 91.26 | 84 |
| المجموع | المساحة | 2732 | 3718 | 4047 | 4186 |
| | % | 100 | 100 | 100 | 100 |
| | عدد الأشجار | 241245 | 325195 | 358095 | 371995 |
| | % | 100 | 100 | 100 | 100 |
| | الإنتاج | 21350 | 25564 | 29000 | 25000 |
| | % | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1]

من خلال الجدول (5-7) يتبين لنا أن المساحة 194 هكتار و عدد الأشجار 18500 شجرة لم يتغير في جميع السنوات بالنسبة للقطاع العام أما القطاع الخاص فنلاحظ ارتفاع مستمر في المساحة و ذلك راجع إلى زيادة المساحات المستصلحة و

[1] : Statistiques agricole, série A volet n° 2 2004/2005 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2006/2007 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2007/2008 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 1 2008/2009 op cité.

المزروعة من الزيتون و ذلك راجع إلى إعانات الدولة في مجال زراعة الزيتون من تمويل و توزيع أشجار الزيتون على الفلاحين، فنجد ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في المساحة و عدد الأشجار في تطور مستمر و السبب هو أن مساحة و أشجار القطاع العام بقيت ثابتة مقارنة بالقطاع الخاص و هذا ما يوضحه الشكلان (5-4) و (5-5).

أما بالنسبة للإنتاج فنلاحظ أن القطاع الخاص يهيمن على الإنتاج نظرا للمساحة الشاسعة الممتلكة مقارنة بالقطاع العام، و أن إنتاجه يرتفع سنة بعد أخرى إلى في السنة الأخيرة عرف انخفاضا في الإنتاج، أما فيما يخص مساهمته مقارنة بالقطاع العام فنجد أن في 2005/2004 هذا الأخير ساهم بـــ 12.79% و القطاع الخاص بـــ 87.21%، و في 2007/2006 ساهم القطاع الخاص بـــ 85.21% و القطاع العام بـــ 14.79%، و ذلك نظرا للزيادة الكبير في إنتاج القطاع العام مقارنة بالسنة الماضية، و في 2008/2007 أنتج القطاع الخاص ما نسبته 91.26% والقطاع العام 8.74%، و ذلك للانخفاض الشديد في أنتج القطاع العام من جهة و ارتفاع إنتاج القطاع الخاص من جهة أخرى، أما في 2009/2008 فنلاحظ أن هناك انخفاضا كبيرا في إنتاج القطاع الخاص يقابله ارتفاع ملموس في إنتاج القطاع العام حيث أصبحت مساهمة هذا الأخير بـــ 16% و القطاع الخاص بـــ 84% من الإنتاج الكلي و السبب في ذلك اعتماد القطاع الخاص بشكل تقريبا كلي على مياه الأمطار و الشكل (5-6) يبين ذلك.

الشكل (5-4): المساحة.

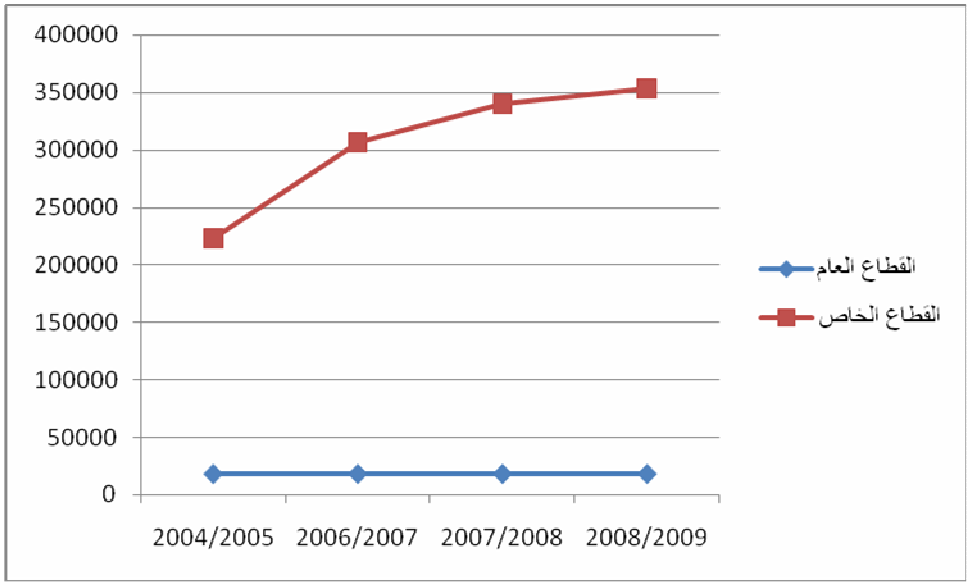


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-7).

الشكل (5-5): عدد الأشجار.

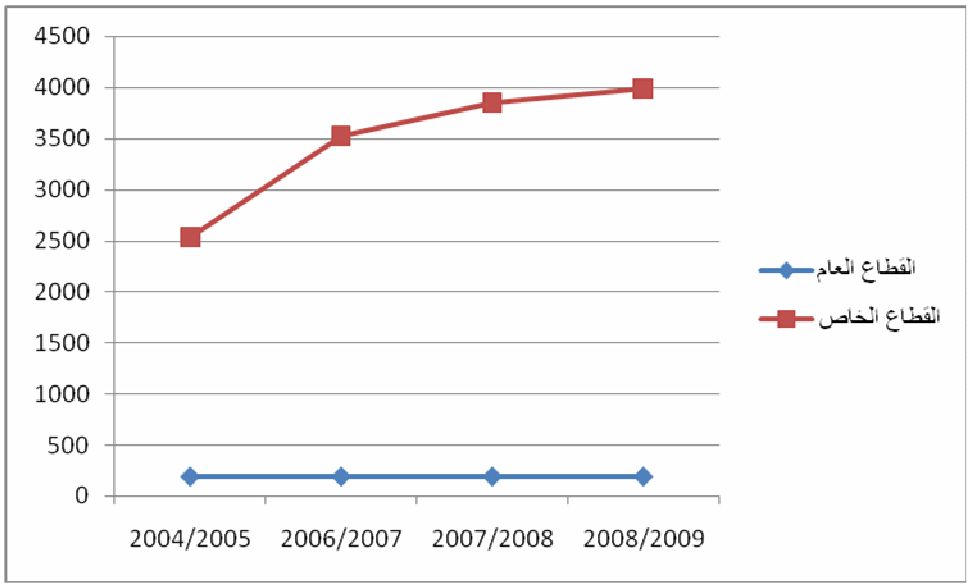


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-7).

الشكل (5-6): الإنتاج.

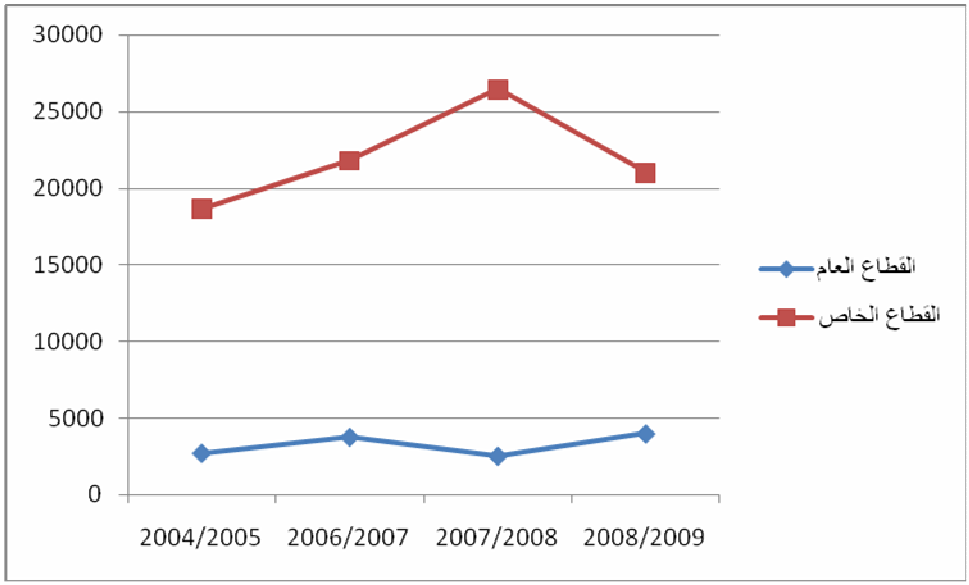


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-7).

### 3/ إنتاج البطاطا:

تعتبر البطاطا من المحاصيل الفلاحية المهمة، لأنها ذات استهلاك واسع، حيث يمكن من خلال دراسة إنتاجها و مقارنة القطاع الخاص بالعام يمكن لنا معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص و مكانته لذلك تعتبر معيار مهم:

الجدول (5-8) إنتاج البطاطا

| السنوات | | 05/04 | 07/06 | 08/07 | 09/08 |
|---|---|---|---|---|---|
| المزارع النموذجية | المساحة (h) | 05 | 02 | 2.5 | 00 |
| | % | 0.83 | 0.36 | 0.96 | 00 |
| | الإنتاج (q) | 600 | 340 | 253 | 00 |
| | % | 0.56 | 0.46 | 0.44 | 00 |
| القطاع الخاص | المساحة (h) | 597 | 558 | 257 | 452.5 |
| | % | 99.17 | 99.64 | 99.04 | 100 |
| | الإنتاج (q) | 107310 | 74320 | 56856 | 73105 |
| | % | 99.44 | 99.54 | 99.56 | 100 |
| المجموع | المساحة (h) | 602 | 560 | 259.5 | 452.5 |
| | % | 100 | 100 | 100 | 100 |
| | الإنتاج (q) | 107910 | 74660 | 57109 | 73105 |
| | % | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1]

من خلال الجدول (5-8) يتبن لنا أن مساهمة القطاع العام في إنتاج البطاطا تعتبر ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص، إذ نجد أن المساحة المزروعة من البطاطا عند القطاع الخاص تمثل 99.44% في 2005/2004، 99.54% في 2007/2006، 99.56% في 2008/2007 و 100% في 2009/2008، و الشكل (5-7) يوضح ذلك.

[1] : Statistiques agricole, série A volet n° 2 2004/2005 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2006/2007 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 2 2007/2008 op cité.
Statistiques agricole, série A volet n° 1 2008/2009 op cité.

أما فيما يخص الإنتاج فنجده عند القطاع العام تناقص، حيث كان في 2005/2004 600 قنطار ليبلغ في 2009/2008 0 قنطار بسبب انعدام المساحة المزروعة، أما القطاع الخاص فكان في 2005/2004 يبلغ 107310 قنطار، ثم في 2007/2006 انخفض إلى 74320 قنطار، فـــ 56856 في 2008/2007، ليرتفع في 2009/2008 إلى 73105 قنطار، و كان انخفاض 2008/2007 راجع إلى قلة البذور و تخوف الفلاحين من قلة مياه السقي، الشكل (5-8) يوضح ذلك.

الشكل (5-7): المساحة.

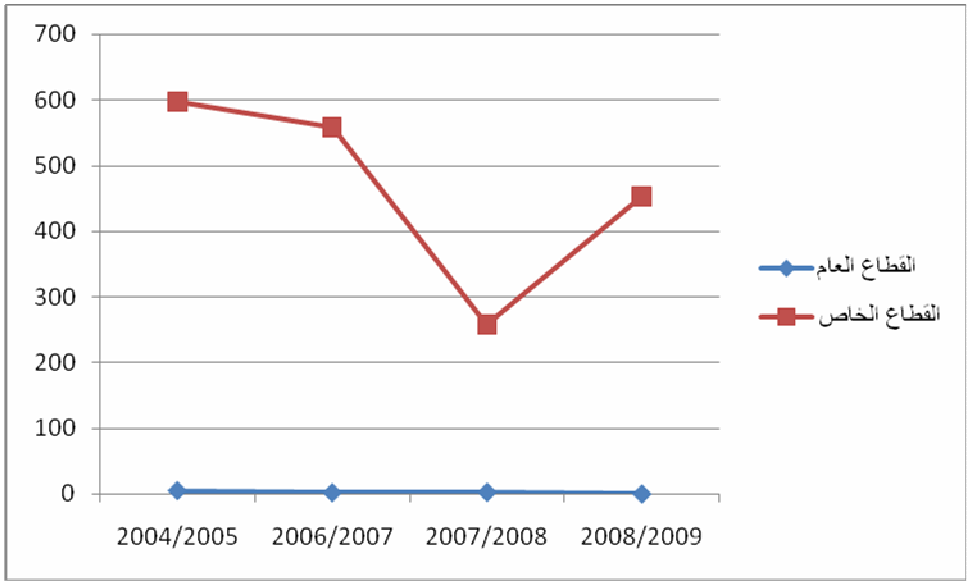


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-8).

الشكل (5-8): الإنتاج.

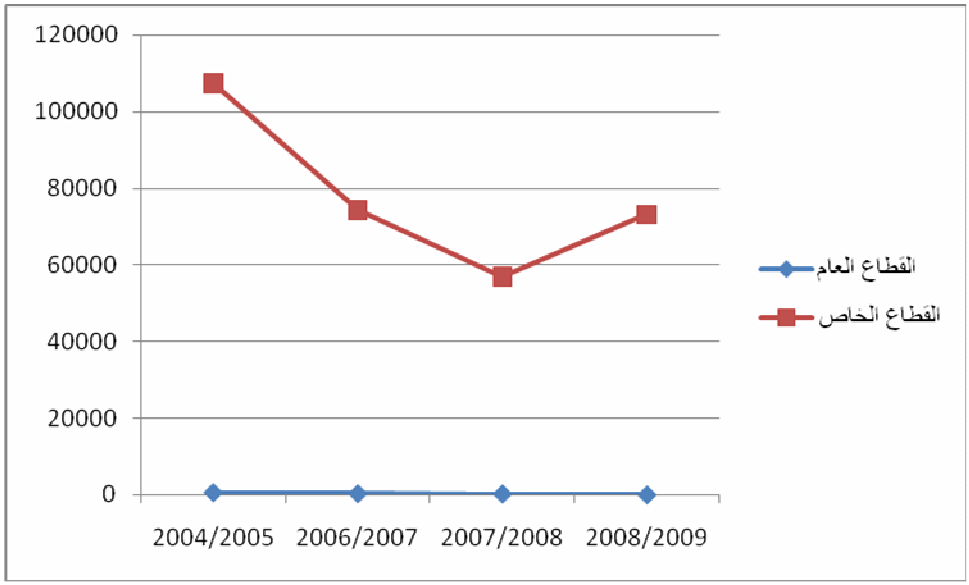


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-8).

**المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني:**

إن الإنتاج الحيواني له من الأهمية ما يجعله عنصر مهم في التنمية الفلاحية، و باعتبار ولاية سعيدة منطقة رعوية فإنها تعتبر من المناطق المهمة في التربية الحيوانية و بالخصوص تربية المواشي، بالإضافة إلى تربية الدواجن و النحل.

**1/ تربية المواشي:**

إن ولاية سعيدة تعتبر من الولايات المهمة في تربية المواشي نظرا لطابعها الرعوي، فلذلك يعتبر هذا النشاط من المعايير المهمة لتحديد مدى مساهمة القطاع الخاص، و الجدول (5-9) يبين ذلك:

الجدول (5-9): تربية المواشي

| القطاع | الأبقار | الأغنام | الماعز | الخيول | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع العام | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| القطاع الخاص | 11480 | 448400 | 45000 | 2240 | 450071 |
| المجموع | 11480 | 448400 | 45000 | 2240 | 450071 |

المصدر: Fiche signalétique de la wilaya de Saida, D.S.A Saida septembre 2009.

من خلال الجدول (5-9) يتبن لنا أن تربية المواشي يسيطر عليها بشكل مطلق حيث نجد أن تربية الأبقار تعود للقطاع الخاص بنسبة 100% بـــ 12815 رأس و نفس الأمر بالنسبة للأغنام بـــ 389807 رأس، الماعز بـــ 44405 رأس، الخيول بـــ 1437 رأس و البغال 1607 رأس و ذلك راجع إلى أن الحظائر التابعة للقطاع العام استهدفت في العشرية السوداء و تم نهباها و تدميرها و بعد ذلك رفضت الدولة تمويلها.

**2/ الثروة الحيوانية الصغيرة:**

إن الثروة الحيوانية الصغيرة تتمثل في تربية الدواجن و التي لها أهمية كبيرة من خلال ما توفره من لحوم بيضاء و بيض و تربية النحل لتوفير العسل و الجدول (5-10) يوضح مدى مساهمة القطاع الخاص في تربية الدواجن و النحل:

الجدول (5-10): تربية الثروة الحيوانية الصغيرة.

| القطاع | تربية الدواجن | تربية النحل (خلايا النحل) |
|---|---|---|
| القطاع العام | 00 | 00 |
| القطاع الخاص | 86 | 3950 |
| المجموع | 86 | 3950 |

المصدر: Fiche signalétique de la wilaya de Saida, op cité

من خلال الجدول (5-10) نلاحظ بأن مساهمة القطاع العام في تربية الثروة الحيوانية الصغيرة منعدمة تماما، و أن القطاع الخاص هو وحده من يقوم بذلك حيث فيما يخص تربية النحل نجد أن مجموع خلايا النخل في الولاية هو 3950 خلية كلها مملوكة من طرف القطاع الخاص، أما تربية الدواجن توجد 86 حاضنة دجاج تعود ملكيتها للقطاع الخاص كذلك، و ذلك راجع لنفس أسباب تربية المواشي و رفض الدولة عملية التمويل.

**المطلب الرابع: المستثمرات الفلاحية:**

من خلال الجدول (5-11) سوف نقوم بدراسة المستثمرات الفلاحية في ولاية سعيدة من جانب العدد و المساحة لمعرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال بالنسبة لكل بلدية على حدا:

الجدول(5-11): المستثمرات الفلاحية

| البلديات | القطاع الخاص | | القطاع العام | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | المساحة (h) | العدد | المساحة (h) |
| يوب | 1315 | 18808 | - | - |
| ذوي ثابت | 767 | 10131 | - | - |
| هونت | 998 | 14285 | - | - |
| أولاد إبراهيم | 678 | 13009 | - | - |
| تيرسين | 636 | 25631 | - | - |
| عين السلطان | 636 | 13963 | 01 | 200 |
| سعيدة | 271 | 3187 | - | - |
| عين الحجر | 808 | 21422 | - | - |
| مولاي العربي | 1175 | 29307 | - | - |
| سيدي احمد | 1352 | 43027 | - | - |
| الحساسنة | 996 | 35524 | - | - |
| المعمورة | 991 | 26707 | - | - |
| عين السخونة | 88 | 2813 | 01 | 200 |
| سيدي بوبكر | 826 | 17852 | - | - |
| سيدي أعمر | 451 | 5424 | 02 | 2539 |
| أولاد خالد | 599 | 16140 | - | - |
| المجموع | 12587 | 297228 | 04 | 2939 |
| % | 99.97 | 99.02 | 0.03 | 0.98 |

المصدر: Fiche signalétique de la wilaya de Saida, op cité

من خلال الجدول (5-11) يتبين لنا من الوهلة الأولى أن القطاع الخاص له الكلمة المطلقة في مجموع المستثمرات الفلاحية، حيث أن من مجموع 12591 مستثمرة توجد فقط 4 مستثمرات تابعة للقطاع العام و الباقي كلها مستثمرات القطاع الخاص، أي 99.97% مستثمرات خاصة و 0.03% مستثمرات القطاع العام، أما بالنسبة للمساحة المزروعة من طرف القطاع الخاص فتقدر بـــ 297228 هكتار أي 99.02% و القطاع العام فتقدر بحوالي 2939 هكتار ما نسبته 0.98%، و هذا ما يوضحه الشكلين (5-9) و (5-10)، و الملاحظ أن مستثمرات القطاع العام موجودة في بلديات: سيدي عمر، عين السخونة و عين السلطان، و ذلك راجع إلى قيام الدولة بفسح المجال للقطاع الخاص للأخذ بزمام الأمور في المجال الفلاحي من خلال منحه القروض و الدعم اللازم للقيام بالاستثمار.

الشكل (5-9): عدد المستثمرات

الشكل (5-10): مساحة المستثمرات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-11).

**المطلب الخامس: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر من القطاعات الحساسة، و بالتالي فدراسته في المجال الفلاحي يبين مكانة القطاع الخاص في هذا الأخير، إلى أن الإحصائيات المتوفرة تبدأ من 2006، و ذلك راجع إلى أم مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر المسئولة عن هذا المجال بدأت العمل في 2005 فقط.

**1/ عدد المؤسسات:**

في الجدول (5-12) قمنا بمقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع العام و الخاص و نسبة مساهمة كل قطاع في المجموع الكلي:

الجدول (5-12): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 13 | 3 | 3 | 3 | 22 | 68.75 |
| القطاع العام | 10 | 0 | 0 | 0 | 10 | 31.25 |
| المجموع | 23 | 3 | 3 | 3 | 32 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1]

يبين لنا الجدول (5-12) تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة، حيث نجد أنه في 2006 تم إنشاء 13 مؤسسة بالنسبة للقطاع الخاص، لينخفض هذا العدد إلى 3 مؤسسات في كل سنة في 2007، 2008 و 2009، و 10 مؤسسات للقطاع العام في 2006 فقط و الشكل (5-11) يوضح ذلك، و من

[1]: النشريات الولائية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية لسنوات 2006 2007 2008 2009.

خلال تراكم عدد المؤسسات نجد أنه تم خلق 32 مؤسسة منها 22 مؤسسة للقطاع الخاص بنسبة 68.75% و 10 مؤسسات للقطاع العام بنسبة 31.25% و هذا ما يوضحه الشكل رقم (5-12)، و هذا راجع إلى:

1) ضعف القطاع الفلاحي و ضعف مردوديته؛

2) ميول معظم المستثمرين إلى قطاع الخدمات بالدرجة الأولى ثم الصناعة؛

3) ارتفاع نسبة المخاطرة في القطاع الفلاحي بالنسبة للمستثمرين.

الشكل (5-11): تطور عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

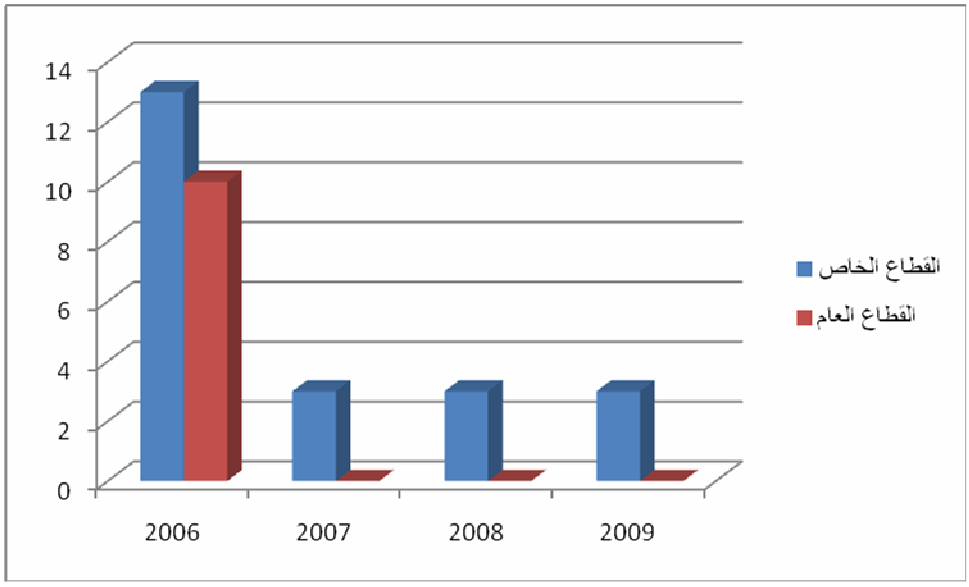


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-12)

الشكل (5-12): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

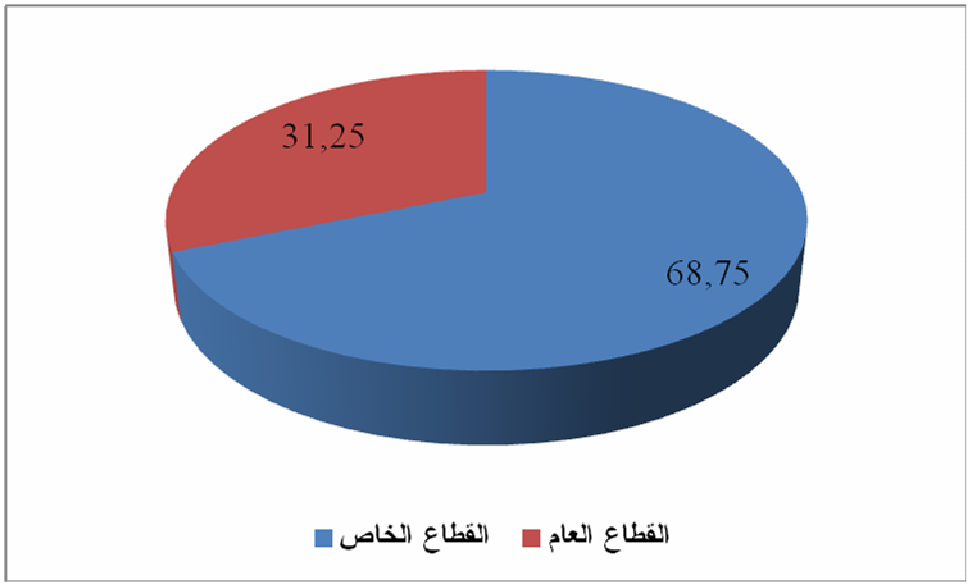


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-12)

**2/ العمالة في المؤسسات:**

إن العمالة تعتبر من المعايير التي نقيم بها مدى مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي دائما في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والجدول (5-13) يبين ذلك:

الجدول (5-13): عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 31 | 3 | 4 | 4 | 42 | 7.31 |
| القطاع العام | 533 | 0 | 0 | 0 | 533 | 92.69 |
| المجموع | 564 | 3 | 4 | 4 | 575 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع[1]

[1]: النشريات الولائية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية لسنوات 2006 2007 2008 2009.

من خلال ملاحظتنا للجدول (5-13) يتبين لنا أن القطاع العام أكثر مساهمة من القطاع الخاص في اليد العاملة، حيث نجد أن القطاع الخاص في 2006 ساهمة بـــ 31 عامل، 3 في 2007 و 4 في كل من 2008 و 2009، أما القطاع العام فساهمة بـــ 533 عامل في 2006 فقط لأنه السنوات الأخرى لم يتم إنشاء مؤسسات و الشكل (5-13) يبين ذلك، و من خلال تراكم عدد العمال في السنوات الأربعة نجد أن القطاع الخاص يساهم بـــ 7.91% من اليد العاملة و القطاع العام بـــ 92.69% و هو ما يوضحه الشكل (5-14)، و ذلك راجع إلى أن القطاع الخاص له أهداف اقتصادية بحتة يبحث دائما على تقليل التكاليف مما يؤدي إلى التقليل في اليد العاملة و القطاع العام له أهداف اقتصادية اجتماعية.

الشكل (5-13): تطور العمالة

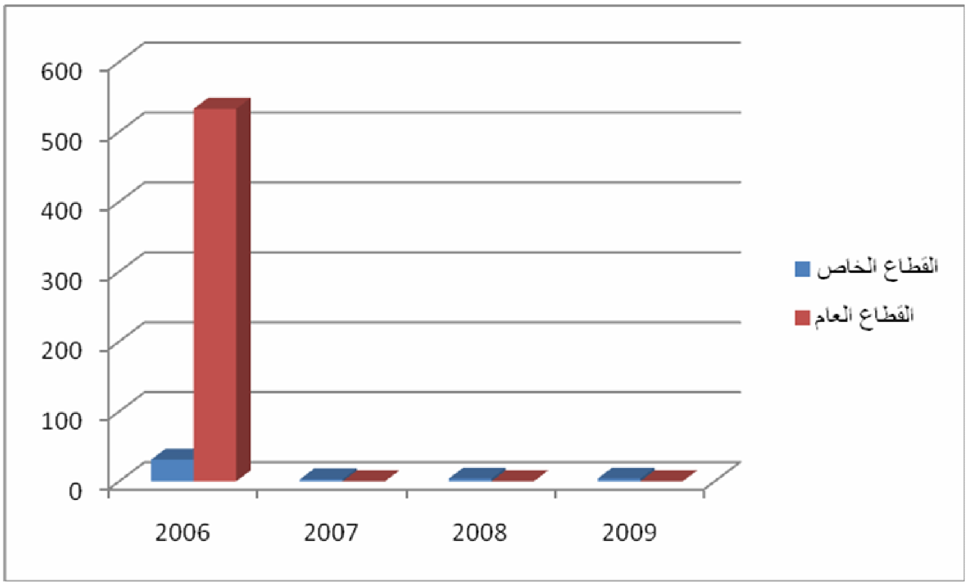


المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-13)

الشكل (5-14): توزيع العمالة.

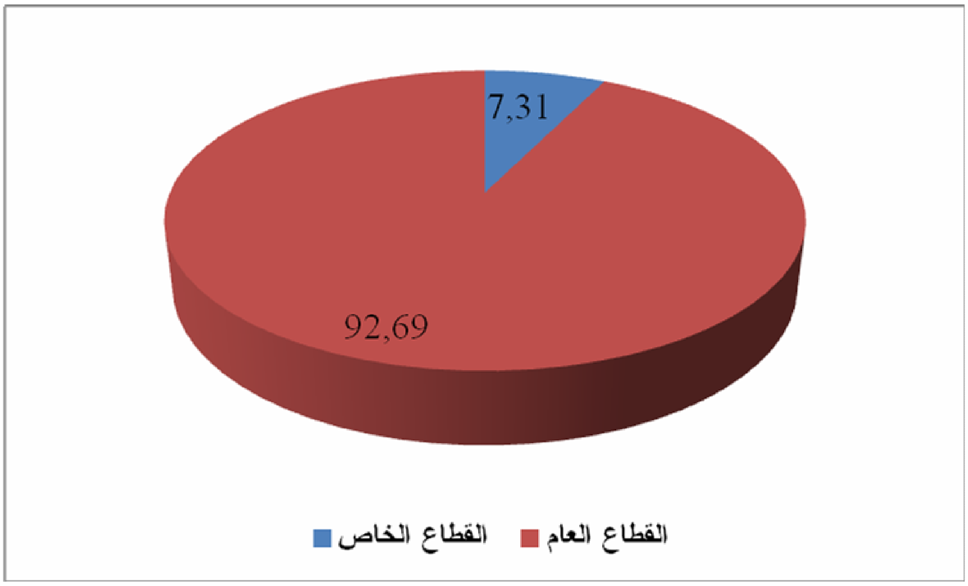


المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5-13)

**الخلاصة:**

من خلال دراستنا للإمكانيات الموجودة في ولاية سعيدة نجد أنها تمتاز بإمكانيات اقتصادية كبيرة جدا و خاصة الفلاحية منها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي بحيث تتوسط الهضاب العليا الغربية، و كذلك تنوعها الطبيعي و المناخي و الذي يساعد على تنوع المحاصيل و هذا ما رأيناه في توزيع المحاصيل على مناطق الولاية، و بالتالي فولاية سعيدة تعتبر منطقة فلاحية من الدرجة الأولى و هذا ما يتجلى في مختلف البرامج الاقتصادية التي تطبقها الدولة، أما فيما يخص مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة نجد أن مساهمته كبيرة جدا مقارنة بالقطاع العام، حيث أن القطاع الخاص يستحوذ تقريبا على 99% من الأراضي الفلاحية و 98% من الأراضي المسقية، أما فيما يخص الإنتاج النباتي فله حصة 98% إلى 99% من إنتاج الحبوب و حوالي 86% من الزيتون و 99.5% من البطاطا، و يستحوذ على كل الإنتاج الحيواني و له 99.97% من المستثمرات الفلاحية، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فله حوالي 68.75% منها و يساهم بـ 7.31% من العمال في هذا المجال، و بالتالي يتضح مدى سيطرة القطاع الخاص على هذا القطاع، إلا أن هذا الاستحواذ نوعا ما عقيم لأنه لا يحقق النتائج المرجوة من هذا القطاع نظرا للإمكانيات الفلاحية الموجودة في ولاية سعيدة.

## الخاتمة

إن التنمية الاقتصادية هي الشغل الشاغل للحكومات و الدول لتحسين الحياة الاجتماعية لمجتمع و ذلك من خلال الاعتماد على مزايا الدول نفسها، حيث نجد أن في بلد مثل الجزائر و بمساحته الشاسعة و إمكانياته الفلاحية يمكنه الاعتماد على القطاع الفلاحي و تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تنمية فلاحية، و السرد التاريخي للقطاع الفلاحي في الجزائر يوضح المكانة إلي تحتلها الفلاحة الجزائرية في برامج التنمية المسطرة من طرف الدولة و تعدد و تنوع هذه البرامج و الإصلاحات دليل على ذلك إلا أنها تفتقر إلى الفعالية بالإضافة إلى نقص متابعتها و مراقبتها نظرا لما تحقق لحد الآن من نتائج على الميدان و الضعف الذي تعاني منه الفلاحة الجزائرية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، و لعل كذلك أهم ما يوضح فشل معظم السياسات السابقة هو فاتورة الغذاء المرتفعة و التي تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة، الأمر الذي يجعل من الحتمي مراجعة تلك السياسات و البرامج و البحث عن مواطن الضعف التي كانت السبب في عدم تحقيق النتائج المرجوة من هذا القطاع.

دون أن نغفل الجانب البيئي و علاقته بالتنمية الاقتصادية من جهة و التنمية الفلاحية من جهة أخرى، حيث نجد أن للبيئة دور مهم في عملية التنمية خاصة فيما يخص تأثيرها على الموارد الفلاحية من تربة و ماء، كالتلوث الذي يعتبر من بين أكبر معوقات التنمية الفلاحية، حيث يجب إيجاد السياسات البيئية التي من شأنها محاربة هذه العوائق البيئية، و الهم الشاغل للتنمية الاقتصادية عامة و الفلاحية خاصة هي تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الغذائي الذي يخفف من فاتورة استيراد الغذاء و الخروج من مأزق التبعية للدول الأخرى.

إن القطاع الخاص أصبح يعتبر العصب الأساسي لأي اقتصاد عالمي لما أصبح له من دور فعال في تحريك أو المساعدة على تحريك عجلة التنمية، إذ تجده يسيطر على بعض القطاعات في الاقتصاد، و بالرجوع إلى القطاع الفلاحي و من خلال دراستنا

للتنمية الفلاحية في ولاية سعيدة و الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في هذا المجال و جدنا أن القطاع الخاص له دور كبير و يتحكم في 80% إلى 90% من القطاع الفلاحي في الولاية، فمن خلال دراستنا وجدنا القطاع الخاص يستحوذ على معظم الأراضي الفلاحية حوالي 99.29%، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية المستعملة فله 99.23%، بالإضافة إلى استحواذه على الإنتاج النباتي في الولاية ما عدا نسبة قليلة تعود للقطاع العام من خلال المزارع النموذجية، حيث نجد أن للقطاع الخاص ما نسبته 98% إلى 99% من الحبوب، 84% إلى 86% من الزيتون و 99.5% من البطاطا، و بالنسبة للإنتاج الحيواني نجد أن له ملكية كلية للثروة الحيوانية الموجودة في الولاية، حيث نجد أنه يستحوذ على 100% من تربية و المواشي و نفس النسبة بالنسبة للثروة الحيوانية الصغيرة، و بالنسبة للمستثمرات الفلاحية نفس الشيء فنجد من مجموع 12591 مستثمرة فلاحية 4 فقط تابعة للقطاع العام و الباقي للقطاع الخاص، و من خلال دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فوجدنا أن عدد المؤسسات في التابعة للقطاع الخاص أكبر من التابعة للقطاع العام 22 مؤسسة للقطاع الخاص بنسبة 68.75% و 10 مؤسسات للقطاع العام بنسبة 31.25%، إلا أن العمالة الموجودة في مؤسسات القطاع العام أكبر بكثير من الموجودة في القطاع الخاص حيث نجد 533 عامل في القطاع العام و 42 في القطاع الخاص، و هذا راجع إلى طبيعة القطاع الخاص الذي يهمه الجانب الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي، و من خلل كل نجد أن القطاع الخاص يلعب دور كبير إلا أنه ليس فعالا بالقدر المطلوب حيث نجد مثلا في ولاية مثل سعيدة و بالإمكانيات الفلاحية الخامة الموجودة بها إلى أن القطاع الخاص لم يحقق ما عجز عنه القطاع العام في تحسين الإنتاجية الفلاحية و تغطية احتياجات الأفراد من المنتجات الفلاحية و تحسين معيشة المجتمع الريفي و غيرها من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للقطاع الفلاحي و ذلك راجع المجموعة من الأسباب و العوامل:

- نقص مياه الري و اعتماد القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة بدرجة كبيرة على الأمطار؛
- نقص الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع نظرا درجة المخاطرة في هذا القطاع؛
- المستوى التعليمي المتدني لمعظم الفلاحين و عدم وجود تأطير و تكوين لهؤلاء الفلاحين؛
- نقص التمويل و عدم وجود مؤسسات مالية مختصة لتقديم القروض و الخبرات لهؤلاء الفلاحين؛
- توجيه القروض المتحصل عليها لقطاعات أخرى و ذلك لنقص متابعة و رقابة الدولة لهذه القروض؛
- عدم وجود هياكل قاعدية فلاحية خاصة في مجال الري و النقل؛
- نقص المعدات و الآلات الفلاحية كآلات الحصاد مثلا و التي يجد الفلاحين صعوبة كبيرة في الحصول عليها في موسم الحصاد؛
- أزمة العقارات و خاصة تلك المتنازع عليها.

و من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الحلول موجودة للخروج بالقطاع الفلاحي من ما هو عليه الآن و وضع القطاع الفلاحي في مكانه الطبيعي نظرا للإمكانيات و البشرية و الطبيعية حيث يمكن تقديم بعض الحلول و التوصيات في ما يلي:

- توفير التمويل اللازم للقطاع من خلال فتح المجال أمام المؤسسات المالية الخاصة للاستثمار في هذا المجال،
- فرض رقابة صارمة على أموال الدعم و القروض التي تقدمها الدولة للفلاحين حتى لا توجه لأغراض أخرى غير القطاع الفلاحي؛

- تكوين صغار الفلاحين و أولادهم حتى تكون هناك استمرارية؛
- تسوية أزمة العقارات؛
- الاهتمام أكثر الهيكل القاعدية خاصة في مجال الري حتى يستغني القطاع الفلاحي لتبعيته لمياه الأمطار، بالإضافة إلى النقل؛
- فتح مخابر للبحث و الإرشاد الفلاحي على المستوى المحلي حتى تكون قريبة من الفلاحين و تسهل عملية التواصل معهم.

**قائمة المراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**

1/ السيد محمد السريتي "الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2000.

2/ حسن عبد العزيز حسن "اقتصاديات الموارد" زهراء الشرق القاهرة مصر سنة 1996.

3/ خلف بن سليمان بن صالح النمري "الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي" مؤسسة شباب الجامعة مصر 1999.

4/ رمضان محمد مقلد و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر سنة 2003.

5/ سعد الدين مدلل "مصادر المياه في الوطن العربي" دار الفكر العربي بيروت لبنان 2006.

6/ صلاح وزان "تنمية الزراعة العربية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 1998.

7/ ضياء مجيد الموسوي "الخوصصة و التصحيحات الهيكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الثالثة 2005.

8/ عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون سنة نشر.

9/ عبد الوهاب مطر الداهري "أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي" مطبعة العالي بغداد العراق الطبعة الأولى 1969.

10/ عدلي علي أبوطاحون "إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية" المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر 2000.

11/ محمد السيد عبد السلام "الأمن الغذائي للوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب الكويت 1998.
12/ محمد العربي ساكر "محاضرات في الاقتصاد الكلي" دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة مصر 2006.
13/ محمد عبد الكريم علي عبد ربه و آخرون "اقتصاديات الموارد و البيئة" دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر 2000.
14/ مختار عبد الحكيم طلبة "مقدمة في المشكلة الاقتصادية" القاهرة مصر 2007
15/ مدني بن شهرة "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل" دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن 2009.
16/ منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2000.
17/ ميشال تودارو "التنمية الاقتصادية" ترجمة محمود حسن حسني و آخرون دار المريخ للنشر الرياض المملكة العربية السعودية 2006.

**الأوطروحات و المذكرات:**

1/ الطاهر خامرة "المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2007.
2/ الهاشمي الطيب "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2007.
3/ رشيد مراد "محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997" رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1998.
4/ زبيري رابح "الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر و آثارها على تطوره" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 1996.
5/ عز الدين بن تركي "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة

السلع الزراعية" أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 2007.
6/ عيسى مرازقة "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2007.
7/ قرين بوزيد "دراسة حول الفلاحة الجزائرية" مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2001.
8/ مولاي حسين "مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي" مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2007.
9/ نزعي عز الدين "أفاق تنمية القطاع الخاص تحليل أثر برنامج MEDA لدعم و تنمية PME" مذكرة ماجستير جامعة و هران 2010.

**المقالات و التقارير و النشريات:**

1/ باشي أحمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح" مجلة الباحث عدد 2 ورقلة الجزائر 2003.
2/ تقرير البنك العالمي، مؤشرات حول التنمية في العالم 2002.
3/ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم السودان 2009.
4/ دوناتو رومانو "الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة" المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق سوريا 2003.
5/ صالح العصفور "السياسات الزراعية" سلسة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 21، 2003/09.
6/ صالح العصفور "الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفاذها" سلسلة جسر التنمية العدد الخامس المعهد العربي للتخطيط الكويت ماي 2002.
7/ كارلو كافيرو "السياسات الزراعية في الدول النامية" المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق سوريا، 2003.

8/ مصطفى بابكر "السياسات البيئية" سلسلة جسر التنمية العدد 25 المعهد العربي للتخطيط الكويت جانفي 2004.

9/ نشرية المعلومات الاقتصادية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائر 2005.

10/ نشرية المعلومات الاقتصادية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائر 2006.

11/ نشرية المعلومات الاقتصادية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائر 2007.

12/ نشرية المعلومات الاقتصادية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائر 2008.

13/ نشرية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2006.

14/ نشرية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2007.

15/ نشرية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2008.

16/ نشرية للمعلومات الاقتصادية لولاية سعيدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 2009.

**المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:**

1/ أحمد الكواز ورقة بحثية بعنوان "دور المرأة في نمو القطاع الاقتصادي" المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان.

2/ رنده بدير ورقة بحثية بعنوان "بيئة القطاع الخاص: النظرية و الواقع" المؤتمر

الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان.

3/ شبي عبد الرحيم "مداخلة بعنوان معدل الاستثمار الخاص بالجزائر" المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف" 23-25 مارس 2009 بيروت لبنان.

4/ الأخرس ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990.

5/ العربي ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990.

6/ علي أحمد ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الفكرية " القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 14-17 ماي 1990.

7/ بهجت محمد أبو النصر "دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية" ورقة بحثية في المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة و البيئة في الوطن العربي عمان الأردن 14-2003/10/16.

8/ عوني طعيمة "الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة" ورقة بحثية في المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة و البيئة في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأردن 16/14 أكتوبر 2003.

9/ رشيد مراد "محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997" رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1998.

**الوثائق الرسمية:**

1/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 15 مؤرخة في 22 مارس 1963.

2/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 17 مؤرخة في 29 مارس 1963.

3/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 80 مؤرخة في 17 سبتمبر 1966.

4/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 97 مؤرخة في 30 نوفمبر 1971.
5/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 34 مؤرخة في 24 أوت 1982.
6/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 35 مؤرخة في 31 أوت 1982.
7/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986.
8/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 50 مؤرخة في 09 ديسمبر 1987.
9/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 16 مؤرخة في 18 أفريل 1990.
10/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 49 مؤرخة في 18 نوفمبر 1990.
11/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 64 مؤرخة في 10 أكتوبر 1993.
12/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 44 مؤرخة في 08 أوت 2001.
13/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 47 مؤرخة في 22 أوت 2001.
14/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**الكتب:**

1/ Christian Lévêque & Yves Sciama « Développement Durable » Dunod, Paris, France 2008.

2/ Dwight H. Perkins et autres « Economie du développement » Groupe De Boeck 3 édition Belgique 2008.

3/ G. Azzi "Ecologie Agricole" librairie J.B.Bailliere et Fils Parie France 1954.

4/ Roger D. Norton « Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences » Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome Italie 2005.

**المقالات و التقارير:**

1/ Statistiques agricole, série A volet n° 1 2008/2009 D.S.A, Saida.

2/ Statistiques agricole, série A volet n° 2 2006/2007 D.S.A, Saida.

3/ Statistiques agricole, série A volet n° 2 2007/2008 D.S.A, Saida.

4/ Aissa Abdelguerfi "la privatisation de foncier impact sur l'environnement et sur les ressources génétiques en Algérie" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM n° 32, Montpellier, 1997.

5/ Chérif Mesbah « Historique et place de la vulgarisation en Algérie » Cahiers Options Méditerranéennes vol 2 CIHEAM.

6/ Fiche signalétique de la wilaya de Saida septembre 2009, D.S.A Saida

7/ Lazhar Baci "les réformes agraires en Algérie" Cahiers Options Méditerranéennes, vol 36 CIHEAM 19.

8/ Omar Bessaoud "la stratégie de développement rural en Algérie" Option méditerranéennes, série A/ n° 71, Montpellier 2006.

9/ Omar Bessaoud « changement climatique et agriculture au Maghreb » séminaire régional « changement climatique au méditerranée » MPM-Le Pharo , Marseille 22/23 octobre 2008.

10/ Omar Bessaoud « les politiques de développement en Méditerranée » Options Méditerranéennes Série. A / n 71 CIHEAM Montpellier 2006.

11/ Pierre coulomb "De la terre a l'état: droits de propriétés, théories économiques et politiques foncières" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 36, Montpellier, 1993.

12/ Présentation de la politique du renouveau agricole et rural en Algérie Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural , Paris, 17-19 décembre 2009 (séminaire IPEMED-CIHEAM).

13/ Présentation générale de la wilaya de Saida, D.S.A Saida.

14/ Ramdane Kallou « la recherche agricole en Algérie » Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM n° 4, Montpellier, 1988.

15/ Rapport final de schéma directeur de la wilaya de Saida D.S.A Saida

16/ Rapport sur la situation du secteur agricole Ministère de l'Agriculture et Développement Rural 2006.

17/ Slimane Badrani "les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 1, n° 4, 1993.

18/ Slimane Bédrani "l'état et vulgarisation agricole" Cahiers Options Méditerranéennes CIHEAM vol 2, n° 4, Montpellier, 1994.

19/ Statistiques agricole, série A volet n° 2 2004/2005 D.S.A, Saida.

20/ Statistiques agricoles bilan des productions agricoles, série b volet n 2, campagne agricole 2008/2009, DSA Saida.

21/ Statistiques agricoles bilan des productions agricoles, série b volet n 2, campagne agricole 2008/2009, DSA Saida.

**مواقع الانترنيت**

www.ons.dz

www.mipi.dz

www.assisesdelindustrie.dz

www.arab-api.dz

www.joradp.dz

| قائمة الرموز و المصطلحات | |
|---|---|
| REA | تجديد الاقتصاد الفلاحي |
| RR | التجديد الريفي |
| PSRR | برنامج دعم التجديد الريفي |
| SNADDR | النظام الوطني المساعد على قرارات التنمية الريفية |
| SI-PSRR | نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي |
| SYR-PALAC | نظام ضبط المواد الفلاحية واسعة الاستهلاك |
| PRCHAT | برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية |
| FAO | منظمة الأغذية و الزراعة |

**فهرس الجداول**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | تطور التشغيل خلال الفترة (1967-1986) دون الفلاحة | 5 |
| (2-1) | تطور التشغيل حسب القطاعات (1967-1986) | 6 |
| (3-1) | تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة | 9 |
| (4-1) | تطور عدد العمال الصرح بهم في القطاع الخاص | 11 |
| (5-1) | تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة | 12 |
| (6-1) | تطور التشغيل في قطاع الصناعة | 23 |
| (7-1) | توزيع القيمة المضافة في القطاع الصناعي حسب فروع النشاط | 24 |
| (8-1) | تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 30 |
| (9-1) | تطور عائدات السياحة | 31 |
| (1-2) | الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي | 51 |
| (2-2) | مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية | 54 |
| (1-3) | وسائل تصنيف النماذج الأربعة الكبرى للسياسات الفلاحية | 72 |
| (2-3) | تطور السياسات الفلاحية و الريفية في الجزائر | 86 |
| (1-5) | عدد السكان في المناطق الحضرية و الريفية في البلديات | 118 |
| (2-5) | توزيع العمالة بالنسبة للقطاعات | 121 |
| (3-5) | تصنيف النشاط حسب كل بلدية | 124 |
| (4-5) | توزيع الأراضي الفلاحية | 125 |
| (5-5) | مساحة المحاصيل الزراعية المسقية | 126 |
| (6-5) | تطور إنتاج الحبوب | 128 |
| (7-5) | إنتاج الزيتون | 130 |
| (8-5) | إنتاج البطاطا | 134 |
| (9-5) | تربية المواشي | 137 |
| (10-5) | تربية الثروة الحيوانية الصغيرة | 137 |
| (11-5) | المستثمرات الفلاحية | 139 |
| (12-5) | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 141 |
| (13-5) | عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 143 |

| فهرس الأشكال | | |
|---|---|---|
| الرقم | العنوان | الصفحة |
| (1-2) | مصفوفة برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي | 57 |
| (1-3) | دور البرامج الفلاحية في التنمية الاقتصادية | 70 |
| (1-4) | تقسيمات الموارد الطبيعية | 92 |
| (2-4) | سيمات مصادر المياه | 96 |
| (3-4) | النموذج الاقتصادي البيئي | 109 |
| (1-5) | توزيع السكان بين الريف و المدينة | 119 |
| (2-5) | توزيع العمالة بين القطاعات | 122 |
| (3-5) | تطور إنتاج الحبوب | 129 |
| (4-5) | المساحة المزروعة بالزيتون | 132 |
| (5-5) | عدد الأشجار | 132 |
| (6-5) | إنتاج الزيتون | 133 |
| (7-5) | المساحة المزروعة بالبطاطا | 135 |
| (8-5) | إنتاج البطاطا | 136 |
| (9-5) | عدد المستثمرات | 140 |
| (10-5) | مساحة المستثمرات | 140 |
| (11-5) | تطور عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة | 142 |
| (12-5) | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 143 |
| (13-5) | تطور العمالة | 144 |
| (14-5) | توزيع العمالة | 145 |

**الفهرس**


الاهداء ..... I
الشكر ..... II
المقدمة ..... (ا-ج)
الفصل الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر
تمهيد ..... 2
المبحث الأول: القطاع الخاص في الجزائر ..... 3
المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر ..... 3
1/ الفترة 1989/1965 ..... 3
2/ الفترة 2008/1990 ..... 10
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص ..... 13
1/ عوامل تطور القطاع الخاص ..... 13
2/ العوامل التي ساعدت القطاع الخاص في الجزائر ..... 14
المطلب الثالث: خوصصة القطاع العام ..... 15
1/ تعريف القطاع العام ..... 15
2/ القطاع العام و تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ..... 15
3/ الخوصصة ..... 16
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الإستراتيجية القطاعية ..... 20
المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الصناعة ..... 20
1/ التنمية الصناعية ..... 20
2/ المحاور الكبرى الإستراتيجية الصناعية الجديدة ..... 20
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 25
1/ واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ..... 25
2/ دور القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ..... 29
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في الخدمات ..... 31
1/ السياحة ..... 31
2/ النقل ..... 32
الخلاصة ..... 34
الفصل الثاني: الفلاحة و التنمية الاقتصادية
تمهيد ..... 36
المبحث الأول : القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي ..... 37
المطلب الأول: أهمية التنمية الفلاحية ..... 37
1/ مفاهيم أساسية: مفهومها، شروطها و أهدافها ..... 37
2/ المتطلبات الأساسية للتنمية الفلاحية ..... 41
3/ دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية ..... 42

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية في مواجهة الفقر ..... 43
1/ دور القطاع الفلاحي ..... 43
2/ دور الدولة ..... 44
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر ..... 45
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي من 1962/1999 ..... 45
1/ الإصلاح الزراعي 1963: التسيير الذاتي و تهميش القطاع الخاص ... 45
2/ الإصلاح الزراعي 1971: الثورة الزراعية أو تعزيز القطاع العام .... 46
3/ الإصلاح الزراعي 1981: إعادة الهيكلة ..... 47
4/ الإصلاح الزراعي 1987: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي ..... 48
5/ الإصلاحات الموصوفة من طرف صندوق النقد الدولي ..... 50
المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي من 2000/2008 ..... 52
1/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ..... 52
2/ برنامج التجديد الريفي و الفلاحي ..... 55
المطلب الثالث: أهم أسباب عرقلة النمو الفلاحي ..... 58
الخلاصة ..... 60
الفصل الثالث: السياسات الفلاحية
تمهيد ..... 62
المبحث الأول: إستراتيجية السياسات الفلاحية ..... 63
المطلب الأول: مفهوم و أدوات السياسات الفلاحية ..... 63
1/ مفهوم السياسات الفلاحية ..... 63
2/ أدوات السياسات الفلاحية ..... 64
3/ معايير تقييم السياسات الفلاحية ..... 66
المطلب الثاني: المبادئ التي تضمن ديمومة السياسات الفلاحية في المدى الطويل ..... 66
المطلب الثالث: أهداف السياسات الفلاحية ..... 67
المبحث الثاني: السياسات الفلاحية ..... 71
المطلب الأول: السياسات التي تؤثر على حوافز الإنتاج ..... 73
1/ السياسات السعرية ..... 73
2/ السياسات التجارية ..... 76
3/ سياسات سعر الصرف ..... 77
المطلب الثاني: سياسات التمويل الفلاحي و الريفي ..... 78
1/ دور التمويل في التنمية الفلاحية ..... 78
2/ مصادر التمويل ..... 79
3/ أهداف السياسات التمويلية ..... 79
المطلب الثالث: السياسات العقارية ..... 79

1/ أشكال الملكيات العقارية ..... 80
2/ أهداف السياسات العقارية ..... 81
المطلب الرابع: سياسات التسويق الفلاحي ..... 81
1/ مفهوم التسويق الفلاحي ..... 81
2/ مفهوم السياسات التسويقية الفلاحية ..... 82
3/ أنماط السياسات التسويقية ..... 82
المطلب الخامس: سياسات البحث و الإرشاد الفلاحي ..... 83
1/ البحث الفلاحي ..... 83
2/ الإرشاد الفلاحي ..... 84
المطلب السادس: السياسات الفلاحية في الجزائر ..... 85
الخلاصة ..... 87
الفصل الرابع: الموارد الطبيعية والبيئة
تمهيد ..... 89
المبحث الأول: الموارد الطبيعية و الأمن الغذائي ..... 90
المطلب الأول: دور الموارد الطبيعية ..... 90
1/ تعريف الموارد الطبيعية ..... 90
2/ تقسيمات الموارد الطبيعية ..... 91
3/ تخصيص الموارد الطبيعية ..... 93
المطلب الثاني: أهمية الموارد المائية في التنمية الفلاحية ..... 95
1/ أهمية المياه ..... 95
2/ مصادر المياه ..... 96
المطلب الثالث: أولوية تحقيق الأمن الغذائي ..... 99
1/ مفهوم الأمن الغذائي ..... 99
2/ سياسات تحقيق الأمن الغذائي ..... 100
المبحث الثاني: مكانة البيئة في التنمية الاقتصادية ..... 104
المطلب الأول: المشاكل البيئية و مسبباتها ..... 104
1/ مفهوم البيئة ..... 104
2/ المشاكل البيئية ..... 104
3/ مسببات المشاكل البيئية ..... 108
المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين البيئة و التنمية الاقتصادية ..... 109
1/ السكان و الموارد و البيئة ..... 109
2/ النمو و البيئة ..... 110
3/ الفقر و البيئة ..... 110
المطلب الثالث: السياسات البيئية ..... 111
1/ مفهوم السياسات البيئية ..... 111

2/ أهداف السياسات البيئية ..... 111
المطلب الرابع: تأثير البيئة على التنمية الفلاحية ..... 112
1/ البيئة الفلاحية ..... 112
2/ البيئة والتنمية الريفية ..... 112
الخلاصة ..... 114
الفصل الخامس: دراسة حالة ولاية سعيدة
تمهيد ..... 116
المبحث الأول: الإمكانيات المتوفرة في ولاية سعيدة ..... 117
المطلب الأول: الإمكانيات غير الفلاحية ..... 117
1/ الموقع الجغرافي، المساحة و السكان ..... 117
2/ الإمكانيات الاقتصادية ..... 120
3/ توزيع اليد العاملة ..... 120
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية ..... 122
المبحث الثاني: تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة ..... 125
المطلب الأول: الأراضي الفلاحية ..... 125
1/ توزيع الأراضي الفلاحية ..... 125
2/ مساحة المحاصيل المسقية لموسم 2009/2008 ..... 126
المطلب الثاني: الإنتاج النباتي ..... 127
1/ إنتاج الحبوب ..... 127
2/ إنتاج الزيتون ..... 129
3/ إنتاج البطاطا ..... 134
المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني ..... 136
1/ تربية المواشي ..... 136
2/ الثروة الحيوانية الصغيرة ..... 137
المطلب الرابع: المستثمرات الفلاحية ..... 139
المطلب الخامس: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ..... 141
1/ عدد المؤسسات ..... 141
2/ العمالة في المؤسسات ..... 143
الخلاصة ..... 146
الخاتمة ..... 148
قائمة المراجع ..... 153
الرموز و المصطلحات ..... 160
قائمة الجداول ..... 161
قائمة الأشكال ..... 162

الفهرس ..... 163